

الْمِنْهَالِ الْحَدِيثِ
فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ

الطبعة الأولى
١٤٤١ هـ - ٢٠٢٠ م
جميع الحقوق محفوظة



الكويت - مدينة سعد العبدالله - الدائري السادس - ق 3 - م 28

Website : www.daradahriah.com

E-mail : daradahriah@gmail.com

(+965) 99627333 - (+965) 51155398

الموزعون المعتمدون

مكتبة المجنة المدنية (المدينة المنورة) daralmimna@gmail.com (+966) 558343947	دار التدمرية للنشر والتوزيع (الرياض) tadmoria@hotmail.com (+966) 114925192	دار أندلسية للنشر والتوزيع (الكويت) darandalusia@hotmail.com (+965) 94747176
مفكرون الدولية للنشر والتوزيع (مصر الجديدة) mofakroun@gmail.com (+2) 01110117447	المكتبة الأسدية للنشر والتوزيع (مكة المكرمة) alasadi2000@hotmail.com (+966) 125273037	مكتبة الشفيطي للنشر والتوزيع (جدة) hassan_hyge@hotmail.com (+966) 504395716

المنهاج الحديث في علوم الحديث

طبقاً لقرن مجلس الأزهراً الأعلى في الدراسات العليا لعلوم الحديث

تأليف العلامة

محمد عبد العظيم الزرقاني

(ت ١٣٦٧ هـ - ١٩٤٧ م)

دار الظاهرية للنشر والتوزيع

الجامع الأزهر
كلية أصول الدين

المنهل الحديث

في علوم الحديث

بقلم

محمد عبد العظيم الزرقاني

مدرس علوم القرآن وعلوم الحديث بـتخـة من الوعظ والأرشاد
في كلية أصول الدين

الجزء الأول

طبق مآقرره مجلس الأزهر الأعلى في الدراسات العليا لعلوم الحديث

كل من في التأليف والنشر محفوظ

١٣٦٢ هـ

١٣٦١ هـ

طبعة شبرا ومكتبتها بمزارع الخازنة تليفون ٥٨٧٢٤

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا ومولانا محمد هادي الخلق إلى الحق بسنته الجامعة الحكيمة، وطريقته الواضحة القويمة، وعلى آله وصحابه الأكرمين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد، فهذه كلمات في علوم الحديث، كتبتها لطلابي المتخصصين في الدعوة والإرشاد، إجابة لطلبهم وإلحاحهم، ومعاونة لهم في بحثهم وتحصيلهم، «وَاللَّهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ».

وإني أستعين الله وأستهديه، وأسأله أن يهيئ لنا من أمرنا رشداً، وأن يقبل مجهودي هذا قبولاً حسناً، وأن يتولى بجزيل أجره ومثوبته أسلافنا العلماء الأعلام، الذين سبقونا إلى ميدان هذا العلم، فشقوا لنا طريقه، وقربوا بعيده.

وبارك اللهم في سيد شباب هذا العصر، حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك الصالح المحبوب «فاروق الأول» ملك مصر، أعلى الله به منار الشريعة والملة، وجمع به صفوف المسلمين والأمة، وأيد بالحق عرشه وملكه، آمين.

مقدمة

في مكانة الحديث الشريف وعلومه، ومنهجي في التأليف

للحديث النبوي مقام محمود ممتاز، لا يدانيه بعد كتاب الله تعالى مقام، وذلك لاشتماله على مزايا لا تجتمع في غيره من سائر كلام البشر بحال من الأحوال.

* المزية الأولى:

أنه الأصل الثاني من أصول التشريع الإسلامي، منه تستمد أحكام سكت عنها القرآن الكريم، وعنه تؤخذ تعاليم لم يعرض لتفاصيلها الذكر الحكيم، كتحرим الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها في الزواج، وتحریم كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطيور، وتحریم لبس الحرير والتختم بالذهب على الرجال، ونحو ذلك من الأحكام التي شرعت بالسنة وحدها، دون أن يعرض القرآن لها.

ولقد دعا القرآن نفسه إلى رعاية هذا الأصل، فقال سبحانه: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾، وقال جلت حكمته: ﴿فَلَا وَرَيْكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾، وقال تقديس اسمه: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنْفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾، وأنت ترى أن عطف الحكمة في هذه الآية على الكتاب يشير

إلى أنها غير الكتاب، ثم ذكرها بجانبه يفيد أنها السنة، وهل يليق أن يقرن بكتاب الله إلا أشبه الأشياء به، وهو كلام النبوة وشمائل النبوة؟
وفي هذا المعنى يقول الشافعي رضي الله عنه: «سمعت من أَرْضَى من أهل العلم بالقرآن يقول: الحكمة هي سنة الرسول ﷺ».

ومما يؤيد ذلك قوله -صلوات الله وسلامه عليه- وهو يخطب الناس في حجة الوداع: «أَيُّهَا النَّاسُ، إِنِّي تَرَكْتُ فِيكُمْ مَا إِنِ اعْتَصَمْتُمْ بِهِ فَلَنْ تُضِلُّوا أَبَدًا: كِتَابَ اللَّهِ وَسُنَّتِي» أخرجه الحاكم والبيهقي بسندهما عن ابن عباس رضي الله عنهما.

وأورد البيهقي بسنده عن المقدم بن معد يكرب عن النبي ﷺ أنه قال: «أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ، أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْقُرْآنَ وَمِثْلَهُ، أَلَا يُوشِكُ رَجُلٌ شَبَعَانُ مُتَكَيِّ عَلَى أَرِيكَتِهِ يَأْتِيهِ الْأَمْرُ مِنْ أَمْرِي فَيَقُولُ: عَلَيْكُمْ بِكِتَابِ اللَّهِ، فَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَلَالٍ فَأَحِلُّوهُ، وَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَرَامٍ فَحَرِّمُوهُ، وَإِنَّ مَا حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ مِثْلَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ، أَلَا لَا يَحِلُّ لَكُمْ الْحِمَارُ الْأَهْلِيُّ، وَلَا كُلُّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، وَلَا لِقِطَةٌ مَالٍ مُعَاهِدٍ».

ومعنى هذا الحديث أن الله تعالى قد أتى رسوله ﷺ من غير الوحي المتلو مثل ما آتاه من الوحي المتلو في أن كُلاً أذن به وأمر باتباعه وجعله شرعاً للناس، وذلك المثل الذي أوتيهِ الرسول مع القرآن هو السنة، سواء أكان موحى بها، أم كانت عن اجتهاد أقره الوحي وسكت عليه ولم ينزل بنقضه وتخطئته، ومن هنا كان اجتهاد الرسول ﷺ فيه قوة الاستدلال، وله في أعناقنا حرمة الاحترام والاتباع، لأنه مؤيد بالوحي، وليس كاجتهاد آحاد الأمة.

وقوله ﷺ في الحديث المذكور: «يُوشِكُ رَجُلٌ...» إلخ تنبؤ منه -عليه الصلاة والسلام- بما حدث بعده من الروافض والخوارج والزنادقة وأضرابهم في هذا الزمان وفي كل زمان، ممن يتمسكون بظاهر القرآن، ويرفضون الاستدلال بسنة خير الأنام، فهذه الكلمة تعتبر من أعلام النبوة.

والمراد بقوله ﷺ: «شَبَعَانُ مُتَكَيِّئٌ عَلَى أَرِيكَتِهِ» أنه لا يتجاهل أمر السنة إلا من ألهمته النعمة عن المنعم، وأنغمس في الترف إلى أذقانه، ورضي بالحياة الدنيا واطمأن بها، فحاول أن يتحلل من قيود الشريعة بإهمال ما جاء منها في السنة كبرا منه وبطرا، ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّاظٍ﴾ (١) ﴿أَن رَّاهُ اسْتَغْنَى﴾.

* المزية الثانية:

أن الحديث النبوي شارح لكتاب الله تعالى، يبين مراد الله منه، إما بتفصيل مجمله، أو بتقييد مطلقه، أو بتخصيص عامه، فيكون هذا التفصيل أو التقييد أو التخصيص الذي جاءت به السنة بيانا للمراد من لفظ القرآن الكريم، وهو ﷺ لم يتعد في هذا البيان حدود ما منحه الله، ولم يتجاوز دائرة اختصاصه الذي أعطاه الله إياه في قوله سبحانه: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَنْفَكُّوْنَ﴾.

فالصلاة التي أمر الله بإقامتها، والزكاة التي حض على إيتائها، والحج الذي فرضه على من استطاع إليه سبيلا، كلها مجملات فسرّها النبي ﷺ وبين تفاصيلها ومواقيتها.

والميتة والدم اللذان حرهما القرآن في آية: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِزْيِرِ﴾ خصصتهما السنة بغير ميتة السمك والجراد، وبغير الكبد

والطحال، في قوله ﷺ: «أَحَلَّتْ لَنَا مَيْتَتَانِ وَدَمَانِ: السَّمَكُ وَالْجَرَادُ، وَالْكَبِدُ وَالطَّحَالُ» رواه ابن ماجه بسند ضعيف، وصححه البيهقي موقوفا على ابن عمر.

وكذلك بينت السنة معاني كثير من ألفاظ القرآن الكريم أو متعلقها، كتفسيره ﷺ في سورة الفاتحة ﴿الْمَعْصُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ باليهود و﴿الضَّالِّينَ﴾ بالنصارى، وكيانه لقوله سبحانه في سورة البقرة: ﴿لَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ﴾ بأنها مطهرة من الحيض والنفاس والغائط والنخامة والبزاق، وكقوله في هذه السورة نفسها شرحا لآية ﴿فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ﴾: إنهم يزحفون على أستاههم، ويقولون: حبة في شعيرة.

* المزية الثالثة:

أن الحديث النبوي مرجع مهم من مراجع علوم اللغة العربية التي هي لغة القرآن الكريم، تستمد تلك العلوم العربية منه قواعدها، وتجد فيه أدلتها وشواهدا، وتظفر منه بديوان من أفخم دواوين أدبها ونهضتها.

ونريد بالحديث هنا خصوص ما نطق به الرسول وروي عنه بلفظه ونصه، أما ما روي بالمعنى ففيه خلاف العلماء، فابن مالك يجيز الاستمداد منه والاعتماد عليه، ومنعه ابن الصائغ وأبو حيان، وقال السيوطي في كتابه «الاقتراح» ما نصه: «وأما كلامه ﷺ فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي، وذلك نادر جدا إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضا، فإن غالب الأحاديث مروي بالمعنى، وقد تداولتها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها، فرووها بما أدت إليه عبارتهم، فزادوا ونقصوا، وقدموا وأخروا،

وبدلوا ألفاظا بألفاظ، ولهذا ترى الحديث الواحد في القصة الواحدة، مرويا على أوجه شتى بعبارات مختلفة».

* المزية الرابعة:

أن الحديث النبوي مرآة صادقة لعصر النبوة الزاهر، يطالعنا بالمثل الكامل في الرسول ﷺ، ويدلنا على مدى المواهب الفذة في صحابته وفي خير القرون قرنه عليه الصلاة والسلام.

لهذه الاعتبارات والمزايا عني المسلمون بالحديث الشريف، واهتموا به حفظا وفهما، وتحملا وأداء، وكتابة وتدوينا، ونقدا لأسانيده وتمحيصا، ووزنا له وثبتا منه.

وكان من مظاهر هذه العناية الفائقة ذلكم التراث العزيز الفاخر الذي تركه لنا سلفنا الصالح، وانتدابهم لأن يضعوا لنا موازين دقيقة ومقاييس محررة لمعرفة أسانيد تلك الأحاديث، وتمييز صحيحها من سقيمها وجيدها من رديئها وصادقها من كاذبها، حتى لا يلتبس الحق بالباطل، ولا يجد الفساد سبيلا إلى النيل من هذه الشريعة السمحة عن طريق الوضع والدس والدخيل في السنة النبوية المطهرة.

وتلك ماثرة عظيمة، ومفخرة تكاد تكون معجزة، انفرد بها الإسلام، ولم يبلغ شأوها ولا قريبا منها دين سواه من الأديان.

قال ابن المبارك: «الإسناد من الدين، ولولا له لقال من شاء ما شاء».

وقال ابن حزم ما نصه: «نقل الثقة عن الثقة يبلغ به النبي ﷺ مع الاتصال

خص الله به المسلمين دون سائر الملل، أما مع الإرسال والإعضال فيوجد في كثير من كتب اليهود، لكن لا يقربون فيه من موسى قربنا من محمد ﷺ، بل يقفون بحيث يكون بينهم وبين موسى أكثر من ثلاثين عصرا، إنما يبلغون به شمعون ونحوه»، قال: «وأما النصارى فليس عندهم من صفة هذا النقل إلا تحريم الطلاق، وأما النقل المشتمل على طريق فيه كذاب أو مجهول العين فكثير في نقل اليهود والنصارى، وأما أقوال الصحابة والتابعين فلا يمكن اليهود أن يبلغوا صاحب نبي أو تابعيا، ولا يمكن النصارى أن يصلوا إلى أعلى من شمعون وبولص».

هذا وإن دراستنا هنا تدور على ذلك العلم الذي يقدم إلينا تلك الموازين الضابطة التي يعرف بها حال الأحاديث في متونها وأسانيدها، ويسمى: مصطلح أهل الحديث، ومصطلح أهل الأثر، وعلم مصطلح الحديث، وعلم الحديث دراية، وعلوم الحديث.

وسنأخذ على أنفسنا في هذه الدراسة أن نقف على أثر المنهج المقرر على طلاب قسم إجازة الدعوة والإرشاد إن شاء الله.

وسنبذل الجهد في تبسيط العبارة، وتهذيب الأسلوب، وتجلية الحقائق العلمية، ودفع الشبهات التي نخالها أو نتخيلها، وتزويد طلاب الوعظ عند المناسبات بما نعتقد أنه من حاجات وظيفتهم، ما استطعنا إلى ذلك سبيلا.

ومن الله وحده نستمد المعونة، ونستوحي البيان، ونستمنح التوفيق، إنه الكريم الفتاح، وهو نعم المولى ونعم النصير.

المبحث الأول: في معنى علوم الحديث

يراد بلفظ «علوم الحديث»: تلك المعارف المدونة التي يتبين بها المقبول والمردود من متون الأحاديث وأسانيدها، على ما سيأتي تفصيله.

غير أن هذا اللفظ استعمل قبل التدوين في معنى إضافي، يجمل بنا أن نقف بجانبه وقفة، لندرك الصلة بين المعنيين، ولنستفيد من معرفة الاستعمالين. فنذكر أن لفظ «علوم الحديث» كان في الأصل مركبا إضافيا، يتألف من متضايفين وإضافة بينهما، ولكل واحد من هذه الثلاثة معنى.

أما «العلوم» فجمع علم، والعلم في اللغة: مصدر يرادف الفهم والمعرفة، ويرادف الجزم أيضا في رأي، ثم تداولت هذا اللفظ اصطلاحات مختلفة بين الحكماء والمتكلمين والماديين ولسان الشرع العام وغير هؤلاء جميعا.

والذي يعنينا هنا هو العلم في عرف علماء التدوين، ضرورة أننا نتكلم في فن مدون، والمختار عندهم أنه يراد به المعلومات المنضبطة بجهة واحدة، سواء أكانت وحدة الموضوع أم وحدة الغاية، وسواء أكانت تلك المعلومات تصورات أم تصديقات، وسواء أكانت تلك التصديقات قضايا كلية أم جزئية أم شخصية.

وإن أردت بسطا لهذا الإجمال، فارجع إلى ما ذكرناه في معنى «علوم القرآن» من كتابنا «مناهل العرفان».

وأما «الحديث» فيطلق في اللغة: على الجديد المقابل للقديم، وعلى الكلام الذي يتحدث به.

ويطلق في الاصطلاح على: ما أضيف ونسب إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة.

هذا هو المشهور لدى المحدثين، وبعضهم يخص الحديث بما أضيف للنبي ﷺ من قول أو فعل، وعلى هذا فتقريراته وصفاته ليست من حديثه.

والتحقيق أن الحديث اصطلاحاً: هو ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة، وما أضيف إلى الصحابة والتابعين كذلك.

وبهذا الإطلاق ينتظم الحديث ما كان مرفوعاً وموقوفاً ومقطوعاً، أي: ما انتهى إلى النبي ﷺ، وما انتهى إلى الصحابي، وما انتهى إلى التابعي، وسيأتي مزيد بيان لهذا فانتظره.

ثم إن الإضافة بين هذين المتضايفين تدل على الاختصاص، أي: اختصاص الحديث بعلومه المتصلة به.

* علوم الحديث بالمعنى الإضافي:

وإذن فيدل هذا المركب الإضافي على أنواع العلوم المدونة التي تتصل بالحديث الشريف اتصالاً ماساً، ولقد كانت هذه العلوم المدونة أنواعاً متنوعة، مستقلاً بعضها عن بعض في الموضوع والغاية والتأليف من قبل تدوين علوم الحديث بالمعنى العلمي الذي نعاني دراسته الآن، وذلك أن الذين كتبوا في الحديث وخدموه توجهت همه كل منهم إلى التمهير في ناحية من نواحيه، غير الناحية التي تمهر فيها غيره غالباً، ومن هنا نشأت علوم للحديث، كل علم منها منضبط بجهة واحدة هي التي عني بها صاحبها.

(١) من تلك العلوم علم الجرح والتعديل، وهو علم يبحث عن الرواة من حيث ما ورد في شأنهم مما يشينهم أو يزيكهم، بألفاظ مخصوصة.

ولقد تكلم في الرجال خلق لا يتهاى حصرهم من لدن عهد الصحابة إلى العصور الأخيرة، فتكلم من الصحابة ابن عباس وأنس، وتكلم من التابعين الشعبي وابن سيرين.

ولما كان آخر عصر التابعين - وهو في حدود الخمسين والمائة - تكلم في التعديل والتجريح طائفة، فضعف الأعمش (المتوفى سنة ١٤٨) جماعة ووثق آخرين، ونظر في الرجال شعبة (١٦٠) ومالك (١٧٩)، وبعد هؤلاء طبقة منهم ابن المبارك (١٨١) وابن عيينة (١٩٧)، وقد اشتهر على هذا العهد بالتجريح والتعديل رجلا نثقتان هما يحيى بن سعيد بن القطان (١٨٩) وعبدالرحمن بن مهدي (١٩٨).

وقد ألف في الجرح والتعديل جماعة، منهم يحيى بن معين (٢٣٣) وأحمد بن حنبل (٢٤١)، ومن الكتب الجامعة بين الثقات والضعفاء طبقات محمد بن سعد الزهري البصري (٢٣٠)، وهو من أعظم ما صنف يقع في خمسة عشر مجلداً، وقد اختصره السيوطي في كتابه «إنجاز الوعد المنتقى من طبقات ابن سعد».

وللبخاري تواريخ ثلاثة كلها في الكلام على الرجال تعديلاً وتجيحاً، ولعلي بن المديني (٢٣٤) تاريخ يقع في عشرة أجزاء، ولابن حبان (٣٥٤) كتاب في أوام وأصحاب التواريخ يقع في عشرة أجزاء أيضاً، ومن تلك الكتب كتاب «التكميل في معرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل» مؤلفه العماد ابن كثير، وهو من أنفع الكتب للمحدث والفقيه.

وهناك كتب في الثقات فقط ككتاب الثقات للعجلي (٢٦١)، وكتاب الثقات لزين الدين قاسم (٧٨٩) وهو كبير يقع في أربعة مجلدات.

وهناك كتب الضعفاء وأشباههم فقط، منها كتاب الضعفاء للبخاري، وكتاب الضعفاء والمتروكين للنسائي، وكتاب الضعفاء لابن الجوزي وهو كبير.

وممن كتب في المدلسين فقط الإمام الحسين بن علي الكرايسي صاحب الشافعي، ثم النسائي، ثم الدارقطني، ثم السيوطي إذ ألف رسالة في أسماء المدلسين.

وهناك كتب في رجال كتب مخصوصة، كرجال البخاري ورجال مسلم، وممن ألف فيهما محمد بن طاهر المقدسي، وقد ألف في رجال الكتب الستة الحافظ الذهبي، في كتابه المسمى بالكاشف.

(٢) ومن علوم الحديث بالمعنى الإضافي أيضا علم رجال الحديث، وهو علم يعرف به رواية الحديث من حيث إنهم رواة للحديث.

وقد ألف فيه كتب كثيرة الأنواع متشعبة الأغراض، فمنهم من ألف في أسماء الصحابة خاصة، وأول من يعرف عنه هذا النوع البخاري (٢٥٦)، ومنهم من كتب في رواية الحديث عامة كمحمد بن سعد المذكور آنفا.

وما زال الناس يؤلفون في ذلك حتى كانت تباشير القرن السابع الهجري إذ جمع عز الدين بن الأثير (٦٣٠) كتابا حافلا سماه «أسد الغابة في أسماء الصحابة» بيد أنه خلط بهم من ليس صحابيا، ثم جاء بعده ابن حجر العسقلاني (٨٥٢) فألف كتابه «الإصابة في تمييز الصحابة» ويقع في ثمانية أجزاء صغيرة، واختصره تلميذه السيوطي في كتاب أسماه «عين الإصابة»، وألف ابن منده (٥١١) كتابا فيمن عاش من الصحابة عشرين ومائة سنة.

(٣) ومن علوم الحديث بالمعنى الإضافي أيضا علم علل الحديث، وهو علم يبحث عن الأسباب الخفية الغامضة، من حيث إنها تقدح في صحة الحديث، كوصل منقطع، ورفع موقوف، وإدخال حديث في حديث، وغير هذا مما يقدح في صحة الحديث.

وممن كتب في هذا النوع ابن المديني (٢٣٤)، وابن أبي حاتم (٣٢٧) وكتابه قيم طبع بمصر في مجلدين، والإمام مسلم (٢٦١)، وعلي بن عمر الدارقطني (٣٧٥)، ومحمد بن عبد الله الحاكم (٤٠٥)، ثم ألف فيه أيضا ابن الجوزي (٥٩٧).

(٤) ومن تلك العلوم أيضا علم تلفيق الحديث، وهو علم يبحث عن الأحاديث التي ظاهرها التناقض من حيث إمكان الجمع بينها، إما بتقييد مطلقه، أو بتخصيص عامه، أو حمله على تعدد الحادثة، أو غير ذلك، ويطلق عليه «علم مختلف الحديث».

وممن ألف فيه الإمام الشافعي رضي الله عنه (٢٠٤)، وابن قتيبة (٢٦٣)، وأبو يحيى زكريا بن يحيى الساجي (٣٠٧)، والطحاوي (٢٣١)، وابن الجوزي في كتاب له اسمه «التحقيق في أحاديث الخلاف».

(٥) ومن تلك العلوم أيضا علم ناسخ الحديث ومنسوخه، وهو علم يبحث عن الأحاديث المتعارضة التي لا يمكن التوفيق بينها من حيث الحكم على بعضها بأنه ناسخ، وعلى البعض الآخر بأنه منسوخ، فما ثبت تقدمه يقال له: منسوخ، وما ثبت تأخره يقال له: ناسخ.

وقد ألف في ناسخ الحديث ومنسوخه جمع كثير، منهم أحمد بن إسحاق الديناري (٣١٨)، ومحمد بن بحر الأصبهاني (٣٢٢)، وأحمد بن محمد

النحاس (٣٣٨)، وأبو محمد قاسم بن أصبغ (٣٤٠)، وهبة الله بن سلامة (٤١٠)، ومحمد بن موسى الحازمي (٥٨٤) في كتابه «الاعتبار في ناسخ الحديث ومنسوخه».

(٦) ومن تلك العلوم أيضا علم غريب الحديث، وهو علم يبحث عن بيان ما خفي على كثير من الناس معرفته من حديث رسول الله ﷺ بعد اتساع رقعة الإسلام، واختلاط العجم بالعرب، وتطرق الفساد إلى اللسان العربي.

وأول من ألف في هذا الفن أبو عبيدة معمر بن المثنى البصري (٢١٠) إذ ألف كتابا صغيرا، ثم جمع أبو الحسن المازني (٢٠٤) كتابا أكبر منه، ثم جاء كتاب «النهاية في غريب الحديث والأثر» لمجد الدين المعروف بابن الأثير (٦٠٦) وهو كتاب ظفر بشهرة واسعة، وقد ذيل الأرموي كتاب النهاية هذا، واختصره الصفوي والسيوطي (٩١١) في كتابه «الدر النثير تلخيص نهاية ابن الأثير»، وقد طبعت النهاية مشكولة وعلى هامشها الدر النثير، وكذلك طبعت غير مشكولة.

* علوم الحديث بالمعنى المدون:

الآن وقد حققنا أن علوم الحديث بالمعنى الإضافي كانت علوما كثيرة متنوعة، مستقلا بعضها عن بعض في الموضوع والغاية والتأليف والمؤلفين غالبا، نذكر أن من شأن مثل هذه الكثرة الغامرة أن يصعب تحصيلها والإحاطة بها، لأن العمر مهما طال قصير، والمجهود مهما عظم محدود.

ثم نذكر بالغبطة والفخر أن علماءنا -أجزل الله أجرهم- قد أدركوا هذا الخطر، فانتدبوا لتذليل هذا الصعب الشموس وتوحيد هذه الكثرة المنتشرة، وجدوا واجتهدوا حتى أنجبوا لنا هذا الوليد السعيد: «علوم الحديث» بالمعنى

الجديد، أي: بالمعنى العلمي المدون، اعتصروه من علوم الحديث بالمعنى الأول، واختصروها به، وعملوا على بقاء أسرارها وخواصها فيه، حتى تمثل الأصل سوياً في الفرع، وجاء الفرع وفيها بأغراض الأصل، وتشابهها وتشابه الأمر، فكانما أصل ولا فرع، وكأنما فرع ولا أصل.

ولهذا المعنى أسموه وحق لهم أن يسموه «علوم الحديث» بالجمع لا بالإنفراد، على رغم أنه علم واحد مدون، إشارة إلى أنه جمع فأوعى، «وكل الصيد في جوف الفرا».

* تعريفه:

ويعرف بأنه: علم يعرف به أحوال السند والمتن، من حيث القبول والرد، وما يتعلق بذلك.

والمراد بالعلم هنا: المعارف مطلقاً، سواء أكانت أقوالاً شارحة تصورية، أم قضايا حقيقية تصديقية.

والمراد بالسند: رواية الحديث، أو الإخبار عن هؤلاء الرواة.

والمراد بالمتن: ما انتهى إليه السند من الحديث.

وكلمة «يعرف به أحوال المتن والسند» قيد لإخراج علم الحديث رواية، فإنه وإن كان يعرف به حال المتن والسند من حيث الأداء والضبط، فإنه لا يعرف به حالهما من حيث القبول والرد.

وكلمة «وما يتعلق بذلك» قيد لإدخال توابع هذا الفن وملحقاته، كأصناف المرويات ومعرفة اصطلاح أهلها.

واعلم أن معنى معرفة أحوال السند والمتن بتصورات هذا العلم هو إدراك الأحوال الجزئية للمتون أو الأسانيد أو لهما، بواسطة الإتيان بقياس صغراه

مؤلفة من المتن أو السند محمولا عليهما ما له مدخل في الحكم بالصحة، أو غيرها من أنواع هذا الفن، أما كبراه فسهلة التحصيل.

مثال ذلك قال البخاري: حدثنا أبو الوليد، حدثنا شعبة، عن قتادة، عن أنس، عن النبي ﷺ قال: «سَوُّوا صُفُوفَكُمْ، فَإِنَّ تَسْوِيَةَ الصُّفُوفِ مِنْ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ»، فنقول: إننا إذا بحثنا تاريخ رجال هذا المتن، وهم البخاري وأبو الوليد وشعبة وكتادة وأنس حكمنا لكل واحد منهم بعدالة الرواية والضبط التام مع الاتصال وانتفاء الشذوذ والعلة، وإذن يحق لنا أن نصوغ قياسا نقول فيه: سند هذا الحديث توافرت فيه عدالة الرواية والضبط التام مع الاتصال وانتفاء الشذوذ والعلة، وكل ما كان كذلك فهو صحيح لذاته، فهذا السند صحيح لذاته. وكلك يقال في متنه هكذا: قول النبي ﷺ: «سَوُّوا صُفُوفَكُمْ، فَإِنَّ تَسْوِيَةَ الصُّفُوفِ مِنْ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ» رواه رجال عدول في الرواية كاملون في الضبط مع الاتصال وانتفاء الشذوذ والعلة، وكل ما كان كذلك فهو صحيح لذاته، فقول النبي ﷺ: «سَوُّوا صُفُوفَكُمْ...» إلخ صحيح لذاته.

وعلى هذا الغرار يقال في المتن والسند معا هكذا: قول البخاري حدثنا أبو الوليد... إلخ متوافر في رواته عدالة الرواية والضبط الكامل مع الاتصال وانتفاء الشذوذ والعلة، وكل ما كان كذلك فهو صحيح لذاته متنا وسندا، فهذا الحديث صحيح لذاته متنا وسندا.

ولعلك لاحظت في هذا المثال أن الذي كشف عن حال متنه وسنده وحكم لهما بالصحة بعد معرفة تاريخ رجاله إنما هو القول الشارح أو التعريف الذي عرفوا به الصحيح لذاته في هذا الفن، إذ قالوا: هو ما اتصل سنده برواية عدل الرواية كامل الضبط في كل طبقة من طبقاته من غير شذوذ ولا علة.

ويفسر الشذوذ بأنه مخالفة الثقة من هو أوثق منه مع عدم إمكان الجمع، وتفسر العلة بأنها أمر خفي قادح في الحديث أو سنده، كإدراج كلام من الراوي في السند نسيانا وهو يحدث.

لنتقل بعد هذا إلى تصديقات هذا الفن، ولنعلم أن معنى معرفة حال السند والتمتن بها هو إدراك الأحوال الجزئية للسند أو للتمتن أو لهما بوساطة الإتيان بقياس صغراه من السهل تحصيلها بعد ما تقدم، أما كبراه فقاعدة من قواعد هذا الفن.

وهاك مثالين تقيس عليهما الأشباه والنظائر:

المثال الأول: قال البخاري: حدثنا أبو الوليد، حدثنا شعبة...، إلى آخر الحديث السابق.

فنقول: هذا صحيح، وكل صحيح مقبول، فهذا مقبول.

المثال الثاني: روى الدارقطني من رواية أبي لهيعة عن خالد بن يزيد عن الزهري عن عائشة - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ كان يقرأ في الأضحى والفطر بـ ﴿قَ﴾ و﴿أَقْرَبَتِ السَّاعَةُ﴾.

فنقول: هذا ضعيف، لضعف ابن لهيعة الذي اختلط بعد حرق كتبه، وكل ضعيف مردود في الأحكام، فهذا الحديث مردود في الأحكام لا في فضائل الأعمال.

إلى هنا انتهى الكلام على هذا التعريف، وقد رأيت فيه أنه يتنظم تصورات هذا الفن وتصديقاته، وعرفت وجه ذلك بالشرح والتمثيل، وهو اختيار لنا وقفنا به موقفا وسطا بين رأيين متقابلين:

أحدهما: أن هذا العلم كله تصديقات وقضايا، وإليه يرجح كثير من

العلماء، ووجهة نظرهم أنهم بصدد علم مدون، ولا تدون إلا القواعد، ثم إن بعض أقطاب هذا الفن يصرحون بذلك، فالسيوطي يقول في ألفيته الحديثية: **عِلْمُ الْحَدِيثِ ذُو قَوَانِينٍ تُحَدِّثُ بِهَا أَحْوَالُ مَتْنٍ وَسَنَدٍ** والزرقاني على البيقونية يقول في شرحه: «علم الحديث علم بقوانين، أي: قواعد... إلخ».

ثم يقول قائلهم: إن التعاريف في هذا العلم، إنما ذكرت لتصور موضوع القاعدة أو محمولها ليتمكن التصديق بها في نحو: كل صحيح مقبول، وكل موضوع مردود، ومعنى هذا أن تصورات هذا الفن كلها ليست من أصله وصميمه، بل هي من متعلقاته ولواحقه، جيء بها من أجل التوصل إلى تصور موضوع القاعدة أو محمولها ليتمكن التصديق بها.

كذلك قالوا، وهو لعمرى مركب خشن لا ضرورة تحمّلنا عليه، أما شبهتهم أننا بصدد علم مدون ولا تدون إلا القواعد، فيفندها أن التصورات تدون كما تدون القواعد، بل من العلوم ما هو تصورات محضه كعلم البديع، ولقد حقق عبد الحكيم على المطول والسعد في المقاصد أن العلم المدون قد يطلق على طائفة من التصورات التي يتصورها العقل منضبطة بجهة واحدة.

وأما احتجاجهم بأن السيوطي والزرقاني قالوا فقولهما هذا قد يقبل التأويل، وإن لم يقبله فليس على وجوب تقليده دليل.

وأما رد تصورات هذا الفن إليه بمثل ذلك التوجيه الذي ذكره، فيوهنه أن ما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج، وأن تصورات هذا الفن كثرة غالبية فيه على قضاياه النادرة، وما ينبغي أن نجعل الكثير الغالب فرعاً أو تابعاً ملحقاً بالقليل النادر، بل العكس أولى والغلبة للكثير.

ثانيهما: أن هذا العلم كله تصورات، ووجهة نظرهم أنها هي ذات الظهور والتبريز فيه، وقد صرح بذلك بعض المتأخرين، ويرده أن هذا الفن لا يخلو من قضايا وقواعد ذات بال يتصل بها حكم القبول أو الرد للمتن وللرجال، فإهمالها جملة من الحساب بمعزل عن الحكمة ونهج الصواب.

على أن الخلاف في هذا لا ثمرة له، فلا يتعلق به غرض كبير، ولولا مخافة أن يختلط الأمر على الطالب ما عرجنا عليه، ولا نبهنا إليه.

- تعريف آخر:

ولهذا العلم تعريف مشهور لخصه شيخ الأزهر السابق المغفور له الشيخ أبو الفضل الجيزاوي (١٣٤٦) من تقريب النواوي وتدريب الراوي، فقال: «يحد علم الحديث دراية - وهو المعروف بعلم مصطلح الحديث - بأنه: علم يعرف به حقيقة الرواية وشرطها وأنواعها وأحكامها، وحال الرواة وشروطهم، وأصناف المرويات وما يتعلق بها».

ثم شرح ذلك فقال: «فأما حقيقة الرواية فنقل السنة ونحوها، وإسناد ذلك إلى من يعزى إليه بتحديث أو إخبار أو غير ذلك، وأما شرطها فتحمل الراوي ما يرويه بنوع من أنواع التحمل، من سماع أو عرض أو إجازة أو غير ذلك مما يأتي في الخاتمة، وأما أنواعها فالإتصال والانتقطاع ونحوهما، وأما أحكامها فالقبول والرد، وأما حال الرواة فالعدالة والضبط والتيقظ، والحفظ إن حدث من حفظه، وضبط الكتاب إن حدث من كتابه، والقدرة على أخذ المعنى من الألفاظ على الوجه الصحيح إن روى بالمعنى، وأما أصناف المرويات فهي المصنفات من المسانيد والمعاجيم والأجزاء وغيرها، أحاديث وآثارا وغيرهما، وأما ما يتعلق بها فهو معرفة اصطلاح أهلها» اهـ.

ولا أريد أن أطيل عليك بالتعليق على هذا التعريف وشرحه، فمن السهل أن ترده إلى ما ذكرناه آنفاً، وأن تستعين على زيادة التنور في تفاصيله بما هو مقرر في هذا العلم إن شئت، كما لا أحب أن أضيع وقتك الثمين في استعراض تعاريف أخرى منها الطويل والمتوسط والوجيز، فالوقوف عند مختلف التعاريف ليس من شأن المحصلين، وما ذكرناه فيه البلاغ والكفاية.

* موضوع هذا العلم:

وموضوع هذا العلم السند والمتن من حيث القبول والرد. وأنت خبير بأن موضوع الفن ما يبحث عن حاله التي تعرض له لذاته، ولا ريب أن الأحوال التي يبحث عنها في هذا الفن من الجهة المذكورة تحمل على السند والمتن كليهما، كما سبق في الأمثلة الآنفة فلا تغفل.

واعلم أن قولنا: «من حيث القبول والرد» يراد به أن الجهة الملحوظة في الموضوع حين يحمل عليه هي جهة قبول السند والمتن وردهما، لكن على معنى صحة ذلك فيهما، لا على معنى قبولهما وردهما بالفعل.

وإذن فقولهم: «كل سند أو متن فهو إما مقبول أو مردود» قضية من قضايا هذا العلم وقاعدة من قواعده، المحكوم به فيها هو القبول والرد بالفعل، والمحكوم عليه فيها هو السند والمتن من حيث صحة القبول والرد، لا من حيث القبول والرد بالفعل.

وبهذا التوجيه يتبين أنه لا وجه لمن رد مثل هذه القضية مستندا إلى أن مدخول حيثية الموضوع لا يبحث عنه في العلم.

* فائدة هذا العلم ووجه الحاجة إليه:

فائدة هذا العلم هي معرفة ما يقبل من الحديث وما يرد.

فالمقبول يؤخذ به ويعول عليه في الاستدلال، وتجتمع به كلمة الأمة، والمردود يطرح وينبذ، ويحارب ويطارد، لأنه جيش جائح خطر، يهدد سلامة الإسلام والمسلمين.

أما خطره على الإسلام فلأنه يعبث بتعاليمه وهداياته، إما بزيادات وإضافات دخيلة عليها، وإما بنقص فيها وحذف منها، وأما خطره على المسلمين فلأنه يشق عصاهم، ويبدد شملهم ويفرقهم شيعا وأحزابا يضرب بعضهم رقاب بعض، ويذوق بعضهم بأس بعض.

ولا أذهب بك بعيدا، فهالك التاريخ الإسلامي وما أحدث اليهود وزنادقة الفرس فيه بالأمس، من وضع أحاديث افتروها على أفضل الخليفة صلوات الله وسلامه عليه، يريدون بذلك أن يطفئوا نور الله بأفواههم ويتنقموا من الإسلام، وما نقموا منه إلا أنه محا ظلماتهم، ونسف باطل معتقداتهم، وطهر الجو من زيغهم وكفرهم، ثم يريدون بذلك أيضا أن يثأروا من المسلمين، لأنهم انتزعوا منهم الرياسة، واغتصبوا منهم -في زعمهم- زعامة البشر وحكم الأرض وخلافة الدنيا.

وأنت خير بما انتهى إليه هذا الكيد المستور، من وجود مذاهب متطرفة، وحزبيات بين المسلمين متطاحنة، ومحدثات في الإسلام سخيصة آثمة، وهل نسيت الشيعة والرافضة والخوارج ونحوهم وما تمسح به كل منهم في أحاديث مصنوعة وأخبار موضوعة؟

ثم هل تستطيع أن تنسى ما خلفوا في صفوف الأمة من فرقة، وما بددوا في جماعتهم من شمل، وما شنوا من غارات وحروب داميات يشيب من هولها الوليد، ويذوب من نارها الحديد؟

- أخطار الحاضر:

هذه نظرة خاطفة إلى أمس الدابر، فإذا ما نظرت إلى يومنا الحاضر، رأيت عجباً، وشاهدت طوفانا من زيف الحديث وباطله يطغى على الأمة المسلمة ودينها الحنيف.

فهذا كتاب في تفسير القرآن الكريم يحمل أوزارا من الإسرائيليات ما أنزل الله بها من سلطان، وذاك كتاب في سيرة سيد العرب والعجم يلعب بالنار، ولا يبالي بالعار، بينما هو يتحدث عن أشرف مخلوق وأكرم إنسان.

وثمة كتاب في التصوف أو في الوعظ أو في الخطب المنبرية، أو في الأحزاب والأوراد والأدعية، أو في المواسم والأيام والليالي الإسلامية، إلى غير ذلك مما يشيع ويذيع بين جمهور المسلمين وعوام الناس، ومما يتكرر على مسامعهم في مناسبات كثيرة، ومما يحفظونه ويحافظون على استظهاره وترديده والتقرب إلى الله به أكثر مما يحرصون على استظهار القرآن نفسه وترديده والتعبد به، وعلى رغم ذلك كله فإنك إن فتشته ووزنته بمعايير هذا الفن الصادقة طاش في ميزانك وسقط من عينك، وربما لمست منه ما يهدد عقيدة التوحيد، وقُدس العبادة، وواجب المعاملة، وشرف الأخلاق، وسنن الله في هديه وخلقه.

ولعلك تقضي الأسف معي، حين تعرف أن هذه الهاوية تردى فيها كثير ممن ينتسبون إلى العلم، وممن يعيشون باسم الدين!

ثم لعلك تقضي أشد الأسف معي، إذا ما تصورت مدى التطاحن والتناحر بين فئات من إخواننا المسلمين، تقطعت أواصر الإسلام بينهم، وسالت دماء غالية منهم، وضاعت أموال وانتهكت أعراض فيهم، بسبب الزوائد والإضافات

التي تبدع بها كثير من الخادعين والمخدوعين، متشبثين بأوهام يزعمونها أحاديث، وما هي إلا أكاذيب وأراجيف.

- سبب هذا الداء:

أتدري ما سبب هذا وما علتة؟ إنه إهمال هذا الفن الذي نحن بسبيله! وعدم العناية بالاطلاع على ما كتب علماؤنا الأعلام في هذا الشأن، وانصراف الهمم إلى نوع من الدراسة التقليدية يطلب من ورائها النجاح والوظيفة، دون تفكير في الدفاع عن الإسلام وتعاليمه وحماية هذه الأمة المسلمة العزيزة من هذا الوباء المتفشي، وذاك الهم المقعد المقيم.

لو أن المكتبة الإسلامية لم تكن زاخرة ولا غنية بالمؤلفات القيمة المتنوعة في هذا الباب، لعذرنا المقصرين والقاعدين والمرجفين، أما وكتب الصحيح، وكتب الموضوعات، وكتب الضعفاء والمجاهيل والمتروكين، وكتب الجرح والتعديل، وكتب تاريخ الرجال، وكتب التخريج، نقول: أما وهذه الكتب وأشباهها قائمة ومتوافرة ومتنوعة فما كان ينبغي أن تهمل دراستها والاطلاع عليها والانتفاع بها.

ثم ما كان ينبغي الخوض مع الخائضين والحاطبين بلبيل في حديث رسول الله ﷺ، اتكالا على أن الحديث ذكر في ديوان خطب، أو كتاب وعظ، أو تفسير مشهور، أو تأليف معروف.

- مصباح الباحث:

لقد عرضنا عليك ثمة أسماء مؤلفات ومؤلفين تسعفك في هذا الموضوع، وتعينك على معرفة درجة الحديث ووزنه ونقد رجاله، وسنوافيك في المبحث الآتي بما يزيدك تنورا في هذا الفن، ونذلك هنا على مراجع أخرى في هذا الباب.

منها كتاب «الأباطيل» للحافظ الجوزقاني، وكتاب «الموضوعات» للحافظ ابن الجوزي، وكلاهما عمدة في بحثه، غير أنهما مخطوطان، ومنها كتاب «القواعد المجموعة في الأحاديث الموضوعة» للشوكانبي، ومنها «تذكرة الموضوعات» للحافظ ابن طاهر المقدسي بيد أنه ذكر فيه أحاديث لم تبلغ درجة الوضع، ومنها كتاب «تميز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث» لابن الديع الشيباني الزبيدي، وهو مختصر لكتاب شيخه الحافظ السخاوي المسمى «المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث الواردة على الألسنة».

ومنها تخريجات لأحاديث بعض المؤلفات الدينية، كتخريج أحاديث الإحياء للحافظ العراقي، وكتاب فضائل القرآن التي خرجت به أحاديث هذه الفضائل وطبع ذيلًا لتفسير ابن كثير والبغوي، وتخريج أحاديث البيضاوي في التفسير للشيخ عبد الرؤوف المناوي، وتخريج أحاديث الهداية في فقه الحنفية لمحمد بن عبد الله وكذلك لعبد الله بن يوسف الزيلعي وقد طبع بالهند في مجلدين، وتخريج أحاديث المنهاج، وتخريج أحاديث الشرح الكبير للوجيز، كلاهما لسراج الدين بن علي الأنصاري المعروف بابن الملقن، والتخريج الأول تخريج مهم يقع في سبع مجلدات، لخصها ابن حجر العسقلاني في مجلد واحد طبع بالهند أيضًا، ولا يخفى عليك أن المنهاج والشرح الكبير للوجيز كلاهما من فقه الشافعية.

وهناك تخريج اسمه «إدراك الحقيقة في أحاديث الطريقة» في المواعظ لعلي بن حسن بن صدقة المصري، وهناك غير هذا ثروات ميسورة لمن أحب أن يستفيد، وأعلام للأحاديث واضحة ﴿لَمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ ۖ﴾ (٢٨) وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴿٢٩﴾.

- الحاسة الحديثية:

أما بعد فهذا مصباح متواضع في يدك إذا حملته أشع عليك النور، وأعتقد أنك إذا عنيت بأمثال تلك الدراسات والمطالعات، وأجلت نظرك كثيرا في كتب الصحيح والمصنفات الجامعة لها، ظفرت بملكة جديدة في نقد الأحاديث ووزنها وصارت لك حاسة حديثية يسهل بها عليك أن تحكم حكما صادقا على الأخبار والمرويات من غير عناء في البحث، ولا مشقة في المراجعة.

وعلى هذا يحمل قول الربيع بن الخثيم من أجله التابعين: «إن للحديث ضوءا كضوء النهار يعرف، وظلمة كظلمة الليل تنكر»، وقول ابن الجوزي: «إن الحديث المنكر يقشعر منه جلد طالب العلم، وينفر منه قلبه»، وهو يريد بطالب العلم طبعاً من تربى فيه هذا الإحساس.

ومن هذا القبيل ما حكى عن كعب بن مالك -رضي الله عنه- أنه كان إذا تكلم الرجل بين يديه بالكذب يقول له: «اسكت أني لأجد من فيك رائحة الكذب»، وإذا سمع حديثاً مكذوباً عرف كذبه.

- الأمر خطير:

لا تحسبن أنني ضيقت واسعا حين ذهبت بك هذا المذهب في وجوب التحري والتثبت من الأحاديث النبوية، ووجوب العناية بهذا العلم المدون لتمييزها ووزنها، فقد رأيت التساهل والتهاون فيما قصصناه عليك من قبل، وسترى في مبحث التثبت إن شاء الله ما يزيدك إيمانا بصواب ما ذهبنا إليه، وكيف تعجب أو تستكثر وأكثر البدع والإضافات وشر الأحداث والمحدثات منشؤها الحاطبون بلبيل في كلام النبوة المشرق الحكيم؟

قال الإمام أبو عبد الله محمد بن المرتضى اليماني في كتابه «إيثار الحق» أثناء كلامه على الابتداع وما أحدث الناس، قال ما نصه: «ومن أنواع الزيادة في الدين الكذب فيه عمداً، وهذا الفن يضر من لم يكن من أئمة الحديث والسير والتواريخ ولا يتوقف على نقدهم فيه، بحيث لا يفرق بين ما تواتر عند أهل التحقيق وما يزوره غيرهم، وليس له دواء إلا إتقان هذا الفن والرسوخ فيه، وعدم المعارضة لأهله بمجرد الدعاوى الفارغة».

- فتوى للإمام ابن حجر الهيتمي:

ولقد استفتي الإمام ابن حجر الهيتمي رحمه الله في خطيب يرقى المنبر كل جمعة، ويروي أحاديث كثيرة من غير أن يبين مخرجها ولا روايتها، فأفتى بما يأتي: «ما ذكره من الأحاديث في خطبه من غير أن يبين روايتها أو من ذكرها فجائز بشرط أن يكون من أهل المعرفة في الحديث أو ينقلها عن مؤلف كذلك، وأما الاعتماد في رواية الأحاديث على مجرد رؤيتها في كتاب ليس مؤلفه من أهل الحديث، أو في خطب ليس مؤلفها كذلك، فلا يحل ذلك، ومن فعله عزر عليه التعزير الشديد، وهذا حال أكثر الخطباء، فإنهم بمجرد رؤيتهم خطبة فيها أحاديث حفظوها وخطبوا بها، من غير أن يعرفوا ألتلك الأحاديث أصل أم لا؟ فيجب على حكام كل بلد أن يزجروا خطباءها عن ذلك، ويجب على حكام بلد هذا الخطيب منعه من ذلك إن ارتكبه».

ثم قال: «فعلى هذا الخطيب أن يبين مستنده في روايته، فإن كان مستنداً صحيحاً فلا اعتراض عليه، وإلا ساغ الاعتراض عليه، بل وجاز لولي الأمر -أيده الله بالدين وقمع بعدله المعاندين- أن يعزله عن وظيفة الخطابة زجراً له عن أن يتجرأ على هذه المرتبة السيئة بغير حق». انتهى ملخصاً بتلخيص كتاب «قواعد التحديث».

وقال العارف بالله سيدي عبد الوهاب الشعراني في عهوده الكبرى ما نصه: «أخذ علينا العهد من رسول الله ﷺ ألا نتهور في رواية الحديث، بل نثبت في كل حديث نرويه عن رسول الله ﷺ، ولا نرويه إلا إن كان لنا به رواية صحيحة... إلى أن قال: وأعلم يا أخي أن أكثر من يقع في خيانة هذا العهد المتصوفة الذين لا قدم لهم في الطريق، فربما رووا عن رسول الله ﷺ ما ليس من كلامه لعدم ذوقهم وعدم فرقانهم بين كلام النبوة وكلام غيرها، وسمعت شيخنا شيخ الإسلام زكريا - رحمه الله - يقول: إنما قال بعض المحدثين: أكذب الناس الصالحون، لغلبة سلامة بواطنهم، فيظنون بالناس الخير وأنهم لا يكذبون على رسول الله ﷺ، فمرادهم بالصالحين المتعبدون الذين لا غوص لهم في علم البلاغة، فلا يفرقون فيه بين كلام النبوة وغيره، بخلاف العارفين فإنهم لا يخفى عليهم ذلك». اهـ.

وقال الإمام الغزالي قدس الله سره في كتابه الإحياء ما نصه: «وقد ظن ظانون أنه يجوز وضع الحديث في فضائل الأعمال، وفي التشديد في المعاصي، وزعموا أن القصد منه صحيح، وهو خطأ محض، إذ قال ﷺ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»، وفيما ورد من الآيات والأخبار كفاية عن غيرها، وقول القائل إن ذلك قد تكرر على الأسماع وسقط وقعه وما هو جديد فوقعه أعظم هوس، إذ ليس هذا من الأغراض التي تقاوم محذور الكذب على رسول ﷺ وعلى الله تعالى، ويؤدي فتح بابه إلى أمور تشوش الشريعة، فلا يقاوم خير هذا شره أصلاً، والكذب على رسول الله ﷺ من الكبائر التي لا يقاومها شيء، نسأل الله العفو عنا وعن جميع المسلمين» اهـ.

- أمنية عزيزة:

ما ذكرنا بين يديك هو واجبنا الفردي في هذا الباب، أما واجبنا الجماعي فهو العمل على إنشاء جماعة تعمل لهذا الغرض: تخرج دفائن كنوز علم الحديث، وتفرض رقابة دينية على ما يؤلف من جديد، وتنقي المؤلفات المطبوعة -خصوصا المنتشر منها بين جمهرة المسلمين- من هذه السموم الخبيثة القتالة التي لوثت كثيرا من الأغذية الروحية للأمة الإسلامية، وفتحت باب طعون باطلة على الإسلام وتعاليمه، سواء أظهرت على شكل دواوين خطب أم مجموعات أوراد أم موالد أم فضائل، أم كتب وعظ أو تصوف أو أخلاق، أو تفسير أو فقه أو توحيد، أو سيرة أو تاريخ، أو صحف ومجلات.

وليس هذا بدعا بعد أن رأينا قلما للمطبوعات يفرض رقابة على الشؤون السياسية، وبعد أن عرفنا أن أسلافنا الصالحين كانت لهم منشأة خاصة لمثل ما نحن بصددته تسمى «دار الحديث»، حيا الله ذكرها وأعاد عهدها، ووفقنا إلى القيام بإعادتها وبعثها، إن الله يبعث من في القبور.

المبحث الثاني: في تاريخ علوم الحديث

أتى على علوم الحديث حين من الدهر لم تكن شيئا مذكورا، وذلك في عهد النبوة المشرق والرسول بين ظهرائي أمتي، وكذلك عقب ذلك العهد الأزهر والصحابة قريبو الصلة بالهادي الأعظم ﷺ، وأنوار النبوة لا تزال تغمرهم بمعاني الهدى والرحمة، وتحملهم على الإمعان في فضيلتي الصدق والأمانة، وتدفعهم إلى الإقبال على السنة النبوية حفظا وفهما، وعلماء وعملا، وتحريا وتثبتا.

ثم كان من أحداث الزمن ما جعل العلماء ينتدبون للعناية بهذا العلم، ففكروا فيه واقترحوه، ثم أنشئوه ووضعوه، ثم زادوه وهذبوه.

وبذلك تقلب هذا العلم في أطوار نستطيع أن نحصرها فيما يأتي:

* الطور الأول: طور التمهيد والتفكير:

ويرجع ذلك إلى تطاول الزمان بالناس، وتقادم العهد بالنبوة، ونشوب فتن وانقسامات داخلية بين المسلمين، ووجود بعض مذاهب متطرفة وأفكار هدامة، واتساع رقعة الإسلام وانضواء كثير من الأعجام تحت لوائه، وعمل أعداء الإسلام على أن يكيدوا له عن طريق الدس والكذب على رسول الله ﷺ، بعد أن أعيتهم الحيل في الكيد للإسلام عن طريق الغلبة والقهر بالسيف وبالحجة جميعا.

لهذه الأسباب مجتمعة كثر الخبط في حديث رسول الله ﷺ، وأدرك علماء الصدر الأول من الأمة أن الأحاديث المردودة والموضوعة بدأت تعمل

عملها وتنفت سموها، ففكروا في حماية السنة من هذا العبث، ووضع حد لهذه الفوضى.

ورضي الله عن عمر بن عبد العزيز فقد كان رأس المفكرين في هذا الأمر الجلل، إذ أمر أن يجمع الحديث الشريف ويدون بعد تحريره وضبطه وتمحيصه ووزنه.

وقد استجاب له العلماء وحققوا ما أراد، وكتبوا بعض أبحاث حديثية، ولكنها كانت منشورة بين ما جمعوا من تلك الأحاديث، مبثوثة فيما ذكروا من متون، وبذلك الانتثار والانبثا لم تأخذ اسم علم مدون، ولم تستقل بكتاب مؤلف.

انظر -إن شئت- في كتابي «الأم» و«الرسالة» للشافعي رضي الله عنه (٢٠٤)، وفيما أملاه الإمام أحمد بن حنبل المتوفى سنة (٢٤١) على تلاميذه من الحديث الممتزج بعلومه، وفي مقدمة صحيح مسلم المتوفى سنة (٢٦١)، وفي جامع الترمذي المتوفى سنة (٢٧٩)، فستشهد هذا الامتزاج والاختلاط، وستجد فوق هذا أن الترمذي ختم جامعه المذكور ببحث خاص أسماه «كتاب العلل»، زيادة على ما بثه في غضون أحاديث ذلك الجامع.

* الطور الثاني: طور التلقيح والتحضير:

وذلك بالكتابة في آحاد علوم الحديث بالمعنى الإضافي، وقد تقدم الكلام عليها، وإنما سميناه عهد التلقيح وإلقاء البذور لأن علوم الحديث بالمعنى العلمي التدويني ليست إلا مباحث أو معارف مختصرة من علوم الحديث بالمعنى الإضافي، فهي مأخوذة عنها ومستمدة منها، وبين يديك عن كذب أمثلة لآحاد تلك العلوم ونشأتها ومن ألف فيها.

* الطور الثالث: طور الوجود والظهور:

وذلك باختصار تلك العلوم المتكاثرة المستقلة، والكلام عليها مجموعة تحت موضوع واحد لغاية واحدة، شأن العلوم المدونة.

وكان أول العهد بهذا العلم المدون الجديد أن العلماء اقتصروا على رءوس تلك المسائل مع الضروري من شرحها والتمثيل لها، ليتيسر على طالب الحديث فهمها والإلمام بها، فتكون في يده مصباحا يضيء أمامه السبيل إلى ما شاء من الحديث وعلومه، فهي مفتاح لعلوم الحديث بالمعنى الإضافي وفهرس لها، أو مدخل من مداخلها وطريق يوصل إليها.

ولقد استهل هذا العلم وليدا على يد القاضي أبي محمد الحسن بن عبدالرحمن الرامهرمزي المتوفى سنة (٣٦٠هـ)، فقد ألف أول مصنف على هذا النمط، سماه «المحدث الفاصل بين الراوي والواعي»، لكنه لم يستوعب رءوس المسائل، ولم يستوف الكلام عليها، وكان هذا أمرا طبيعيا لأن العلم يومئذ ناشئ صغير في مهد طفولته، بل في ساعة ولادته.

* الطور الرابع: طور النمو والمزيد:

ثم جاء الحاكم أبو عبد الله النيسابوري المتوفى سنة (٤٠٥هـ) فتوسع في هذا العلم عن الرامهرمزي، وألف كتابه «معرفة علوم الحديث» محتويا على نيف وخمسين نوعا من أنواع تلك العلوم، بيد أنه قد فاتته إحكام الترتيب وإتمام التهذيب، فجاء أبو نعيم الأصبهاني المتوفى سنة (٤٣٠هـ) فاستدرك على الحاكم ما فاتته في كتاب دعاه «المستخرج على كتاب الحاكم»، زاد فيه أشياء، وعقب عليه بأشياء، ثم رتبته وهذبه.

وبعد ذلك جاء دور البطل المجلي في هذه الحلبة، الخطيب أبو بكر

أحمد البغدادي المتوفى سنة (٤٦٣هـ) فتكلم على علوم الحديث بطريقة مفصلة مسهبة، حتى إنه خص كل نوع منها بمؤلف أو أكثر، فألف في قوانين الرواية كتابا سماه «الكفاية في قوانين الرواية»، وألف في آداب الرواية كتابا سماه «الجامع لآداب الشيخ والسامع»، وهكذا استوعب الكلام على أنواع هذا العلم.

وكانت مؤلفاته هذه مرجعا لجميع الذين جاءوا من بعده، فلم يعولوا فيما صنفوا إلا على كتبه، بيد أن كتابته على هذا النحو من الموسوعات عادت بالكلال والإعياء على الطلاب، إذ إن الإحاطة بها على وجه الاستقصاء تستنفد العمر الطويل والمجهود العظيم، فمست الحاجة من جديد إلى تقريب هذه الموضوعات، وتيسير تلك البحار الزاخرة من المعلومات، والتفنن في الكتابة عليها بأسلوب منقح محرر، وبطريقة محببة إلى الطلاب، على اختلاف العصور والمشارب والأذواق، وبهذا دخل العلم في طوره الخامس، وهو ما نسميه:

* الطور الخامس: طور التهذيب والتقريب:

وذلك بالكتابة في هذا العلم على نمط يجمع بين التهذيب والتقريب، وإن اختلفت الأساليب باختصار والقصد، وبالنظم والنثر.

هاك القاضي عياضا المتوفى سنة (٥٤٤هـ) يؤلف كتابا اسمه «الإلماع في أصول الرواية والسماع»، وهاك أبا حفص الميانجي يضع جزءا في هذا العلم يسميه «ما لا يسع المحدث جهله».

وهاك زعيم تلك المرحلة الحافظ أبا عمرو عثمان بن عبد الرحمن المشهور بابن الصلاح، والمتوفى سنة (٦٤٣هـ)، والذي تولى التدريس بدار الحديث المعروفة بالمدرسة الأشرفية في دمشق لمؤسسها الملك الأشرف بن

العادل بن أيوب، ألف كتابه «علوم الحديث» المشهور بمقدمة ابن الصلاح، وذكر فيه خمسة وستين نوعاً من أنواع هذا العلم، غير أنه أملاه شيئاً فشيئاً، دون أن يرتبه على المتن والسند وما يشملهما، بل جمع فيه علوم الحديث، ولخص كتب الخطيب المطولة في هذا الحجم اللطيف الذي يسر العلم على طلابه، حتى صار عمدة الكاتبين، وقبلة الناظرين والباحثين، وموضوع العناية من الناظرين والناثرين.

ومن الذين تحدثوا عن مقدمة ابن الصلاح شعراء، الحافظ زين الدين عبدالرحيم العراقي المتوفى سنة (٨٠٦هـ)، فقد نظم ألفية لخص فيها علوم ابن الصلاح وزاد عليها، وقد أتمها سنة (٧٦٨هـ)، وشرحها سنة (٧٧١هـ)، ثم جاء بعده محمد بن عبدالرحمن السخاوي المتوفى سنة (٩٠٢هـ) فشرحها وأحسن شرحها.

ثم انبرى السيوطي المتوفى سنة (٩١١هـ) لمعارضة ألفية العراقي هذه، بألفية قال في فاتحتها:

وَهَذِهِ أَلْفِيَّةٌ تَحْكِي الدُّرَرَ مَنْظُومَةٌ ضَمَّتْهَا عِلْمَ الْأَنْزَرِ
فَائِقَةٌ أَلْفِيَّةُ الْعِرَاقِي فِي الْجَمْعِ وَالْإِيجَازِ وَاتِّسَاقِ

ومن الذين اختصروا هذا العلم قديماً الإمام النووي المتوفى سنة (٦٧٦) في كتاب سماه «الإرشاد»، ثم اختصر الإرشاد في كتاب سماه «التقريب والتيسير»، ثم توجه في عصرنا الأخير فضيلة المرحوم الشيخ محمد أبي الفضل الجيزاوي - من شيوخ الأزهر الشريف - فاختصر التقريب في كتاب سماه «الطراز الحديث في علم مصطلح الحديث»، وللسيوطي - رحمه الله - شرح على كتاب التقريب والتيسير المذكور، سماه «تدريب الراوي في شرح

تقريب النواوي»، وهو شرح عظيم خليق بالإطراء والتقدير.

ومن الذين حرروا هذا العلم ونقحوه ابن حجر العسقلاني المتوفى سنة (٨٥٢هـ) فقد جمع من هذا الفن شوارده، وحرره وهذبه مع فرائد ضمها إليه وفوائد زادها عليه، انظر -إن شئت- في رسالته «نخبة الفكر»، وفي شرحها له المسمى «نزهة النظر»، وقد شرح النخبة غيره كثيرون، ووشاها بعضهم بالحواشي، ونظمها المقدسي المتوفى حول سنة (٩٠٠هـ)، وابن صدقة المتوفى سنة (٩٠٥هـ).

ومن عجيب ما افتن العلماء في علوم الحديث تلك القصيدة الرقيقة الرائعة، التي نحا فيها ناظمها منحى الحب والغرام، وركب فيها متن العشق والهيام، موريا بأنواع علوم الحديث، وهي القصيدة المشهورة بمنظومة «غرامي صحيح» لمبدعها الامام الحافظ شهاب الدين أبي العباس أحمد بن فرح الشافعي الإشبيلي الأندلسي المتوفى بدمشق سنة (٦٩٩هـ)، وفي مطلعها يقول -بلل الله ثراه-:

وَحَزْنِي وَدَمْعِي (مُرْسَلٌ وَمُسْلَسَلٌ)	غَرَامِي (صَحِيحٌ) وَالرَّجَافِيكُ (مُعْضَلٌ)
(ضَعِيفٌ وَمَتْرُوكٌ) وَذُلِّي أَجْمَلُ	وَصَبْرِي عَنْكُمْ يَشْهَدُ الْعَقْلُ أَنَّهُ
مُشَافَهَةٌ يُمْلَى عَلَيَّ فَأَنْقُلُ	وَلَا (حَسَنٌ) إِلَّا سَمَاعُ حَدِيثِكُمْ
عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَيْكَ الْمُعَوَّلُ	وَأَمْرِي (مَوْقُوفٌ) عَلَيْكَ وَلَيْسَ لِي
عَلَى رَغْمِ عُدَائِي تَرَقُّ وَتَعْدِلُ	وَلَوْ كَانَ (مَرْفُوعًا) إِلَيْكَ لَكُنْتُ لِي

وقد شرح هذه المنظومة العلامة الأمير شرحا علميا دقيقا.

وبمثل هذا تعرف كيف أبلى علماؤنا بلاء حسنا في خدمة العلم، وحسن عرضه، وترغيب الناس فيه.

* الطور السادس: طور الوقوف والركود:

ثم فترت الهمم بعد تلك المجهودات العظيمة، وكأن الناس قد اكتفوا بما خلف أسلافهم من هذه الذخائر الثمينة، فلم نجد إلا رسائل مقتصرة، أو كتباً مختصرة.

من ذلك رسالة للسيد محمد مرتضى الزبيدي أتمها سنة (١١٦٣هـ) في إحدى عشرة صفحة، ومن ذلك كتاب اسمه «قفو الأثر في صفو علم الأثر» في المصطلح على مذهب السادة الحنفية، لمؤلفه الشهير بابن الحنبلي رضي الدين محمد بن إبراهيم المتوفى سنة (٩٥٠هـ)، ومن الظواهر البارزة في هذا الكتاب أنه تعرض لبعض الخلافات المذهبية في مباحثة الحديثية، وقد يبدو في هذا شيء من الغرابة، نعالجها لك بمثالين:

أحدهما: خبر الواحد إذا احتفت به قرائن قوية، فقد نقل المؤلف عن شيخ الاسلام ابن حجر أنه قد يفيد العلم النظري على المختار، ثم قال: «والمختار عندنا معاصر الحنفية خلاف هذا المختار، حتى إن خبر كل واحد فهو مفيد للظن، وإن تفاوتت طبقات الظنون قوة وضعفا».

المثال الثاني: زيادة الثقة مقبولة ما لم تقع مخالفة لرواية من هو أوثق منه، ثم قال: «وذهب بعض أصحاب الحديث إلى رد الزيادة مطلقاً، ونقل عن معظم أصحاب أبي حنيفة -رضي الله عنه-، والمختار عند ابن الساعاتي وغيره من الحنفية أنه إذا انفرد العدل بزيادة لا تخالف، فإن اختلف المجلس قبلت باتفاق، وإن اتحد وكان غيره قد انتهى إلى عدد لا يتصور غفلتهم عن مثل ما زاد لم تقبل، وإن لم تنته فالجمهور على القبول، وإن جهل حال المجلس فهي بالقبول أولى، أما إذا كانت الزيادة مخالفة فالظاهر التعارض». اهـ.

* الطور السابع: طور الانتعاش الحاضر:

ولكن علوم الحديث بدأت تنتعش في هذا العصر، بعد أن تصوّح زهرها أو كاد في تلك الأيام الخالية، ومن مظاهر انتعاشها الأخير وجود مؤلفات حديثة، لها مكانتها في العلم، وقيمتها في منهج البحث وأسلوب التأليف.

منها «قواعد التحديث» للعلامة الشيخ جمال الدين القاسمي المتوفى سنة (١٣٢١هـ)، ومنها «توجيه النظر» للعلامة الشيخ طاهر الجزائري المتوفى بعد ذلك التاريخ بقليل، ومنها كتاب «مفتاح السنة» للعلامة الشيخ محمد عبدالعزيز الخولي فقيه الاسلام والعلم في هذه الحقبة الأخيرة من الزمن.

ومن مظاهر هذا الانتعاش أيضا عناية الأزهر الشريف بدراسة الحديث وعلومه دراسة واسعة واسعة في صفوفه العليا، ولقد كان من أثر ذلك أن ظهر مؤلفان قيমান على شكل مذكرتين، إحداهما للعلامة الكبير الشيخ أمين الشيخ، والثانية للعلامة الجليل الشيخ محمد علي أحمددين.

ونرجو أن تطرد مظاهر هذا الانتعاش والتقدم، حتى يتناول الأزهر بيد إصلاحه نقد الأحاديث الشائعة التي سممت كتباً كثيرة وعقولا كثيرة، وحتى يعيد عهد دار الحديث الأشرفية ويزيد عليها.

ولا نحسب أن هناك جماعة معنية بالحديث وعلومه في هذا العصر مثل إخواننا المسلمين في الهند، حتى إن بينهم طائفة كبيرة تسمى طائفة المحدثين، أخذت على نفسها أن تهتدي بالسنة في كل أمور الدين، ولا تقلد أحدا من الفقهاء والمتكلمين، ومنهم من ضرب في دراستها بسهم وفير، مع حرية في الفهم، ونظر في الأسانيد، ونقد للمرويات، على غرار دراستها في القرن الثالث الهجري.

ومن مشاهير هؤلاء الذين ذاع صيتهم وكان لهم يد طولى في هذه النهضة ولي الله الدهلوي صاحب التصانيف البارعة في اللغتين العربية والفارسية، وأشهرها كتاب «حجة الله البالغة».

ومنهم السيد حسن صديق خان ملك بهوبال، الذي كان من حسناته إحياء السنة وعلومها بما كتب وألف، وبما طبع من هذه الكتب الثلاثة: «فتح الباري شرح صحيح البخاري»، و«نيل الأوطار» للشوكانى، وتفسير الحافظ ابن كثير، طبعت هذه الثلاثة على نفقة هذا الرجل العظيم بالمطبعة الأميرية في القاهرة، فكانت إحدى وسائل إحياء السنة بمصر والبلاد الإسلامية.

ولعلوم السنة سوق رائجة الآن في بلاد العرب، نرجو أن تتلاقى ونهضة مصر والهند على ما يسعف المسلمين في هذا العصر بالاجتماع والوحدة والتآلف والتعاون، على كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، اللهم آمين.

المبحث الثالث: في علم الحديث رواية ودراية وتاريخ الحديث

* نشأة علم الحديث:

كان حديث رسول الله ﷺ منقوشا على عهده في صدور أصحابه -رضوان الله عليهم- يتلقونه من لدنه شفاهاً، ثم يتناقلونه بينهم سراً، وقد استغنوا بهذا الحفظ والاستظهار عن الكتابة والتدوين، ومن كتبه منهم ودونه فنزر يسير، وذلك لأسباب تجيء في موضع آخر.

ثم انقضى عهد الرسول ﷺ، واتسع الإسلام، ودخل فيه الأعجام، وتفرق الصحابة في البلاد، وتطاول الزمان حتى جاء عصر التابعين، وحدث بذلك ما خيف فيه على السنة من الضياع والاندثار، ومن الوضع والدس والدخيل، فأمر عمر بن عبد العزيز -رضي الله عنه- بكتابة الحديث وجمع ما تيسر منه في سجلات جامعة، مع التمهيص والتحري والنظر في متون الأحاديث وأسانيدها، وقد استجاب له العلماء فنفذوا أمره، وكتبوا المتون والأسانيد ممزوجة بالأبحاث المتعلقة بهما، على نحو يظهر درجتهم صحة وضعفاً، ويبين حالهما قبولاً ورداً، كما أنهينا الكلام على ذلك قبلاً، وكان المزيج من هذا وذاك يسمى «علم الحديث».

* انفصال الحديث عن مباحثه:

ثم نشأت فكرة انفصال الحديث عن مباحثه تلك، فدون الحديث مجرداً، ثم دونت مباحثه كذلك مجردة، ومن ذلك العهد اختص ما دونوه من الحديث

مجردا باسم علم الحديث رواية، واختص ما دونوه من مباحثه مجردة باسم علم الحديث دراية، وبعلم مصطلح الحديث، وبمصطلح أهل الأثر، وبعلم الحديث.

* تعريف علم الحديث على إطلاقه:

ومن هذا البيان تستطيع أن تعرف علم الحديث مطلقا -أي: أعم من أن يكون رواية ودراية- بأنه: علم يشتمل على نقل السنة المحمدية، والبحث عن أحوالها وأحوال رواتها قبولا ورضا.

كما تستطيع أن تعرفه بأنه: علم يشتمل على نقل ما أضيف إلى النبي ﷺ أو الصحابة والتابعين، وعلى البحث عن حال هذه النقول، وحال رواتها من حيث القبول والرد، وعلى ما يتعلق بذلك.

أما الكلام على أجزاء هذا التعريف أو ذاك، فإنك تظفر به عند الكلام على القسمين المندرجين فيه، وهما: علم الحديث رواية، وعلم الحديث دراية.

ولقد سبقت كلمتنا في بيان علم الحديث دراية الذي هو علوم الحديث، وبقي أن نزودك بكلمة في معنى علم الحديث رواية، وأنت خير بأن علم الحديث رواية كان أسبق من قسمه تعقلا ووجودا، لأنه المادة التي يبحث فيها علم الحديث دراية، فمنزلته منه منزلة القرآن من تفسيره، أو الواقعة من حكمها، أو المادة من صورتها.

ثم إن هناك تقابلا بين الرواية والدراية في علم الحديث، والشيء لا يتميز كمال التميز إلا ببيان مقابله.

ثم إن علم الحديث رواية لم يتحدث العلماء عن تعريفه وما يتصل به إلا في علوم الحديث.

لهذه الاعتبارات الثلاثة ساغ لنا بل وجب علينا أن نساير هنا المنهج المقرر في الكلام على علم الحديث رواية، وإن لم يكن من علوم الحديث.

* تعريف علم الحديث رواية:

هو علم يشتمل على نقل ما أضيف إلى النبي ﷺ قولاً أو فعلاً أو تقريراً أو صفة، مع التحرير والضبط، ويشتمل كذلك على ما أضيف إلى الصحابة والتابعين.

أما لفظ «علم» فقد أشبعنا الكلام على معناه عندما تكلمنا على معنى علوم القرآن وعلى معنى علوم الحديث، وقررنا أنه من الألفاظ التي تداولتها الاصطلاحات المتنوعة، وأن المراد به في مثل هذا المقام المعارف المنضبطة بجهة واحدة، سواء أكانت وحدة الموضوع أم وحدة الغاية، على ما هو المختار عند علماء التدوين.

لكن لا يعزبن عن بالك أن معارف هذا الفن كلها قضايا، وأن قضاياها ليست كلية ولا جزئية ولا مهمة ولا طبيعية، بل هي قضايا شخصية، وهذا واضح لا غموض فيه، فإن هذا العلم عبارة عن نقول، نحو: قال النبي ﷺ كذا، أو فعل كذا، أو سكت على كذا، أو كان على صفة كذا، وأنت ترى أن الموضوع في ذلك كله هو النبي ﷺ، والنبي ﷺ شخص معين، وإذن فهذه القضايا شخصية. وقد ذهب بعض أفاضل الكاتبين مذهب التأويل، وقالوا: إن قضايا هذا العلم قضايا جزئية، وذكروا أن مثل قوله ﷺ: «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده» في قوة قضية جزئية قائلة: بعض أقوال النبي ﷺ المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده.

وهذا للعمري تأويل لا حاجة إليه، ولا ريب أن ما لا يحتاج إلى تأويل أولى

مما يحتاج، وما أغنانا عن استعمال القوة في حمل القضايا الشخصية بالفعل على أنها جزئية، ولكن الأمر في ذلك جد يسير، لا يتعلق به غرض كبير.

وأما قولنا: «يشتمل على نقل ما أضيف...» إلخ فهو فصل يخرج ما عدا المعرف، والاشتمال هنا من قبيل اشتمال الكلّي على أجزائه، والمراد بالنقل: الإخبار بالمتن عن طريق الرواة بتحديث أو سماع أو عنونة أو نحو ذلك، والتنويه بالنقل هنا يشير إلى أن السند كالمتن كلاهما يعتبر ذكره من علم الحديث رواية، ويشير أيضا إلى أن هذا العلم يدور على مجرد النقول دون البحث فيها، ثم إن التنصيص على التحرير والضبط فيه تنبيه إلى المقصود الأهم من هذا الباب، وهو المحافظة على تأدية النقول على وجهها.

والمراد بقول النبي ﷺ: قوله المنسوب إليه على أنه من عنده بترتيبه وإنشائه، فلا يدخل القرآن الكريم - وإن نطق به النبي ﷺ - لأنه لا ينسب إليه على أنه من عنده، بل هو تنزيل من حكيم حميد، أما الحديث القدسي فيدخل في عداد الحديث النبوي، باعتبار أن الأحاديث القدسية مصدرة بكلمة من عند النبي ﷺ نحو قوله ﷺ: «يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: يَا عِبَادِي إِنِّي حَرَمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا فَلَا تَظَالَمُوا...» إلخ، وسنفرد الحديث القدسي ببحث خاص فانتظره.

ثم إن القول في هذا التعريف يشمل الحقيقي، وهو ظاهر، ويشمل الحكمي، وهو ما قاله الصحابي مما لا مجال لاجتهاده فيه، ولم يكن معروفا بالأخذ عن الأسرائيليات، كما يعزى في الصحيح إلى ابن عباس من نزول القرآن جملة واحدة إلى بيت العزة في سماء الدنيا ليلة القدر.

وكذلك يراد بالفعل في هذا التعريف ما يتناول الحكمي، وهو فعل

الصحابي ما لا مجال لاجتهاده فيه، ولا يصدر مثله عنه إلا بتوقيف من النبي ﷺ، كركوع علي - رضي الله عنه - في صلاة الكسوف ثلاثة ركوعات في كل ركعة.

ومثل هذا يقال في تقريره ﷺ ووصفه المذكورين في التعريف، فالتقرير الحقيقي ظاهر، والتقرير الحكمي هو سكوته ﷺ على أمر لم ينقل إلينا عن طريق ظاهر أنه فعل بحضرته وأقره، ولكن الشأن في مثله أن يحيط النبي ﷺ به خبرا ويسكت عليه بعد علمه به، كأن يكون أمرا ظاهرا في الصحابة ويتعلق به حكم شرعي، ثم ينقل إلينا عن ثقة منهم موقوفا عليه، مثال ذلك ما نقل عن جابر - رضي الله عنه - أنه قال: «كنا نعزل على عهد رسول الله ﷺ والقرآن ينزل».

والوصف الحقيقي ظاهر، أما الوصف الحكمي للرسول ﷺ فهو وصف غيره بما يستلزم أن يكون وصفا له - عليه الصلاة والسلام - كقول أبي بكر - رضي الله عنه - وقد رأى الحسن بن علي - رضي الله عنهما -: «إنه لأقرب الناس شبها برسول الله ﷺ»، فإنه في قوة قوله: كان رسول الله ﷺ يشبه الحسن ابن علي شبها قويا.

وقولنا: «ويشتمل كذلك على ما أضيف إلى الصحابي والتابعي» ذهبنا فيه مذهب المحققين من أن الحديث يشمل المرفوع والموقوف والمقطوع، وسيأتي الكلام على هذا بتفصيل.

* موضوع هذا العلم:

وموضوع علم الحديث رواية هو ذات الرسول ﷺ من حيث إنه رسول. وعلى هذا فما صدر عنه ﷺ قبل النبوة مما لا يتعلق بتأييد رسالته لا يكون

من علم الحديث رواية، أما ما يتعلق بهذا التأييد كالإرهاصات فهو منه. وإذا ورد من الحديث ما ظاهره أن الموضوع فيه غير ذاته الشريفة فإنه يرد إلى الذات بنوع تأويل، فنحو: «كَانَ لَوْنُهُ ﷺ أَبْيَضَ مُشْرَبًا بِحُمْرَةٍ»، و«كَانَ خُلُقُهُ الْقُرْآنُ»، من السهل تأويلهما بما يجعل الموضوع ذاته السني، مثل: كان النبي ﷺ أزهر اللون، وكان متخلقا بأخلاق القرآن.

ذلك ما نختاره في موضوع هذا الفن، بجانب ما اخترناه ثمة في قضاياها من أنها شخصية.

أما الذين ركبوا متن تأويل تلك القضايا الشخصية بأنها جزئية، فمنهم من يذهب إلى أن موضوع الفن هو قوله ﷺ وفعله وتقريره وصفته من حيث روايتها وضبطها وتحريها، ومنهم من يقول: إن الموضوع هو ذات النبي ﷺ من حيث أقواله وأفعاله وتقريراته وأوصافه.

ومثلك لا يخفى عليه التوجيه والترجيح، فلا داعي إلى الإكثار والتطويل في هذا الخلاف التافه اليسير.

* فائدة هذا العلم:

فائدة هذا العلم صيانة تلك النقول عن الضياع وعن الخطأ في روايتها وضبطها وتحريها، وسهولة الرجوع إليها للاقتداء والاهتداء بها، وفهم القرآن الكريم في ضوئها، والانتفاع بها في حراسة اللغة العربية وعلومها، وفي تسجيل تاريخ أكرم العصور فيها، وبذلك تنهض الأمة، وتدرك السعادة العاجلة والآجلة.

* تاريخ الحديث:

لا ريب أن الحديث النبوي تقلب في أدوار مختلفة، ومر في طريقه إلينا

بمراحل عدة، ونحن نستطيع ان نحصرها لك في أربع مراحل:

المرحلة الأولى: مرحلة الحفظ في الصدور لا في السطور:

وذلك في زمنه ﷺ وعهد الخلفاء الراشدين وصدر بني أمية، وسببه ما قرناه من أن الأمة العربية كانت وقتذاك أمية، وكانت خصائص الحفظ والاستظهار فيهم موفورة، وكانت أدوات الكتابة لديهم غير ميسورة، وكان الكتاب منهم نزرا يسيرا، وكانوا على قدرتهم وندرة أدوات كتابتهم مشغولين بكتابة القرآن الكريم، لذلك عولوا على حوافظهم في الإحاطة بموسوعات السنة النبوية، لاسيما أن الرسول ﷺ أتى عليه حين من الدهر نهاهم فيه عن كتابة شيء غير القرآن، وقال فيما رواه مسلم في صحيحه: «لَا تَكْتُبُوا عَنِّي، وَمَنْ كَتَبَ عَنِّي غَيْرَ الْقُرْآنِ فَلْيَمْحُهُ»، اللهم إلا ما أذن فيه لعبد الله بن عمرو، وما أمر أن يكتبوه لأبي شاه اليماني من خطبته ﷺ عام الفتح، ونحو ذلك مما يأتيك تفصيله في مبحث خاص إن شاء الله.

المرحلة الثانية: مرحلة تدوين السنة وكتابتها مخافة الانداس والضياع، وخشية الاختلاط بغيرها والوضع فيها.

رأى ابن عبد العزيز على رأس المائة أن يذهب هذا المذهب، وأن يحمل أهل الرأي من العلماء عليه، فكان أول من أجابه إلى ذلك محمد بن مسلم ابن شهاب الزهري، أو أبو بكر بن حزم عامله على المدينة وقتئذ، أو هما وأضرابهما جميعا، وانتسخ أمير المؤمنين عدة صور مما كتبوا، وبعث بها إلى آفاق الإسلام، على نمط ما فعل عثمان بكتابة القرآن في مصاحف وإرسالها إلى أقطار الإسلام.

فعل عمر ذلك حين أوجس في نفسه خيفة من موت حفاظ الحديث،

ومن كثرة المسلمين واتساع رقعتهم، ومن كيد الأعداء بالدس والتزيد والوضع في حديث أفضل الخليفة صلوات الله وسلامه عليه.

ثم جاءت الدولة العباسية في القرن الثاني فنهجت نهج عمر، وزادت من العناية والاهتمام وبالغت في تشجيع العلماء على تقصي متون الحديث وأسانيده، بيد أن الأحاديث على ذلك العهد كانوا يجمعونها ممزوجة بأقوال التابعين وفتاوى العلماء، كما فعل ابن جريح بمكة وحماد بالبصرة.

المرحلة الثالثة: مرحلة تخليص الحديث مما كان ممتزجا به من تلك الآثار والفتاوى:

ويرجع ذلك إلى غضون القرن الثالث، حين رأى علماؤنا أن يفردوا السنة النبوية بالتأليف، مبالغة في حراستها واحترامها، ولقد تزعم هذه المرحلة الإمام أحمد بن حنبل، فشق هذا الطريق، ثم سلكه أصحاب الكتب الستة من بعده، البخاري ومسلم والنسائي والترمذي وأبو داود وابن ماجه رضي الله عنهم أجمعين.

آوت السنة في كنف هؤلاء وأمثالهم إلى ركن شديد، واعتصم صحيح الحديث منهم بحبل وثيق، واقتفى آثارهم من جاء بعدهم، ولم يكذب ينهي القرن الرابع حتى كان الحديث النبوي قد أحصيت متونه واستوعبت أسانيده، ولم يبق إلا الترتيب والتهذيب.

المرحلة الرابعة: مرحلة الترتيب والتهذيب والتنسيق والتنميق:

وابتداء ذلك من القرن الرابع ثم دام إلى يوم الناس هذا، بيد أن كل جيل كان يساير ذوقه فيما يريد أن يرتب، ويستلهم حاجته فيما يعنون ويوب، ويستوحي مصلحته فيما يجمع ويفرق.

ومن هنا زحرت مكتبات الحديث بثبت الأشكال والألوان، وحفلت بأنواع الأسماء والمسميات، فهذا مختصر وذاك مطول، وهذا متن بإسناده وذاك متن مجرد، وهذا مشروح وذاك غير مشروح، وهذا موضوع على المعاجم أو المسانيد أو الأجزاء أو الأبواب وذاك غير موضوع عليها، وهذا جامع للكتب الستة وذاك لا يتقيد بها، وهذا في أحاديث الأحكام وذاك في الترغيب والترهيب وذلك في الشمائل والسيرة، وهذا اسمه «تيسير الوصول» وذاك اسمه «رياض الصالحين».

إلى غير ذلك من ضروب الإبداع والافتنان، حتى إن العلامة الشيخ الشنقيطي يخرج للناس في هذا الزمان كتابا جليلا سماه «زاد المسلم فيما اتفق عليه البخاري ومسلم»، وحتى إن العلامة الشيخ منصور ناصف وضع كتابا عظيم الشأن اختصر فيه الكتب الخمسة الصحيحة البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وأبي داود.

ولسنا هنا بسبيل التفصيل والتطويل، إنما هي نظرة خاطفة وعرض قصير، وإلا فكل مرحلة من هذه المراحل لها بحث خاص أو بحوث، والله المستعان ومنه التوفيق.

المبحث الرابع: في ألفاظ تدور على ألسنة المحدثين

تدور على ألسنة المحدثين ألفاظ كثيرة، منها ما اتفقوا على معناه، ومنها ما اختلفوا فيه، ومما وقع الاختلاف بينهم فيه هذه الألفاظ الخمسة: الحديث، والسنة، والخبر، والأثر، والحديث القدسي.

فمن الواجب أن نقف بجانبها وقفة نرفع فيها النقاب عن وجوه هذا الخلاف، ثم نبين الأرشد من هذه الوجوه، والله المستعان.

(١) الحديث:

يطلق الحديث في اللغة: على ما يقابل القديم، وعلى ما يتحدث به.

ويطلق في اصطلاح المحدثين إطلاقاً ثلاثة:

أولها: أنه ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل فقط.

وعليه لا يتناول الحديث ما كان تقريراً أو صفة له عليه الصلاة والسلام، ولا ما كان موقوفاً أو مقطوعاً.

ثانيها: أنه ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة.

وهذا هو الإطلاق المشهور، بيد أنه لا يتناول الموقوف والمقطوع.

ثالثها: أنه ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة، وما

أضيف إلى الصحابة والتابعين كذلك.

وهذا هو رأي المحققين، ذلك لأن علماء الحديث تناولوا بالنقل

والبحت الأخبار الموقوفة على الصحابة والمقطوعة عند التابعين، كما تناولوا

بهما الأخبار المرفوعة إلى النبي ﷺ، لما في أخبار الصحابة والتابعين من قوة الاستدلال أو الترجيح بين الأدلة، ولما فيها من تصوير خير القرون وإخراجه إخراجاً صحيحاً للناس.

ولعلك أدركت أن هذه الاطلاقات الثلاثة مترتبة ترتباً تصاعدياً إلى العموم: فالأول أخصها، والثالث أعمها، والثاني أعم من الأول وأخص من الثالث.

(٢) السنة:

السنة في اللغة تطلق على معان: منها الطريقة، ومنها السيرة. وتطلق في الاصطلاح على ما يقابل البدعة، ويعرفونها بأنها الطريقة الدينية التي سلكها النبي ﷺ والسلف الصالح من بعده. وتطلق عند الفقهاء على ما يقابل الفرض والواجب، ويعرفونها بما طلبه الشارع طلباً غير جازم. وتطلق عند المتكلمين على عقيدة الأشاعرة والماتريدية الذين يدعون بأهل السنة والجماعة. أما السنة عند المحدثين:

- فالأكثر على أنها مرادفة للحديث، وإذن فالنسبة بينهما التساوي.
- ومنهم من خص السنة بما عدا حركاته وسكناته ﷺ في يقظته ومنامه، وإذن فالحديث أعم منها مطلقاً.
- ومنهم من عكس، فخص الحديث بقوله وفعله عليه الصلاة والسلام، وجعل السنة تشملهما وتشمل ما وراءهما، وإذن فهي أعم منه مطلقاً.

(٣) الخبر:

الأئمة في هذا الفن يرون أن الخبر مرادف للحديث، وأن النسبة بينهما التساوي، وقد عرفت أن الحديث عندهم يشمل المرفوع والموقوف والمقطوع، فلا ريب في شمول الخبر لها أيضا.

وقيل: إن الخبر هو ما أضيف إلى غير النبي ﷺ والصحابة والتابعين من التراجم والأنباء العامة، وإذن فنسبته إلى الحديث التباين.

وقيل: إن الخبر هو ما أضيف إلى النبي ﷺ والصحابة التابعين وغيرهم، وعليه فنسبته إلى الحديث هي العموم والخصوص المطلق، الحديث أخص مطلقا، والخبر أعم مطلقا.

تلك اصطلاحات المحدثين في الخبر، وللنحويين فيه اصطلاح يقابلون به المبتدأ، ولعلماء المعاني فيه اصطلاح يقابلون به الإنشاء، لكن لا شأن لنا هنا بهؤلاء ولا هؤلاء.

(٤) الأثر:

الأثر في اللغة: البقية من الشيء.

وفي اصطلاح المحدثين:

- يراد به ما أريد بالحديث والخبر، من كل ما أضيف إلى النبي ﷺ أو الصحابة أو التابعين، وإذن فالنسبة بين ثلاثتها التساوي، وهو رأي الجمهور.

- وهناك رأي ثانٍ يخصصه بما أضيف للسلف من الصحابة والتابعين، وعليه فهو أخص من الحديث والخبر، وهما أعم منه مطلقا، لأنهما يشملان المرفوع دونه.

- وهناك رأي ثالث يعكس الأمر ويعمم في الأثر، فيفسره بما أضيف للنبي ﷺ وأصحابه وتابعيه ومن سواهم، وعليه تكون النسبة بينه وبينهما هي العموم والخصوص المطلق أيضا، بيد أنها تنعكس، فالأعم في هذه المرة هو الأثر، والأخص هما الحديث والخبر.

* ملاحظتان:

أولاهما: نستخلص من هذا العرض أن الحديث والسنة والخبر والأثر مترادفة المعنى متساوية النسبة على الرأي السائد في هذا الفن، كما رأيت.

ثانيهما: نلفت نظرك إلى أن الخلاف الذي تلحظه بين يديك، مرجعه شهرة التداول وندرته، ولا ريب أن هذا مما يمكن أن تختلف فيه الأوساط والاعتبارات، لذلك اختلفت فيه الآراء والعبارات، على أن الخطب سهل ويسير لأنه محض اصطلاح وتسمية، ولا مشاحة في الاصطلاح، ولا حجر في التسمية.

والحقيقة التي لا يمكن الاختلاف فيها هي أن المحدثين تكلموا في الموقوف والمقطوع كما تكلموا في المرفوع، وعنوا بما يعزى إلى الصحابة والتابعين كما عنوا بما عزى إلى نبي الإسلام ﷺ، فلتختلف بعد ذلك الأسماء مادامت المسميات قائمة لا خلاف فيها.

أما ثمرة استعراض هذه الآراء، فهي دفع توهم التناقض والخطأ عن الطالب، والأخذ بيده من ورطة الارتباك والحيرة، إذا وجد لفظا من تلك الألفاظ الأربعة يطلق إطلاقا متغايرة على معان مختلفة، فإن في ميدان اختلاف الاصطلاح والصنيع متسع لفهم الجميع وتصويب الجميع.

(٥) الحديث القدسي:

هو ما يقوله الرسول ﷺ حاكيا عن الله تعالى لا على أنه قرآن.

مثاله: ما رواه مسلم في صحيحه عن أبي ذر - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ فيما يرويه عن الله عز وجل: «يَا عِبَادِي إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا فَلَا تَظَالَمُوا، يَا عِبَادِي كُلُّكُمْ ضَالٌّ إِلَّا مَنْ هَدَيْتُهُ فَاسْتَهْدُونِي أَهْدِكُمْ، يَا عِبَادِي كُلُّكُمْ جَائِعٌ إِلَّا مَنْ أَطْعَمْتُهُ فَاسْتَطْعَمُونِي أُطْعِمْكُمْ، يَا عِبَادِي كُلُّكُمْ عَارٍ إِلَّا مَنْ كَسَوْتُهُ فَاسْتَكْسُونِي أَكْسُكُمْ، يَا عِبَادِي إِنْتُمْ تَخْطِئُونَ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَأَنَا أَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا فَاسْتَغْفِرُونِي أَغْفِرْ لَكُمْ، يَا عِبَادِي إِنِّي لَنْ تَبْلُغُوا ضُرِّي فَتَضُرُّونِي، وَلَنْ تَبْلُغُوا نَفْعِي فَتَنْفَعُونِي، يَا عِبَادِي لَوْ أَنَّ أَوْلَكُمْ وَآخِرَكُمْ وَإِنْسَكُمْ وَجَنَّكُمْ كَانُوا عَلَى أَتَقَى قَلْبَ رَجُلٍ وَاحِدٍ مِنْكُمْ مَا زَادَ ذَلِكَ فِي مُلْكِي شَيْئًا، يَا عِبَادِي لَوْ أَنَّ أَوْلَكُمْ وَآخِرَكُمْ وَإِنْسَكُمْ وَجَنَّكُمْ كَانُوا عَلَى أَفْجَرِ قَلْبِ رَجُلٍ وَاحِدٍ مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِنْ مُلْكِي شَيْئًا، يَا عِبَادِي لَوْ أَنَّ أَوْلَكُمْ وَآخِرَكُمْ وَإِنْسَكُمْ وَجَنَّكُمْ كَانُوا فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ فَسَأَلُونِي فَأَعْطَيْتُ كُلَّ إِنْسَانٍ مَسْأَلَتَهُ مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِمَّا عِنْدِي إِلَّا كَمَا يَنْقُصُ الْمَخِيطُ إِذَا أُدْخِلَ الْبَحْرَ، يَا عِبَادِي إِنَّمَا هِيَ أَعْمَالُكُمْ أُحْصِيهَا لَكُمْ ثُمَّ أُوَفِّيكُمْ بِهَا، فَمَنْ وَجَدَ خَيْرًا فَلْيَحْمَدِ اللَّهَ، وَمَنْ وَجَدَ غَيْرَ ذَلِكَ فَلَا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ».

وقد تكون حكاية الحديث القدسي عن الله بمثل الصيغة المذكورة: «عن النبي ﷺ فيما يروي عن الله عز وجل»، وتلك طريقة السلف، وقد تكون بنحو: «قال الله تعالى فيما رواه عنه رسول ﷺ»، وهذه طريقة الخلف.

ويسمى الحديث القدسي: حديثا إلهيا، وحديثا ربانيا.

وإنما سمي حديثا مع أنه كلام الله تعالى لتصديره بجملة من الرسول ﷺ تدل على نسبه إلى الله، مع التزام الرسول ﷺ ذلك التصدير فيه، بخلاف

القرآن الكريم، فلو حظ في هذه التسمية تغليب اسم المصدر به على المصدر، وذلك لأغراض ثلاثة:

أولها: إعلان المغايرة بين الحديث القدسي والقرآن الكريم من أول الأمر.
 ثانيها: الإشارة إلى أن هذه الأحاديث وإن كانت كلام الله، فإن الفروق البعيدة بينها وبين القرآن تجعلها أشبه بكلام الرسول من كلام الله، وسنمر بك على هذه الفروق قريبا، فلا تعجل بها من قبل أن تقضى إليك.

ثالثها: أن تلك الأحاديث القدسية التي تبلغ المائة أو تزيد عليها قليلا كانت من مباحث علماء هذا الفن، أجروا عليها ما أجروا على الأحاديث النبوية متنا وسندا، وحكموا فيها بما حكموا على هذه قبولا وردا، فلا جرم سميت أحاديث، لأن حكم النوعين واحد، وطريقة البحث فيهما واحدة.

وسميت قدسية وإلهية وربانية، لتمتاز بهذه النسبة عن قسميها الأحاديث النبوية، ولتظهر الحقيقة في اسم من تُعزى إليه وتصدر عنه وهو الله تعالى، وهذا واضح في تسميتها إلهية وربانية، نسبة إلى الإله والرب.

ونوضحه في تسميتها القدسية، بأن هذه نسبة إلى القدس، والقدس اسم مصدر من التقديس أو التقديس، والله سبحانه هو المتصف وحده بالقدس، أي: التنزه الكامل عن كل ما لا يليق به، ولهذا كان من أسمائه القدوس، لتنزهه عن جميع النقائص، ويطلق القدس أيضا على جبريل، كما يطلق عليه روح القدس، فنسبة الأحاديث القدسية إما أن يكون ملحوظا فيها قائلها، وهو الله الملك القدوس، وإما أن يكون ملحوظا فيها حاملها، وهو جبريل عليه السلام، لأنه يسمى بالقدس وروح القدس، وهذا لا يستقيم إلا على أنها من نفث الملك بالإلهام، أو إلقائه في المنام، أو هبوطه بها وحيا صريحا جليا.

وقد يقال: إن تسميتها بالقدس ملحوظ فيها موضوعها، باعتبار أن هذه الأحاديث تدور في الغالب على ما يملأ القلب بتقديس الله وتنزيهه، ويعرف هذا من تتبع ما جاء في هذا النوع من التنويه بتنزيه الله عن الظلم والقبائح، ووصفه بالعظمة والجلال، وانفراده بشؤون خلقه من هداية الضالين ورزق المحتاجين ومغفرة ذنوب العاصين، إلى غير ذلك من نحو ما ورد في الحديث السالف.

* خلاف العلماء في نسبة ألفاظها:

المشهور بين العلماء أن اللفظ فيها من الله سبحانه، ويحتج لرأيهم هذا بوجوه ثلاثة:

أولها: أن الرسول -صلوات الله وسلامه عليه- قد صدرها بما يفيد هذه النسبة، في نحو قوله: «يقول الله عز وجل».

ثانيها: أننا نجد فيها من ضمائر التكلم ما لا يعقل أن يكون إلا لله تبارك وتعالى، نحو ياءات المتكلم المضاف إليها كلمات «عباد» المتكررة في الحديث المسطور هنا.

ثالثها: أننا نشاهد بين ثنایا هذه الأحاديث القدسية أموراً لا يمكن نسبتها حقيقة إلا إلى الله -جلت قدرته- كتحریم الظلم، وهداية الضال، ورزق الجائع والعارى، ومغفرة الذنوب، والغنى عن الخلق وأعمالهم، والقدرة البالغة على إجابة كل أسئلتهم وتحقيق كل آمالهم، والجزاء العادل الشامل لكل ما صدر عنهم وبدر منهم، إلى غير ذلك مما تقرأه واضحاً في مثل حديث مسلم المذكور.

- رأي ثان: وهناك رأي ثان جنح إليه بعض العلماء، وهو أن هذه الأحاديث ليست ألفاظها من الله، إنما اللفظ للرسول ﷺ.

وقد أولوا تلك الأدلة التي سقناها لتأييد الرأي الأول وصرفوها عن ظواهرها فقالوا: إن المراد نسبة مضمون الكلام ومعناه، على حد قولك حين تنثر بيتا لشاعر: يقول الشاعر كذا، وحين تفسر آية من كتاب الله بكلام من عندك: يقول الله تعالى كذا، وعلى هذه القاعدة حكى الله تعالى عن الأنبياء السابقين وأممهم مضمون كلامهم وألفاظهم، وربما كان بلغة غير لغتهم.

وحجة هؤلاء فيما ذهبوا إليه أن الأحاديث القدسية لو كان لفظها من الله حقيقة لكان لها خصائص القرآن، من إعجاز وتعبد بالتلاوة وحرمة لقراءتها ومسها على الجنب ونحو ذلك، لكن أحدا من المسلمين لم يقل بأن للأحاديث القدسية شيئا من هذه الخصائص القرآنية أبدا.

وهذا الاحتجاج واهٍ فيما نفهم، لأنه لا يلزم من صدور اللفظ فيها من الله تعالى أن يكون لها خصائص القرآن الكريم، فقد صدرت عن الله تعالى كتب أنزلها وأوحاها غير القرآن، وما سمعنا ولا سمع الدهر أنه كان لها خصائص القرآن.

ولله تعالى حكمة في أن يفاضل بين أنواع كلامه بما يشاء، لحكم عالية وأسرار سامية، علمها من علمها وجهلها من جهلها، كما فاضل سبحانه بين بعض الناس وبعض، وبين بعض الأزمنة وبعض، وبين بعض الأمكنة وبعض، لحكم كبيرة بالغة، وإن كانت على بعض العقول خفية غامضة.

* حكمة وجود الأحاديث القدسية:

وإنه لتلوح لنا حكم ثلاث في قيام الأحاديث القدسية نوعا مستقلا بجانب القرآن الكريم، وكلاهما كلام الله تعالى:

الحكمة الأولى: إقامة الفرق واضحا بين المعجز من كلامه تعالى وهو القرآن وغير المعجز من كلامه وهو الحديث القدسي، وذلك يما يحسه كل من له ذوق في الأدب العربي من وفرة البلاغة وسمو البيان في القرآن إلى حد الإعجاز دون الحديث القدسي، وبهذا يتميز المعجز من غير المعجز فضل تميز، وبضدها تتميز الأشياء.

الحكمة الثانية: الإشارة إلى إظهار كمال فضله ﷺ وفضل أمته، بأنه تعالى أتى رسول هذه الأمة مثل ما أتى أنبياء الأمم السابقة من كلامه غير المعجز، ثم زاد نبي الإسلام وأمته بما أنزل من هذا الكتاب المعجز.

الحكمة الثالثة: رعاية طوائف الخلق الذين لم تتوافر فيهم جميعا حاسة البيان العليا، فكان من مقتضيات الحكمة والرحمة أن يصوغ سبحانه لهؤلاء من أساليب الكلام ضربا خفيفا لا يحمل أسرار البيان المعجز الذي كان به القرآن قولا ثقيلا، أي: مليئا بالدقائق والرقائق والأسرار، كما قال سبحانه: ﴿إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا﴾، ولقد تمثل هذا الضرب الخفيف فيما سماه العلماء بالحديث القدسي، ﴿ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾.

إذن يخلص لنا من هذا البحث أن نسبة الأحاديث القدسية إلى الله تعالى نسبة حقيقية، على معنى أنه تعالى هو قائلها ومنشئ ألفاظها وحده، لا دخل في صياغتها وسبكها للرسول ﷺ، وذلك هو ما يفهم ظاهرا من تسميتها إلهية وربانية وقدسية.

* النسبة بين القرآن والحديث القدسي والحديث النبوي:

يبقى الكلام في نسبة بعض هذه الثلاثة إلى بعض، ونحن إذا نظرنا إليها في ذاتها وجدناها متغايرة متميزة، نسبتها التباين، لأن ألفاظ القرآن غير ألفاظ الحديث القدسي، وكلا هذين غير ألفاظ الحديث النبوي.

وإذا نظرنا إلى قائلها فالنسبة التساوي أو الاتحاد في القرآن والحديث القدسي على المشهور، لأن منشئ ألفاظهما هو الله تعالى، والنسبة التباين بينهما وبين الحديث النبوي، لأن قائله ومنشئ ألفاظه هو المصطفى صلوات الله وسلامه عليه اتفاقا.

وإذا نظرنا إلى الخصائص العليا فالنسبة هي التباين بين القرآن من ناحية والأحاديث القدسية والنبوية من ناحية أخرى، لأن خصائص القرآن العليا لا يشاركه فيها الحديث القدسي ولا الحديث النبوي، إذ ليس لأحدهما ولا ل كليهما شيء من الإعجاز، ولا التعبد بالتلاوة، ولا حرمة القراءة والمس على الجنب، ولا صحة الصلاة به، ولا الكتابة بين دفتي المصحف، ولا التسمية بالقرآن وبالسورة وبآية، ولا وجوب الأداء باللفظ وامتناع الأداء بالمعنى، إلى غير ذلك.

أما إذا نظر للخواص في إطلاقها فالنسبة العموم والخصوص الوجهي، تجتمع الثلاثة في أن كلا منها يعتبر من أصول التشريع الإسلامي مثلا، وينفرد القرآن بمزاياه وخصائصه الآنفة، كما تنفرد الأحاديث القدسية والنبوية بجواز روايتهما بالمعنى، وجواز قراءتهما وحملهما ومساهما للجنب، ونحو ذلك.

وأما إذا نظرنا إلى طرائق إحياء هذه الثلاثة فإن النسبة بينها هي العموم والخصوص، القرآن أخصها مطلقا، لأن وحيه لم يكن إلا جليا ظاهرا، والسنة أعمها مطلقا، لأنها إما بوحي جلي كالقرآن، أو بوحي خفي من إلهام أو منام، أو ثمرة لاجتهاده عليه الصلاة والسلام.

أما الحديث القدسي فهو أعم من القرآن وأخص من الحديث النبوي، ذلك لأنه إما بوحي جلي أو خفي، ولا يعقل أن يكون ثمرة من ثمرات اجتهاده

صلوات الله وسلامه عليه، وكيف ينسب الرسول إلى ربه ما ليس من ربه وإنما هو محض استنباطه واجتهاده ورأيه؟

وبعض الكاتبين يقصر وحي الحديث القدسي على الوحي الخفي، ويمنع أن يكون بالجلي، وإذن تكون نسبته إلى القرآن التباين، وتكون نسبته إلى الحديث النبوي العموم والخصوص المطلق، هو أخص، والحديث النبوي أعم مطلقاً.

وإنما قلنا: إن الحديث القدسي إما بوحي جلي أو خفي، ولم نشايح أولئك الكاتبين من أول الأمر على أن وحيه لا يكون إلا خفياً، لأننا لم نظفر لهم بدليل على هذا التخصيص، ولأنه لا مانع يمنع أن يكون جلياً، ولأنه ليس بأقل من الحديث النبوي في أن منه الجلي والخفي إن لم يكن بإمكان جلاء وحيه أولى وأحق، لمكان نسبته إلى الحق جل جلاله.

* كلمة في أنواع الأحاديث النبوية:

بان لنا فيما سبق أن الأحاديث النبوية تارة تكون إملاء من الوحي وتارة تكون إشراقاً من النفس، وأن وحيها منه الجلي والخفي، ونذكر هنا أن المراد بالجلي ما يأتي أمين الوحي فيه مستعلناً في صورة ظاهرة أو ذات أثر يظهر على الرسول ﷺ، وأن المراد بالخفي ما ليس كذلك.

ولنضرب لك الأمثال ليستبين الحال:

فمثال الحديث النبوي يأتي به الوحي جلياً ما أخرجه أبو داود والترمذي -واللفظ له- عن ابن عباس -رضي الله عنهما- أن رسول الله ﷺ قال: «أَمَّنِي جِبْرِيلُ عِنْدَ الْبَيْتِ مَرَّتَيْنِ، فَصَلَّى الظُّهْرَ فِي الْأُولَى مِنْهُمَا حِينَ كَانَ الْفَيْءُ مِثْلَ الشَّرَاكِ، ثُمَّ صَلَّى الْعَصْرَ حِينَ كَانَ كُلُّ شَيْءٍ مِثْلَ ظِلِّهِ، ثُمَّ صَلَّى الْمَغْرِبَ حِينَ

وَجَبَتِ الشَّمْسُ وَأَفْطَرَ الصَّائِمُ، ثُمَّ صَلَّى الْعِشَاءَ حِينَ غَابَ الشَّفَقُ، ثُمَّ صَلَّى الْفَجْرَ حِينَ بَرَقَ الْفَجْرُ وَحَرَّمَ الطَّعَامَ عَلَى الصَّائِمِ، وَصَلَّى الْمَرَّةَ الثَّانِيَةَ الظُّهْرَ حِينَ كَانَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ لَوْ قَتَ الْعَصْرَ بِالْأَمْسِ، ثُمَّ صَلَّى الْعَصْرَ حِينَ كَانَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلِهِ، ثُمَّ صَلَّى الْمَغْرِبَ لَوَقْتِهِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ صَلَّى الْعِشَاءَ الْآخِرَ حِينَ ذَهَبَ ثُلُثُ اللَّيْلِ، ثُمَّ صَلَّى الصُّبْحَ حِينَ أَسْفَرَتِ الْأَرْضُ، ثُمَّ التَفَتَ إِلَى جَبْرِيلَ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، هَذَا وَقْتُ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ قَبْلِكَ، وَالْوَقْتُ فِيمَا بَيْنَ هَذَيْنِ الْوَقْتَيْنِ».

ومن أمثله الوحي الجلي أيضا حديث المعتمر المتضمن بالطيب، ونصه في صحيح البخاري بسنده عن يعلى بن أمية أنه قال لعمر رضي الله عنه: أرني النبي ﷺ حين يوحى إليه، فقال: بينما النبي ﷺ بالجعرانة ومعه نفر من أصحابه جاءه رجل، فقال: يا رسول الله كيف ترى في رجل أحرم بعمره وهو متضمن بطيب؟ فسكت النبي ﷺ فجاءه الوحي، فأشار عمر -رضي الله عنه- إليّ، فجئت وعلى رأس رسول الله ﷺ ثوب قد أُظْلَ به، فأدخلت رأسي، فإذا رسول الله ﷺ محمر الوجه وهو يَغْطُ، ثم سُرِّي عنه، فقال: «أَيْنَ الَّذِي سَأَلَ عَنِ الْعُمْرَةِ؟» فأتي برجل، فقال: «اغْسِلِ الطَّيْبَ الَّذِي بِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَانزِعْ عَنْكَ الْجُبَّةَ، وَاصْنَعْ فِي عُمْرَتِكَ كَمَا تَصْنَعُ فِي حَجَّتِكَ».

وأما الحديث النبوي يأتي بطريق الوحي الخفي، فمنه ما يكون إلهاما، ومنه ما يكون مناما، فمثال ما جاء بإلهام قوله ﷺ: «إِنَّ رُوحَ الْقُدُسِ نَفَثَ فِي رُوعِي أَنَّهُ لَنْ تَمُوتَ نَفْسٌ حَتَّى تَسْتَوْفِيَ رِزْقَهَا، فَاتَّقُوا اللَّهَ، وَأَجْمِلُوا فِي الطَّلَبِ».

ومثال ما جاء في المنام حديث أم حرام، ونصه في رواية البخاري بسنده عن أنس بن مالك قال: حدثني أم حرام أن النبي ﷺ قال في بيتها، فاستيقظ وهو يضحك، قلت: يا رسول ما يضحكك؟ قال: «عَجِبْتُ مِنْ قَوْمٍ مِنْ أُمَّتِي

يَرْكَبُونَ الْبَحْرَ كَالْمُلُوكِ عَلَى الْأَسْرَِّةِ»، قلت: يا رسول الله ادع الله أن يجعلني منهم، فقال: «أَنْتِ مِنْهُمْ» -مرتين أو ثلاثا- قلت: يا رسول الله ادع الله أن يجعلني منهم، فقال: «أَنْتِ مِنَ الْأَوَّلِينَ»، فتزوج بها عبادة بن الصامت، فخرج بها إلى الغزو، فلما رجعت قربت دابة لتركبها، فوقعت فاندقت عنقها. اهـ.

أم حرام هذه كانت خالة أنس بن مالك، وكلمة: «قال يوما في بيتها» معناها نام وقت القيلولة، والمراد من البحر: البحر الأبيض، وجاء في بعض الروايات «يَرْكَبُونَ هَذَا الْبَحْرَ الْأَخْضَرَ كَالْمُلُوكِ عَلَى الْأَسْرَِّةِ»، والمراد بركوب البحر على هذا الوجه ركوب الغزاة الفاتحين للبحر وهم في نعمة وقوة وشوكة، والمراد بقوله ﷺ: «أَنْتِ مِنَ الْأَوَّلِينَ» معناه من أول طائفة يركبون البحر فاتحين.

وتحققت هذه النبوءة سنة ثمان وعشرين للهجرة في خلافة عثمان -رضي الله عنه- إذ كان أول من ركب البحر بجيش إسلامي فاتح هو عامله وقتئذ معاوية بن أبي سفيان وفتح جزيرة رودس، أما الذين ركبوا البحر بعد ذلك فقد فتحوا القسطنطينية، ولعل هذا الفتح هو المشار إليه في بقية الحديث، ويؤيده ما جاء في رواية أخرى عن أم حرام أيضا -رضي الله عنها- أنها سمعت النبي ﷺ يقول: «أَوَّلُ جَيْشٍ مِنْ أُمَّتِي يَغْزُونَ فِي الْبَحْرِ قَدْ أَوْجَبُوا»، قالت: قلت يا رسول أنا فيهم؟ قال: «أَنْتِ فِيهِمْ»، قالت: ثم قال النبي ﷺ: «أَوَّلُ جَيْشٍ يَغْزُونَ مَدِينَةَ قَيْصَرَ مَغْفُورٌ لَهُمْ»، فقلت: أنا فيهم يا رسول الله؟ قال: «لَا». اهـ.

ومعنى كلمة «أَوْجَبُوا» أنهم أوجبوا لأنفسهم مغفرة الله ورحمته ونعيمه بجهادهم، والمراد بمدينة قيصر مدينة القسطنطينية، حاول فتحها يزيد بن معاوية، لكن لم يتم فتحها إلا على يد محمد الفاتح في الدولة العثمانية، وهذا الحديث من أعلام نبوته عليه أفضل الصلاة وأتم السلام.

وأمثلة الحديث النبوي يكون ثمرة من ثمرات اجتهاده عليه الصلاة والسلام كثيرة، منها ما أصاب فيه الرسول ومنها ما أخطأ فيه، وهو على الحالين مؤيد بالوحي، ملحوظ بالعناية الربانية، فإذا أصاب سكت الوحي، وسكوته إقرار وتأييد، وإن أخطأ نزل الوحي، ونزوله توجيه له إلى الرأي السديد.

وبهذه الميزة كان اجتهاد الرسول -صلوات الله وسلامه عليه- حجة ودليلاً، وكان أرشد من المجتهدين رأياً وأهدى سبيلاً، ومن ثم لا ينقض اجتهاده باجتهاد أحد، بل هو نص بعد تأييد الوحي له ولا اجتهاد مع النص، ونحن مأمورون باتباعه إطلاقاً، دون استثناء لحالة الاجتهاد أو غير الاجتهاد، ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.

يدل على أن الرسول مؤيد بالوحي في اجتهاداته، ما نقرؤه في القرآن الكريم من آيات كثيرة في مواضع عدة، فهذا عتاب نحسُّ لينه ولطفه حين أذن ﷺ لبعض المنافقين أن يتخلفوا عن الجهاد، فقال سبحانه: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذْنَتْ لَهُمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَتَعْلَمَ الْكَذِبِينَ﴾.

وهذا عتاب نلمس شدته وعنفه، حين أقبل ﷺ على صناديد قريش يدعوهم إلى الإسلام وأهمل عبد الله بن أم مكتوم الأعمى، وقد جاءه في هذا الوقت يستزيده مما علمه الله، ورأى الرسول اجتهاداً منه أن ذلك أولى، فإن هداية أولئك الصناديد فرصة ربما تفوت ولا تعود إن أعرض عنهم وأقبل على ابن أم مكتوم، ولكن الخبير بأسرار السموات والأرض علم أنهم لا يؤمنون ولو جاءتهم كل آية حتى يروا العذاب الأليم، لذلك أنزل على رسوله في ذلك الشأن: ﴿عَسَى وَتَوَلَّى ۖ ۝١ أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى﴾ وما وليها من الآيات.

* حكمة الله في ذلك:

ولله تعالى حكم بالغة في أن يأذن لرسوله بالاجتهاد، ثم يعاتبه على ما وقع فيه من أخطاء:

الحكمة الأولى: إغراء الأمة على الاجتهاد لتتفع بثمرات عقولها مهما أوقعها هذا الاجتهاد في بعض الأخطاء، فليس من العار أن يجتهد الرجل ويخطئ، إنما العار الجارح لكرامة البشر أن يهمل الإنسان عقله، ويحرم نفسه ويحرم الناس ثمرات مواهبه وتفكيره، والمفروض أنه أهل للاجتهاد ومن أصحاب المواهب ومن أولي الأبواب، وللحض على هذه الفضيلة الإنسانية قرر الإسلام أن المجتهد له أجر إن أخطأ، وأجران إذا أصاب.

الحكمة الثانية: إقامة شاهد على بشرية الرسول وعبوديته، وأنه على رغم رسالته لم يخرج عن أن يكون عبداً محدود المواهب والقوى، بدليل أنه أخطأ في بعض اجتهاده، وبهذا لا يفتتن به أحد، ولا يضل فيه المسلمون كما ضلت النصراني في ابن مريم صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين.

الحكمة الثالثة: نصب علم من أعلام الحق على أمانته ﷺ في إبلاغ الرسالة، وعدم كتمانها شيئاً مما أوحى إليه، إذ لو خان وكتّم شيئاً مما أوحى إليه لكتّم أمثال ذلك العتاب الذي سجل عليه هذه الأخطاء، على حد قول عائشة -رضي الله عنها- في قوله سبحانه: ﴿وَنُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ﴾: «لو كتّم محمد شيئاً مما أوحى إليه لكتّم هذه الآية».

الحكمة الرابعة: تجلية دليل واضح على أن القرآن كلام الله وحده، ولا يمكن أن يكون كلام محمد، إذ لو كان القرآن كلامه ما سجل على نفسه أمثال

هذه الأغلاط الاجتهادية، ولما سمح بتوجيه اللوم والعتاب إليها. ﴿قُلْ فَلِلَّهِ
الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ﴾ ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ ﴿وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾.

المبحث الخامس: في الحديث الشريف على عهده ﷺ

ذكرنا فيما سبق أن حديث الرسول ﷺ يتناول أقواله وأفعاله وأوصافه وتقاريراته، ونذكر هنا أن هذا الحديث في عهده السعيد ﷺ كان قبلة الأنظار والأفكار، وموضع العناية والاعتبار، الرسول يؤديه في كل مناسبة، ويظهره في يسر وسهولة، والناس يتلقونه عنه ويأخذونه منه، وذلك هو معنى تحملهم له في عرف المحدثين.

إذن ينحصر الكلام في الأداء والتحمل للحديث في ذلك العهد، ثم فيما يتصل بذلك من حفظ الصحابة للحديث وتثبتهم منه.

(١) أدأؤه للحديث عليه الصلاة والسلام

أما تأديته لحديثه ﷺ فقد كانت عند المناسبات وبمقدار الحاجة لا قصور ولا فضول، فإذا نزلت آية من القرآن تحتاج إلى شرح وبيان شرحها وبينها، وإذا حدثت حادثة أو نزلت نازلة قام بأمر الله فيها وتحدث للناس عنها، وإذا حضرت الصلاة قام فأمر أصحابه، وإذا كانت الجمعة قام فخطبهم، فإذا قضيت الصلاة من يوم الجمعة انتشروا في الأرض وانتشر معهم يبتغون من فضل الله، وإذا رفعوا إليه خصومة قضى بينهم، وإذا استفتوه أفأهم، وإذا سأله أجابهم. وكان يختلط بالخلق ويجاملهم، ويجالسهم ويؤانسهم، ويعاملهم ويصاهرهم، ويتبع جنائزهم، ويعود مرضاهم، ويتفقد شؤونهم، ويتعهدهم بالتربية والتعليم، ويقودهم في الحرب وفي السلم، ويؤمهم في مواطن العبادة والتشريع، ويسعهم جميعاً بأخلاقه الكريمة، وشمائله العظيمة، لا فرق في ذلك كله بين رجل وامرأة، وصغير وكبير، وغنى وفقير.

وكان ﷺ يغشى منازل القبائل العربية الوافدة في مواسم الحج فيدعوهم وينذرهم، وكانت تأتيه وفود العرب فيستقبلهم ويحدثهم ويعلمهم، وكان يرسل رسله إلى الملوك والحكام يحملون هديه ودينه وحديثه، وكان أصحابه فوق ذلك ينقلون أخباره وينشرون كلامه قياماً بواجب النصيح وأداء لحق النشر والدعوة.

وقصارى القول إن التاريخ لا يعرف أحداً كان أنشط في دعوته وهدايته ووعظه ونصحه من رسول الله ﷺ، فلا جرم كان أدأؤه لرسالته وسنته أنشط أداء، وكان يتخذ كل الوسائل لتبليغها ونجاحها على نحو ما قصصنا عليك.

(٢) تلقي الحديث في عهده ﷺ

ولقد كان تلقي الناس لهذا الحديث في ذلك العهد النبوي مسائرا أيضا للظروف والمناسبات، متمشيا مع طبيعة هذه الأمة الجديدة الناشئة، فالرسول يقول وهم يسمعون، ويأمرهم وهم يطيعون، ويقضي وهم ينفذون، ويصلي فيقتدون، ويعظ فيتعظون، ويحج فيخرجون في ركابه يحجون، ويجاهد فينفرون معه يجاهدون، وتارة كانوا يقولون ويفعلون على مرأى منه ومسمع وهو يقرهم على ما يقولون ويفعلون، أو يردهم إلى شاكلة الصواب فيما يخطئون.

وكذلك كانت شمائله الطاهرة وأخلاقه العالية تتجلى لهم كالشمس تسطع فيقبسون من حرارتها ونورها، أو كالأزهار تنفح فيستمتعون بعبيرها وأريجها. ومن لم يسعفه الحظ بمشاهدة الرسول ﷺ ومشافهته والأخذ عنه أخذًا مباشرًا كان يستمع ممن شاهد ويأخذ عمن شافه، أو كان الرسول يكتب إليه، ويوفد رسله لديه، لا فرق في ذلك كله بين الرجال والنساء، والكبار والصغار، والأحرار والأرقاء، والحكام والمحكومين.

ونحن إذا استعرضنا وجوه أخذ الحديث وتحمله عنه في عهده ﷺ نستطيع أن نحصرها في طرق أربعة من الطرق المعروفة للمحدثين في رواية الحديث:

الطريق الأول: السماع: وهو الكثرة الغالبة التي تكاد تغطي على غيرها، ويكاد غيرها يذوب فيها، وهذا الطريق لشهرته وكثرته غني عن التمثيل.

الطريق الثاني: العرض: بأن يقول الصحابي أو يفعل بحضرة الرسول، والرسول يقره إذا أصاب، ويرشده إذا أخطأ.

ومن ذلك ما يرويه البخاري في صحيحه عن أنس بن مالك - رضي الله عنه - أنه قال: بينما نحن جلوس مع النبي ﷺ في المسجد دخل رجل على جمل فأناخه في المسجد ثم عقله، ثم قال لهم: أيكم محمد؟ والنبي ﷺ متكئ بين ظهرانيهم، فقلنا: هذا الرجل الأبيض المتكئ، فقال له الرجل: ابن عبد المطلب؟ فقال النبي ﷺ: «قَدْ أَجَبْتُكَ»، فقال الرجل للنبي ﷺ: إني سائلك فمشدد عليك في المسألة، فلا تجد علي في نفسك، فقال: «سَلْ عَمَّا بَدَا لَكَ»، فقال: أسألك بربك ورب من قبلك، آله أرسلك إلى الناس كلهم؟ فقال: «اللَّهُمَّ نَعَمْ»، قال: أنشدك بالله، آله أمرك أن نصلي الصلوات الخمس في اليوم واللييلة؟ قال: «اللَّهُمَّ نَعَمْ»، قال: أنشدك بالله، آله أمرك أن نصوم هذا الشهر من السنة؟ قال: «اللَّهُمَّ نَعَمْ»، قال أنشدك بالله، آله أمرك أن تأخذ هذه الصدقة من أغنيائنا فتقسهما على فقرائنا؟ فقال النبي ﷺ: «اللَّهُمَّ نَعَمْ»، فقال الرجل: آمنت بما جئت به، وأنا رسول من ورائي من قومي، وأنا ضمام بن ثعلبة أخو بني سعد بن بكر.

الطريقة الثالث: الكتابة: ومنه ما روي في صحيح البخاري أنه ﷺ بعث بكتابه رجلاً، وأمره أن يدفعه إلى عظيم البحرين، فدفعه عظيم البحرين إلى كسرى، فلما قرأه مزقه، قال الراوي وهو ابن شهاب الزهري: فحسبت أن ابن المسيب قال: فدعا عليهم رسول الله ﷺ أن يمزقوا كل ممزق.

الطريق الرابع: المناولة: قال البخاري في صحيحه: واحتج أهل الحجاز في المناولة بحديث النبي ﷺ حيث كتب لأمير السرية كتاباً وقال: «لَا تَقْرَأْهُ»

حَتَّى تَبْلُغَ مَكَانَ كَذَا وَكَذَا»، فلما بلغ ذلك المكان قرأه على الناس، وأخبرهم
بأمر النبي ﷺ.

(٣) حفظ الحديث في صدور الصحابة

هذا بحث جليل، يتصل في جلالته بتلك الطائفة الممتازة، التي اختارها الله لتلقي الكتاب والسنة، ومعاصرة رسوله ﷺ، وحسن النيابة عنه في نشر هداية الإسلام، والدفاع عن حمى الدين الحنيف.

أولئك هم حجر الزاوية في بناء هذه الأمة الإسلامية، عنهم وحدهم تلتقت الأمة كتاب ربها، وحذقت سنة نبينا، وعرفت تعاليم دينها، فالغض من شأنهم، والتحقير لهم، بل النظر إليهم بالعين المجردة من الاعتبار، لا يتفق والمركز الأسمى الذي تبوءوه، ولا يوائم المهمة الكبرى التي نهضوا بها، كما أن الطعن فيهم يزلزل بناء هذا الدين ويقوض دعائم الشريعة، ويشكك في صحة القرآن، ويضيع الثقة في سنة سيد الأنام.

ومن أشد ما يجرح به الصحابة اتهامهم بسوء الحفظ وعدم الضبط عن رسول الله، أو الطعن فيهم بالكذب والافتراء وعدم الثبوت في رواية السنة النبوية ونقلها إلى الأمة.

لذلك عني علماء الإسلام قديما وحديثا بالدفاع عن عرين الصحابة، لأنه -كما رأيت- دفاع عن عرين الإسلام.

ولم يكن هذا الدفاع نزوة هوى ولا نبوة عصبية، بل كان نتيجة منطقية لدراسات تحليلية بارعة واسعة، أحصتهم عددا، ونقدتهم فردا فردا، وعرضتهم على أدق موازين الرجال، مما تفاخر به الأمة الإسلامية كافة الأمم والأجيال.

وبعد هذا التحقيق والتدقيق خرج الصحابة من بوتقة البحث، وإذا هم خير أمة أخرجت للناس، وأسمى طائفة عرفها التاريخ، وأنبل أصحاب لنبي ظهر على وجه الأرض، وأوعى وأضبط جماعة لما استحفظوا عليه من كتاب وسنة. ولقد أعلن أهل السنة رأيهم هذا كعقيدة، فقرروا أن الصحابة جميعا عدول، ولم يشذ عن هذا الرأي إلا المبتدعة والزنادقة، قال أبو زرعة الرازي: «إذا رأيت الرجل يتقصص أحدا من أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنه زنديق، وذلك لأن الرسول حق، والقرآن حق، وما جاء به حق، وإنما أدى ذلك كله إلينا الصحابة، وهؤلاء (يعني الزنادقة) يريدون أن يجرحوا شهودنا ليبطلوا الكتاب والسنة، والجرح بهم أولى، وهم زنادقة».

وفوق ما تقدم نجد الحق سبحانه يمتدح أصحاب رسوله ﷺ، اقرأ -إن شئت- قوله تعالى: ﴿ثُمَّ خَلَدَ مُوسَىٰ عَلَىٰ الْكُفَّارِ رُحَمَاءَ بَيْنَهُمْ﴾... إلى آخر سورة الفتح، ثم اقرأ قوله جل ذكره: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلِ أُولَٰئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ وَقَتْلِهِمْ وَلَا وَعَدَ اللَّهُ الْخُسْفَىٰ﴾، ويقول عز من قائل: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾، ويقول تبارك اسمه: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾، ولا ريب أن الصحابة هم المشافهون بهذا الخطاب، فهم داخلون في مضمونه أولا، متحققون بمزاياه بادئ ذي بدء.

ونقرأ في صحيح السنة ما هو أنصح صراحة في فضل الصحابة، كقوله ﷺ: «اللَّهُ فِي أَصْحَابِي، لَا تَتَّخِذُوهُمْ غَرَضًا، فَمَنْ أَحَبَّهُمْ فَبِحُبِّي أَحَبَّهُمْ، وَمَنْ أَبْغَضَهُمْ فَبِبُغْضِي أَبْغَضَهُمْ، وَمَنْ آذَاهُمْ فَقَدْ آذَانِي، وَمَنْ آذَانِي فَقَدْ آذَى اللَّهَ، فَيُوشِكُ أَنْ يَأْخُذَهُ»، رواه الترمذي وابن حبان في صحيحه.

وروى البزار في مسنده برجال كلهم موثقون أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ اللَّهَ اخْتَارَ أَصْحَابِي عَلَى الثَّقَلَيْنِ سِوَى النَّبِيِّينَ وَالْمُرْسَلِينَ».

وجاء في صحيح البخاري ومسلم أنه ﷺ قال في بيان فضل أصحابه: «لَوْ أَنْفَقَ أَحَدُكُمْ مِثْلَ أَحَدٍ ذَهَبًا مَا أَدْرَكَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ».

وتواتر عنه ﷺ أنه قال: «خَيْرُ الْقُرُونِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ».

فأنت ترى من هذه الشهادات العالية في الكتاب والسنة ما يرفع مقام الصحابة إلى الذروة، وما لا يترك لطاعن فيهم دليلا ولا شبه دليل.

والواقع أن العقل المجرد من الهوى والتعصب يحيل على الله في حكمته ورحمته أن يختار لحمل شريعته الختامية طائفة مغموزة، أو أمة ملموزة، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا، ومن هنا كان توثيق هذه الطبقة الكريمة، يعتبر إنصافا أدبيا من ناحية، وتقديرا لحكمة الله البالغة في اختيارهم لهذه المهمة العظيمة من ناحية أخرى، كما أن توهينهم والنيل منهم يعد غمزا في هذا الاختيار الحكيم، ولمزا في ذلك الاصطفاء والتكريم.

على أن المتصفح لتاريخ الأمة العربية وطبائعها ومميزاتها يرى من سلامة عنصرها وصفاء جوهرها وسمو مميزاتها ما يجعله مطمئنا إلى أنها صارت خير أمة أخرجت للناس، بعد أن صهرها الإسلام، وطهرها القرآن، ونفى خبثها سيد الأنام عليه الصلاة والسلام.

ولكن الإسلام قد ابتلي حديثا، بمثل أو بأشد مما ابتلي به قديما، فانطلقت ألسنة في هذا العصر ترجف في أحاديث رسول الله بغير علم، وتخوض في حملتها دون استحياء، وتنال من حفظتها بلا حجة، وتتهمهم تارة بسوء الحفظ، وأخرى بالتزويد وعدم الثبوت وإهمال التحري لما تقول وتسمع.

(٤) عوامل حفظ الصحابة للحديث

فمن واجبنا ونحن ندرس حفظ الصحابة في صدورهم لحديث رسول الله أن نحيط بالعوامل الدينية والتاريخية والنفسية والاجتماعية التي توافرت في أصحابه - عليه الصلاة والسلام - حتى جعلتهم يستظهرون حديثه وهديه، ويحفظون قوله وفعله، ويحذقون تقريره ووصفه، دون أن تشذ عنهم شاردة، أو تتعاصى عليهم واردة، مع أن السنة بحر زاخر متلاطم الأمواج، فيها العقائد والعبادات، وفيها الأخلاق والمعاملات، وفيها القصص والتاريخ، وفيها الحكم والأمثال، إلى غير ذلك من روائع الدين وبدائع الإسلام.

ومعلوم أن الأمة التي عاصرها الرسول ﷺ كانت أمية لا تقرأ ولا تكتب، فكيف تيسر لها استظهار هاتيك البحار الزاخرة؟ وكيف أمكنها حفظ تلك الموسوعات الكبيرة؟

الجواب تجده إن شاء الله في تلك العوامل المتآخذة المتوافرة في الأمة العربية على عهد المصطفى ﷺ، فتدبر ما أسوقه إليك، وبالله توفيقى وتوفيقك:

- العامل الأول:

أنهم كانوا أميين لا يجيدون القراءة والكتابة، ولا يعرفون الرسم والخط، اللهم إلا نزر يسير منهم لا يصاغ به حكم على المجموع، وترجع هذه الأمية التي سادت فيهم إلى غلبة البداوة عليهم، وبعدهم عن أسباب المدنية والحضارة، وعدم اتصالهم اتصالاً علمياً وثيقاً بالأمم المتحضرتين في العالم لذلك العهد: أمة الفرس في الشرق، وأمة الرومان في الغرب، ومعلوم أن الكتابة

والقراءة وإمحاء الأمية في أية أمة رهين بخروجها من عهد السذاجة والبساطة إلى عهد المدنية والحضارة.

ثم إن هذه الأمية تجعل المرء منهم لا يعول إلا على حافظته وذاكرته فيما يهمله حفظه وذكره، ومن هنا كان تعويل الصحابة على حوافظهم يقدحونها في الإحاطة بالسنة النبوية، لأنها كانت في المكان الأول من عنايتهم بعد القرآن الكريم، لأن الحفظ هو السبيل الوحيدة أو الشبيهة بالوحيدة إلى إحاطتهم بها، ولو كانت الكتابة شائعة فيهم لاعتمدوا على النقش بين السطور، بدلا من الحفظ في الصدور.

- العامل الثاني:

نهى الرسول ﷺ إياهم عن كتابة السنة، إذ قال: «لَا تَكْتُبُوا عَنِّي، وَمَنْ كَتَبَ عَنِّي غَيْرَ الْقُرْآنِ فَلْيَمْحُهِ، وَحَدِّثُوا عَنِّي فَلَا حَرَجَ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» رواه مسلم في صحيحه عن أبي سعيد الخدري.

وسر هذا النهي أن الرسول ﷺ خشي أن يختلط القرآن بالسنة إذا هم كتبوا السنة كما كانوا يكتبون القرآن، وخشي أن تتوزع جهودهم وهي لا تحتمل أن يكتبوا جميع السنة وجميع القرآن، فقصرهم على الأهم أولا وهو القرآن، خصوصا إذا لاحظنا أن أدوات الكتابة كانت نادرة لديهم إلى حد بعيد، حتى لقد كانوا يكتبون القرآن نفسه في رقيق الحجارة وسعف النخل وألواح العظام، وكانوا يكتبون السنة مختلطة بالقرآن في رقعة واحدة وصفحة واحدة.

فرحمة بهم من ناحية، وأخذالهم بتقديم الأهم على المهم من ناحية ثانية، وحفظا للقرآن أن يشته بالسنة إذا هم كتبوا السنة بجانب القرآن من ناحية ثالثة، لهذه الغايات الثلاث نهى الرسول عن كتابة السنة، فلا جرم كان التعويل فيها على الحفظ وحده، حتى لمن حذق الخط ومهر في الكتابة.

أما إذا أمن اللبس، ولم يخش اشتباه الكتاب بالسنة، وكان الأمر سهلاً على الشخص، فلا عليه حينئذ أن يكتب الحديث الشريف كما يكتب الكتاب العزيز.

وعلى ذلك تحمل الأحاديث الواردة في الإذن بكتابة السنة آخر الأمر، والواردة في الإذن لبعض الأشخاص أن يكتبها كعبد الله بن عمرو - رضي الله عنه - إذ يروي الدارمي والحاكم عنه أنه قال: كنت أكتب كل شيء سمعته من رسول الله ﷺ وأريد حفظه، فنهتني قريش وقالوا: تكتب كل شيء سمعته من رسول الله ﷺ؟ ورسول الله ﷺ بشر يتكلم في الرضا والغضب، قال: فأمسكت فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال: «اكتب، فوالذي نفسي بيده ما خرج منه إلا حق»، وأشار بيده إلى فمه.

وكذلك أخرج الترمذي أن رجلاً من الأنصار شكاً إلى النبي ﷺ فقال: إني أسمع منك الحديث ولا أحفظه، فقال: «استعن بيمينك»، وأوماً بيده للخط (يعني إذنه أن يكتب السنة).

وفي قصة الفتح ذكر ابن القيم أن رسول الله ﷺ قال: «اكتبوا لأبي شاه»، يريد خطبته.

وفي مرض موته ﷺ قال: «اثنوني بكتاب أكتب لكم كتاباً».

إلى غير ذلك من أحاديث تأذن بكتابة السنة خصوصاً في أخريات حياته عليه الصلاة والسلام، حتى لقد صرح بعض العلماء بأن أحاديث الإذن بالكتابة ناسخة لأحاديث النهي عنها.

- العامل الثالث:

أن العرب كانوا أمة يضرب بها المثل في الذكاء والألمعية، وقوة الحافظة،

وصفاء الذهن، وحدة الخاطر، وفي التاريخ العربي شواهد كثيرة على ذلك يطول بنا تفصيلها ولعلها على بال منك، حتى لقد كان الرجل منهم ربما يحفظ ما يسمعه لأول مرة مهما كثر وطال، وربما كان من لغة غير لغته، وبلسان غير لسانه، وحسبك أن تعرف أن رءوسهم كانت دواوين شعرهم، وأن صدورهم كانت سجل أنسابهم، وأن قلوبهم كانت كتاب وقائعهم وأيامهم.

كل أولئك كانت خصائص كامنة فيهم من قبل الإسلام، ثم جاء الإسلام فأرهم فيهم هذه القوى والموهب، وزادهم من تلك المزايا والخصائص، بما أفاد طبعهم من صقل، ونفوسهم من طهر، وعقولهم من سمو، خصوصاً إذا كانوا يسمعون لأصدق الحديث وهو كتاب الله، ولخير الهدي وهو هدي محمد ﷺ.

- العامل الرابع:

بساطة هذه الأمة العربية، واقتصارها في حياتها على ضروريات الحياة، من غير ميل إلى الترف، ولا إنفاق جهد أو وقت في الكماليات، فقد كان حسب الواحد منهم لقيمات يقمن صلبه، وكان يكفيه من معيشته ما يذكره شاعرهم بقوله:

وَمَا الْعَيْشُ إِلَّا نَوْمَةٌ وَتَبَطُّحٌ وَتَمَرٌّ عَلَى رَأْسِ النَّخِيلِ وَمَاءٌ

ومثلك يعلم أن هذه الحياة الهادئة الوادعة، وتلك العيشة الراضية القاصرة، توفر الوقت والمجهود، وترضي الإنسان بالموجود، ولا تشغل البال بالمفقود، ولا ريب أن لهذا أثره العظيم في صفاء الأفكار وسيلان الأذهان، خصوصاً أذهان الصحابة في اتجاهها إلى الكتاب والسنة، على حد قول القائل:

فَصَادَفَ قَلْبًا خَالِيًا فَتَمَكَّنَا

- العامل الخامس:

حبهم الصادق للنبي ﷺ حبا ملك عليهم مشاعرهم، واحتل مكان العقيدة فيهم، فجعلهم يحرصون على كل شيء يتصل به ﷺ قولا وفعلا وتقريراً وصفة، وأنت تعرف من دراسة علم النفس أن الحب إذا صدق وتمكن حمل المحب حملاً على ترسم آثار محبوبه، والتلذذ بحديثه، والتنادر بأخباره، ووعي كل ما يصدر عنه ويبدر منه.

ومن هنا كان حب الصحابة لنبیهم من أقوى عوامل حفظهم لسنته، على حد قول الشاعر:

لَهَا أَحَادِيثُ مِنْ ذِكْرِكَ تَشْغُلُهَا عَنْ الشَّرَابِ وَتُلهِيهَا عَنِ الزَّادِ
لَهَا بِوَجْهِكَ نُورٌ يُسْتَضَاءُ بِهِ وَمِنْ حَدِيثِكَ فِي أَعْقَابِهَا حَادِ
إِذَا شَكَّتْ مِنْ كَلَالِ السَّيْرِ وَاعْدَهَا رُوحَ الْقُدُومِ فَتَحِيَا عِنْدَ مِيعَادِ

ولعلك لا تجهل ما سجله التاريخ، من أنه ما كان أحد يحب أحداً كما كان يحب أصحاب محمد محمداً، وأن دم الرجل منهم رخيص في سبيل أن يفدي رسول الله ﷺ من شوكة يشاكها في أسفل قدمه، وماء وضوئه يبتدرونه في اليوم الشديد البرد يتبركون به، وأب الواحد منهم وأبناءؤه من ألد أعدائه ما داموا يعادون محمداً، وحديث محمد ﷺ موضع التنافس بينهم من رجالهم ونسائهم، حتى إذا أعيى الواحد منهم طَلَابُهُ تناوب هو وزميل له الاختلاف إلى رسول الله ﷺ على أن يقوم أحدهما بعمل الآخر عند ذهابه، ويقوم الآخر برواية ما سمعه وعرفه من الرسول بعد إيباه.

انظر باب التناوب في العلم من صحيح البخاري، وانظر ما يرويه البخاري أيضاً عن أبي سعيد الخدري أنه قالت النساء للنبي ﷺ: غلبنا عليك الرجال

فاجعل لنا يوماً من نفسك، فوعدهن يوماً لقيهن فيه، فوعظهن وأمرهن، فكان فيما قال لهن «مَا مِنْكُمْ مِنْ امْرَأَةٍ تَقْدُمُ ثَلَاثَةَ مِنْ وَلَدِهَا إِلَّا كَانُوا لَهَا حِجَابًا مِنَ النَّارِ»، فقالت امرأة: واثنين؟ قال: «وَاثْنَيْنِ».

إلى غير ذلك من شواهد ومظاهر تدل على مبلغ هذا الحب السامي الشريف، ويرحم الله القائل:

أَسْرَتْ قُرَيْشٌ مُسْلِمًا فِي غَزْوَةٍ فَمَضَى بِلَا وَجَلٍ إِلَى السَّيِّفِ
سَأَلُوهُ هَلْ يُرْضِيكَ أَنَّكَ سَالِمٌ وَلَكَ النَّبِيُّ فِدَى مِنَ الْإِتْلَافِ
فَأَجَابَ كَلًّا لَا سَلِمْتُ مِنَ الرَّدَى وَيَصَابُ أَنْفُ مُحَمَّدٍ بِرُعَافِ

ويرجع هذا الحب إلى نواحي الكمال البشري الأعلى في محمد ﷺ، وإلى إدراكهم مدى نفعه إياهم وإسعاده لهم، وإلى أن حبه دين لا يتم إيمان المرء حتى يكون الرسول أحب إليه من نفسه وماله وولده ووالده والناس أجمعين.

فلا بدع أن يدفعهم هذا الحب دفعا إلى حفظ سنته، وإلى البحث عن هديه وخبره، والافتتان حتى في عرفان صفته وشكله، ومن أمثلة ذلك ما تلمحه واضحا في سؤال الحسن والحسين عن حلية جدهما ﷺ، وفيما أجيبا به من تجلية تلك الصورة المحمدية الرائعة، ورسمها بريشة المصور الماهر والصناع القادر، على يد أبيهما علي بن أبي طالب وخالهما هند بن أبي هالة رضي الله عنهم أجمعين.

اقرأ في ذلك إن شئت ما يرويه محمد أبو عيسى الترمذي متفرقا في كتاب الشمائل من طريق سفيان بن وكيع، أثابهم الله وأجزل لهم الصنيع.

- العامل السادس:

بلاغة كلمات النبوة وإشراقها، وحسن ديباجتها، وجزالة ألفاظها وسمو معانيها، وبراعة مطلعها ومقطعها، لا سيما إذا لاحظنا أنه ﷺ كان أفصح الناس وأبلغ الناس، وأن العرب كانوا مأخوذِينَ بكل فصيح بليغ، متنافسين في حفظ أجود المنظوم والمنثور، فلا عجب أن تكون عناية الصحابة بحفظ السنة تلي عنايتهم بحفظ القرآن الكريم.

والكلام في بلاغة النبوة وتنافس العرب في ميدان البيان، مما لا يحتاج إلى شرح ولا تبيان، فهاكم تاريخ الأدب العربي ظاهراً، وهاكم بحر السنة النبوية زاخراً.

وها هو رسول الله ﷺ يقول: «إِنِّي أُوتِيتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ وَخَوَاتِمَهُ، وَاخْتَصِرَ لِي الْكَلَامُ اخْتِصَارًا» أخرجه أبو يعلى من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

وإن أبيت إلا أن تشنف مسامعك بأثارة من تلك البلاغات الساحرة، فاستمع إليه ﷺ وهو يقول في بعض دعائه: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِكَ تَهْدِي بِهَا قَلْبِي، وَتَجْمَعُ بِهَا أَمْرِي، وَتَلُمُّ بِهَا شَعْيِي، وَتُصْلِحُ بِهَا غَائِبِي، وَتَرْفَعُ شَاهِدِي، وَتُرْكِي بِهَا عَمَلِي، وَتُلْهِمْنِي بِهَا رُشْدِي، وَتَرُدُّ بِهَا الْفِتْيَ، وَتَعْصِمْنِي بِهَا مِنْ كُلِّ سُوءٍ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْفَوْزَ فِي الْقَضَاءِ، وَنَزَلَ الشُّهَدَاءِ، وَعَيْشَ السُّعَدَاءِ، وَالنَّصَرَ عَلَى الْأَعْدَاءِ» رواه الترمذي.

ثم استمع إليه ﷺ وهو يقول في نصائحه: «أَحِبِّ حَبِيبَكَ هَوْنًا مَا، عَسَى أَنْ يَكُونَ بَغِيضَكَ يَوْمًا مَا، وَأَبْغُضْ بَغِيضَكَ هَوْنًا مَا، عَسَى أَنْ يَكُونَ حَبِيبَكَ يَوْمًا مَا» رواه الترمذي أيضاً.

ويقول: «اتَّقِ اللَّهَ حَيْثُمَا كُنْتَ، وَاتَّبِعِ السَّيِّئَةَ الْحَسَنَةَ تَمَحُّهَا، وَخَالِقِ النَّاسَ بِخُلُقٍ حَسَنٍ» رواه أحمد والحاكم والترمذي.

ويقول: «ذُو الْوَجْهَيْنِ لَا يَكُونُ عِنْدَ اللَّهِ وَجِيهًا» رواه الشيخان.

ويقول: «إِنَّ أَحَبَّكُمْ إِلَيَّ وَأَقْرَبُكُمْ مِنِّي مَجْلِسًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَحَاسِنُكُمْ أَخْلَاقًا، الْمُوْطَّئُونَ أَكْنَافًا، الَّذِينَ يَأْلِفُونَ وَيُؤْلَفُونَ، وَإِنَّ أَبْغَضَكُمْ إِلَيَّ وَأَبْعَدَكُمْ مِنِّي مَجَالِسَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الثَّرَاوُونَ الْمُتَشَدِّقُونَ الْمُتَفَيِّهُونَ»، وروي: «الْمَشَاءُونَ بِالنَّمِيمَةِ، الْمُفَرَّقُونَ لِلْأَحَبَّةِ، الْبَاغُونَ لِلْبُرَاءِ الْعَيْبِ» رواه الترمذي.

- العامل السابع:

الترغيب في الإقبال على السنة تحملاً وأداءً، والترهيب من الإعراض عنها قولاً أو عملاً، بله الترغيب العام في طلب العلم ونشره، والترهيب العام من الصدود عنه وكتمانه.

نقرأ في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾، وقوله سبحانه: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾، وقوله عز اسمه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ ﴿١٥٩﴾ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنُّوا فَأُولَٰئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾.

ونقرأ في السنة أمثال قوله ﷺ: «نَضَرَ اللَّهُ أَمْرًا سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا فَأَدَّاهُ كَمَا سَمِعَهُ، فَرُبَّ مُبْلَغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ»، وهو حديث متواتر كما بينه السيوطي، وفي خطبة الوداع المشهورة كان النبي ﷺ يحض أصحابه على إبلاغ ما يسمعون من تعاليمه وهديه، ويقول: «لِيُبْلَغَ الشَّاهِدُ مِنْكُمْ الْغَائِبَ، فَلَعَلَّ بَعْضَ مَنْ يَبْلُغُهُ أَنْ

يَكُونُ أَوْعَى لَهُ مِنْ بَعْضِ مَنْ سَمِعَهُ» رواه الشيخان، وروى الطبراني أنه عَلَيْهِ السَّلَامُ قال: «اللَّهُمَّ ارْحَمْ خُلَفَائِي» قلنا: يا رسول الله ومن خلفاؤك؟ قال: «الَّذِينَ يَأْتُونَ مِنْ بَعْدِي، يَرْوُونَ أَحَادِيثِي وَيُعَلِّمُونَهَا النَّاسَ»، وكأن هذا الحديث هو السبب في إطلاق لقب «أمير المؤمنين» على بعض حفاظ الحديث كسفيان والبخاري وابن راهويه وغيرهم، وسبق في مقدمة هذا الكتاب حديث للمقدام بن معد يكرب وما فيه من روعة وما له من شأن في هذا الباب، يضاف إلى ذلك ما رواه مسلم من قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي».

فأنت ترى في أمثال هذه الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة ما يحفز همة المؤمن الضعيف إلى الإقبال على روائع النبوة يستهديها، وبدائع النبي عَلَيْهِ السَّلَامُ يستظهرها، فكيف أنت والصحابة الذين كانوا لا يضارعون طول باع، ولا يسامون علو همة، ولا يبارون سيلان أذهان في هذا الميدان.

- العامل الثامن:

علم الصحابة بأن السنة النبوية متممة للدين، فهي الأصل الثاني من أصول التشريع، وهي شارحة للكتاب العزيز، تبين مجمله، وتخصص عامه، وتوضح مشكله، وتقيد مطلقه، على نحو ما بينا في مكانة الحديث الشريف بمقدمة هذا الكتاب.

حتى لقد قال يحيى بن كثير: «السنة قاضية على الكتاب، وليس الكتاب قاضيا على السنة»، اهـ يريد بذلك ما وضحه السيوطي بقوله: «والحاصل أن معنى احتياج القرآن إلى السنة أنها مبينة له، ومفصلة لمجملاته، لأن فيه لوجازته كنوزا تحتاج إلى من يعرف خفايا خباياها فيبرزها، وذلك هو المنزل عليه عَلَيْهِ السَّلَامُ، وهو معنى كون السنة قاضية عليه، وليس القرآن مبينا للسنة ولا قاضيا عليها،

لأنها بينة بنفسها، إذ لم تصل إلى حد القرآن في الإعجاز، لأنها شرح له، وشأن الشرح أن يكون أوضح وأبين وأبسط من المشرح». اهـ.

وإذا كانت السنة شارحة للقرآن، والصحابة قد عرفوا هذا وخبروه ودرسوه، فليكن ذلك داعية من دواعي حفظهم لها، واهتمامهم بها، تبعاً لاهتمامهم بكتاب الله، الذي خلعوا عليه حياتهم، ووجهوا إليه جهودهم، وكانوا مأخوذِينَ به إلى درجة معروفة غنية عن البيان.

- العامل التاسع:

ارتباط كثير من كلام النبوة بوقائع وحوادث وأسئلة من شأنها أن تثير الاهتمام، وتنبه الأذهان، وتلفت الأنظار إلى قضاء الرسول فيها، وحديثه عنها، وإجابته عليها، فتتمكن في النفس فضل تمكن، وتنتقش في الأفكار على مر الزمان.

انظر قصة المخزومية التي سرقت وقول الرسول لمن شفع فيها: «وَأَيُّمُ اللَّهِ، لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَهَا» رواه أصحاب الكتب الستة.

ثم تأمل حادث تلك المرأة الجهنمية التي أقرت بزناها بين يدي رسول الله ﷺ وهي حبلى من الزنى، كيف كفّلها وليها بأمر الرسول حتى وضعت حملها، ثم أمر الرسول بها فرجمت، ثم صلى عليها، ثم قال حين سئل في ذلك: «إِنَّهَا تَابَتْ تَوْبَةً لَوْ قُسِمَتْ بَيْنَ سَبْعِينَ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ لَوَسِعَتْهُمْ، وَهَلْ وَجَدْتَ أَفْضَلَ مِنْ أَنْ جَادَتْ بِنَفْسِهَا لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ؟» رواه مسلم.

وتدبر الحديث المعروف بحديث جبريل، وفيه يسأل جبريل رسول الله ﷺ عن الإسلام والإيمان والإحسان والساعة وأشراطها، على مرأى ومسمع

من الصحابة وقد قال لهم ﷺ أخيراً: «هَذَا جَبْرِيلُ أَتَاكُمْ يُعَلِّمُكُمْ دِينَكُمْ» أخرجه الخمسة غير البخاري.

وهكذا تجد السنة النبوية تدور في كثرتها الغامرة على مثل تلك الوقائع والحوادث والأسئلة، وقد قرر علماء النفس أن ارتباط المعلومات بأمور مقارنة لها في الفكر تجعلها تبقى على الزمن وأثبت في النفس، فلا بدع أن يكون ما ذكرناه داعية من دواعي حفظ الصحابة للسنة النبوية.

- العامل العاشر:

اقتران بعض الأحاديث بأمور خارقة للعادة، تروع النفس، وتشوق الناظر، وتهول السامع، وكذلك الشأن فيما يخرج على نوايس الكون وقوانينه العامة أن يتقرر في حافظة من شاهده، ويجعله دائماً يلهج بذكره عند كل مناسبة، حتى لقد يتخذه مبدأً يؤرخ بحدوثه الأيام والسنين، ويقيس بوجوده الأعمار والآجال.

من هذه الفئة أحاديث المعجزات، وهي كثيرة فيها المعجب والمطرب، غير أنا نربأ بك أن تكون فيها كحاطب ليل، وأمامك منها في الصحيح كثير، ﴿وَلَا يَنْبِتُكَ مِثْلُ خَيْرٍ﴾، وهاك نموذجاً واحداً رواه البخاري ومسلم:

عن أبي العباس سهل بن سعد الساعدي -رضي الله عنه- أن رسول الله ﷺ قال يوم خيبر: «لَأُعْطِينَ هَذِهِ الرَّايَةَ غَدًا رَجُلًا يَفْتَحُ اللَّهُ عَلَى يَدَيْهِ، يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَيُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ»، فبات الناس ليلتهم يدوكون (أي يخوضون) أيهم يعطاها؟ فلما أصبح الناس غدوا على رسول الله ﷺ كلهم يرجو أن يعطاها، فقال: «أَيْنَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ؟» فقيل: يا رسول الله إنه يشتكي مرضاً بعينه، قال: «فَارْسِلُوا إِلَيْهِ»، فأتى به، فبصق رسول الله ﷺ بعينه

ودعا له، فبرئ حتى كأن لم يكن به وجع، فأعطاه الراية، فقال علي - رضي الله عنه -: يا رسول الله أفاتلهم حتى يكونوا مثلنا؟ قال: «انْفُذْ عَلَى رِسْلِكَ حَتَّى تَنْزِلَ بِسَاحَتِهِمْ، ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ، وَأَخْبِرْهُمْ بِمَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ مِنْ حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى فِيهِ، فَوَاللَّهِ لَأَنْ يَهْدِيَ اللَّهُ بِكَ رَجُلًا وَاحِدًا خَيْرٌ لَكَ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ».

وهذه الوصية من الرسول في هذا المقام جدية وحدها بأن تقطع ألسنة أولئك الأفاكين الذين يزعمون أن الإسلام قام على أسنة السيوف، واعتمد على البطش والقوة، ولم ينتشر بالدليل والحجة، ولم يجرى بالسلام والرحمة، ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةٌ تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾.

- العامل الحادي عشر:

حكيمته ﷺ في تربيته وتعليمه، وسياسته في وعظه وإرشاده، ومهارته في دعوته وهديه، وإذا كان علماء التربية في العصور الحديثة قد عدوا من الحكمة في التعليم والتربية الاستعانة بوسائل الإيضاح وألوان التشويق، فإن محمدا النبي الأمي المبعوث في الأميين من قبل أربعة عشر قرنا كان هو المعلم الأول في رعاية تلك الوسائل الموضحة، وهاتيك المشوقات الرائعة، حتى تفتحت قلوب سامعيه للهداية، وانتقشت صدور أصحابه بتعاليمه، فكأنما كتبت فيها كتابا بالكلمة وبالحرف.

ذلك لأنه ﷺ كان أفصح الناس لسانا، وأوضحهم بيانا، وأجودهم إلقاء، ينتقي عيون الكلام وهو الذي أوتي جوامع الكلم، ويفتح الكلام ويختتمه بأشداقه، ويفصله تفصيلا يراعي فيه المقام والأفهام، ولا يسرد الحديث سردا يزري برونقه أو يذهب بشيء منه، بل يتكلم كلاما لو عدّه العادُّ لأحصاه.

وكان يعيد الكلمة ثلاثاً أو أكثر لتفهم عنه وتحفظ، كما جاء في صحيح مسلم أنه ﷺ قال: «هَلَكَ الْمُتَنَطِّعُونَ» قالها ثلاثاً، وكما جاء في حديث البخاري ومسلم أنه ﷺ قال: «أَلَا أُنبِّئُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكِبَائِرِ؟»، قلنا: بلى يا رسول الله، قال: «الإِشْرَاكُ بِاللَّهِ وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ، أَلَا وَقَوْلُ الزُّورِ وَشَهَادَةُ الزُّورِ»، وكان متكئاً فجلس، فما زال يكررها حتى قلنا: ليته سكت.

ومن هديه ﷺ أنه كان إذا خطب احمرت عيناه، وانتفخت أوداجه، وعلا صوته، واشتد غضبه، كأنه منذر جيش يقول: صَبَحَكُمْ وَمَسَّكُمْ، ويقول: «بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةُ كَهَاتَيْنِ» ويقرن بين أصبعيه السبابة والوسطى، ويقول: «أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَخَيْرَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحَدَّثَاتُهَا، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»، ثم يقول: «أَنَا أَوْلَى بِكُلِّ مُؤْمِنٍ مِنْ نَفْسِهِ، مَنْ تَرَكَ مَا لَا فَلَائِهِ، وَمَنْ تَرَكَ دِينًا أَوْ ضِيَاعًا فَإِلَيَّ وَعَلَيَّ» رواه مسلم.

ومن وسائل إيضاحه ﷺ أنه كان يضرب لهم الأمثال الرائعة التي تجلي لهم المعاني كأنها العروس ليلة الزفاف، أو الشمس ليس دونها سحب، تأمل قوله وهو يضرب المثل في ضرورة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وخطر إهمالهما، ثم قل لي بربك: هل يبارح ذاكرتك هذا التمثيل الرائع؟ وهل ينفلت من حافظتك ذاك التقريب البالغ؟

روى البخاري عن النعمان بن بشير أن النبي ﷺ قال: «مَثَلُ الْقَائِمِ فِي حُدُودِ اللَّهِ وَالْوَاقِعِ فِيهَا، كَمَثَلِ قَوْمٍ اسْتَهَمُوا فِي سَفِينَةٍ، فَصَارَ بَعْضُهُمْ أَعْلَاهَا وَبَعْضُهُمْ أَسْفَلَهَا، وَكَانَ الَّذِينَ فِي أَسْفَلِهَا إِذَا اسْتَقَوْا مِنَ الْمَاءِ مَرُّوا عَلَى مَنْ فَوْقَهُمْ، فَقَالُوا: لَوْ أَنَّا خَرَقْنَا فِي نَصِينَا خَرْقًا وَلَمْ نُنْذِرْ مَنْ فَوْقَنَا، فَإِنْ تَرَكُوهُمْ وَمَا أَرَادُوا هَلَكُوا جَمِيعًا، وَإِنْ أَخَذُوا عَلَى أَيْدِيهِمْ نَجَوْا وَنَجَوْا جَمِيعًا».

ومن وسائل إيضاحه ﷺ أسئلته التي كان يلقيها على أصحابه فيوقظ بها انتباههم، ويرهف بسببها شعورهم، حتى يستقبلوا هديه بنفوس عطشى، وقلوب ظمأى، فيستقر فيها أثبت استقرار، ويعلق بها علوق الروح بالأجسام. وإليك مثلاً واحداً عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال: «اتَدْرُونَ مَنْ الْمُفْلِسُ؟» قالوا: المفلس فينا من لا درهم له ولا متاع، فقال: «إِنَّ الْمُفْلِسَ مِنْ أُمَّتِي مَنْ يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِصَلَاةٍ وَصِيَامٍ وَزَكَاةٍ، وَيَأْتِي وَقَدْ شَتَمَ هَذَا، وَقَذَفَ هَذَا، وَأَكَلَ مَالَ هَذَا، وَسَفَكَ دَمَ هَذَا، وَضَرَبَ هَذَا، فَيُعْطَى هَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ، وَهَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ، فَإِنْ فَنِيَتْ حَسَنَاتُهُ قَبْلَ أَنْ يُقْضَى مَا عَلَيْهِ أُخِذَ مِنْ خَطَايَاهُمْ فَطُرِحَتْ عَلَيْهِ، ثُمَّ طُرِحَ فِي النَّارِ» رواه مسلم.

ومن العجائب في وسائل إيضاحه ﷺ أنه كان يستعين برسم يديه الكريمتين على توضيح المعاني وتقريبها إلى الأذهان، مع أنه النبي الأمي الذي لم يقرأ كتاباً، ولم يجلس إلى أستاذ، ولم يذهب إلى مدرسة.

نقرأ في صحيح البخاري عن ابن عباس - رضي الله عنه - قال: خطَّ لنا رسول الله ﷺ خطاً مربعاً، وخط وسطه خطاً، وخط خطوطاً إلى جنب الخط (أي: الذي في الوسط) وخط خطاً خارجاً، فقال: «اتَدْرُونَ مَا هَذَا؟»، قلنا: الله ورسوله أعلم، قال: «هَذَا الْإِنْسَانُ (للخط الذي في الوسط)، وَهَذَا الْأَجَلُ مُحِيطٌ بِهِ (يريد الخط المربع)، وَهَذِهِ الْأَعْرَاضُ (يشير إلى الخطوط التي حوله) تَنْهَشُهُ، إِنَّ أَخْطَاهُ هَذَا نَهَشَهُ هَذَا، وَهَذَا الْأَمْلُ (يعني الخط الخارج)».

ومن سياسته الحكيمة في التربية والتعليم ﷺ، أنه كان ينتهز فرصة الخطأ في أفهامهم فيصحح لهم الفكرة في حينها، ويلقنهم تعاليمه السامية ونفوسهم مستشرفة لها.

من ذلك ما يقصه علينا البخاري ومسلم عن أنس -رضي الله عنه- قال: جاء ثلاثة رهط إلى بيوت أزواج النبي ﷺ يسألون عن عبادته، فلما أخبروا كأنهم تقالوها (أي: رأوها قليلة)، وقالوا: أين نحن من رسول الله ﷺ، وقد غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر؟ قال أحدهم: أما أنا فأصلي الليل أبدا، وقال الآخر: وأنا أصوم الدهر أبدا، وقال الآخر: وأنا أعتزل النساء فلا أتزوج أبدا، فجاء رسول الله ﷺ إليهم فقال: «أَنْتُمْ الَّذِينَ قُلْتُمْ كَذَا وَكَذَا؟ أَمَّا وَاللَّهِ إِنِّي لَا أَخْشَاكُمْ لِلَّهِ، وَاتَّقَاكُمْ لِلَّهِ، لَكِنِّي أَصُومُ وَأُفْطِرُ، وَأُصَلِّي وَأَرْقُدُ، وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، فَمَنْ رَغِبَ عَن سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي».

وكان من وسائل إيضاحه ﷺ تمثيله بالعمل، فها هو ذا ﷺ كان يصلي ويقول: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي»، وكان يحج ويقول: «خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ» وكان يمثل بأصبعيه ويقول: «بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةُ كَهَاتَيْنِ» ويشير بأصبعيه السبابة والوسطى، كما تقدم في رواية مسلم.

- العامل الثاني عشر:

الترغيب والترهيب اللذان تقترن بهما التعاليم النبوية، ولا ريب أن غريزة حب الإنسان لنفسه تدفعه -كما يقول علماء النفس، وكما هو مشاهد- إلى أن يجلب لها كل خير، وأن يحميها من كل شر، سواء في ذلك ما كان في العاجلة والآجلة، لدى العقلاء والمنصفين، ومن لا يتأثرون بعوامل الهوى والشهوة من الموفقين، ومن هنا تحرص النفوس على وعي هدي الرسول، على عقيدة أنه يبلغها أعز المأمول.

ولسنا بحاجة إلى أن نسوق لك شواهد من السنة على ذلك فالسنة بحر زاخر بأوفى ضروب الترغيبات والترهيبات، على وجوه مختلفة، وأساليب

متنوعة، سواء في ذلك عقائدها وعباداتها، ومعاملاتها وأخلاقها، حتى لقد أُلِّفَتْ كتبٌ فيها تحت عنوان «الترغيب والترهيب»، أو تحت عناوين أخرى تدور كلها على الترغيب والترهيب، ومن يقرأها يجد العجب العجيب، والبحر المتلاطم العباب.

ولنضع بين أيديكم نموذجا نبويا يدلكم على مدى ما تتأثر به النفوس البشرية عندما يمر بها الوعد والوعيد، وما يتركه هذا التأثير من ثبات الأوامر والنواهي واستقرارها في الذهن، وانتقاشها في صحيفة الفكر، ثم اندفاع الإنسان من ورائها إلى العمل والاتباع.

ها هو ذا ﷺ يبشر واصل رحمه بسعة الرزق والبركة في العمر فيقول: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَبْسُطَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ فِي رِزْقِهِ، وَأَنْ يُنْسَأَ لَهُ فِي أَثَرِهِ، فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ» أخرجه البخاري والترمذي.

وها هو ﷺ يتحدث بالوعد عمن جعل الآخرة همه، وبالوعيد عمن جعل الدنيا همه، فيقول: «مَنْ كَانَتْ الْآخِرَةُ هَمَّهُ جَعَلَ اللَّهُ غِنَاهُ فِي قَلْبِهِ، وَجَمَعَ لَهُ شَمْلَهُ، وَأَتَتْهُ الدُّنْيَا وَهِيَ رَاغِمَةٌ، وَمَنْ كَانَتْ الدُّنْيَا هَمَّهُ جَعَلَ اللَّهُ فَقْرَهُ بَيْنَ عَيْنَيْهِ، وَفَرَّقَ عَلَيْهِ شَمْلَهُ، وَلَمْ يَأْتِهِ مِنَ الدُّنْيَا إِلَّا مَا قُدِّرَ لَهُ» رواه الترمذي.

وها هو ﷺ يحرض المؤمنين على القتال ويحثهم على الجهاد، فيقول: «تَضَمَّنَ اللَّهُ تَعَالَى لِمَنْ خَرَجَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، لَا يُخْرِجُهُ إِلَّا جِهَادٌ فِي سَبِيلِي وَإِيمَانٌ بِي وَتَصَدِيقٌ بِرُسُلِي، فَهُوَ عَلَيَّ ضَامِنٌ أَنْ أُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ أَوْ أُرْجِعَهُ إِلَى مَسْكَنِهِ الَّذِي خَرَجَ مِنْهُ نَائِلًا مَا نَالَ مِنْ أَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ مَا مِنْ كَلِمٍ يُكَلِّمُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ إِلَّا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ كَلِمٍ، لَوْ أَنَّهُ لَوُنْ دَمٌ وَرِيحُهُ رِيحُ مِسْكِ، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى الْمُسْلِمِينَ

مَا قَعَدْتُ خِلَافَ سَرِيَّةٍ تَغْزُو فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَبَدًا، وَلَكِنْ لَا أَجِدُ سَعَةً فَأَحْمِلُهُمْ، وَلَا يَجِدُونَ سَعَةً فَيَتَّبِعُونِي، وَيَشُقُّ عَلَيْهِمْ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنِّي، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَوَدِدْتُ أَنْ أَغْزُو فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَأُقْتَلَ، ثُمَّ أَغْزُو فَأُقْتَلَ، ثُمَّ أَغْزُو فَأُقْتَلَ» أخرجه الثلاثة والنسائي.

وأخرج الخمسة إلا أبا داود أنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «مَا أَحَدٌ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ يُحِبُّ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الدُّنْيَا وَلَهُ مَا عَلَى الْأَرْضِ مِنْ شَيْءٍ، إِلَّا الشَّهِيدُ يَتَمَنَّى أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الدُّنْيَا فَيُقْتَلَ عَشْرَ مَرَّاتٍ لِمَا يَرَى مِنَ الْكَرَامَةِ».

وأخرج الترمذي والنسائي أنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «مَا يَجِدُ الشَّهِيدُ مِنْ مَسِّ الْقَتْلِ إِلَّا كَمَا يَجِدُ أَحَدُكُمْ مِنْ مَسِّ الْقَرْصَةِ».

فأنت ترى في هذه الكلمات النبوية قوة هائلة محولة، تجعلها ماثلة في الأذهان، كما تجعل النفوس هينة رخيصة في سبيل الدفاع عن الدين والأوطان، حتى لقد كان الرجل يستمع إلى مثل هذه الترغيبات والمشوقات وهو يأكل فما يصبر حتى يتم طعامه، بل يرمي بما في يده ويقوم فيجاهد متشوقاً إلى الموت، متلهفاً على أن يستشهد في سبيل الله.

كذلك أخرج مالك عن يحيى بن سعيد أن رسول الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَغِبَ فِي الْجِهَادِ وَذَكَرَ الْجَنَّةَ وَرَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ يَأْكُلُ تَمَرَاتٍ، فَقَالَ: «إِنِّي لَحَرِيصٌ عَلَى الدُّنْيَا إِنْ جَلَسْتُ حَتَّى أَفْرَغَ مِنْهَا»، فَرَمَى مَا فِي يَدِهِ، وَحَمَلَ بِسَيْفِهِ فَقَاتَلَ حَتَّى قُتِلَ.

- العامل الثالث عشر:

اهتدأؤهم -رضوان الله عليهم- بما يقول الرسول، يأتَمرون بأمره، ويتعهدون بنهيه، ويتعهدون ظواهرهم بالعبادة وبواطنهم بالمراقبة.

ولا ريب أن العمل بالعلم يقرره في النفس، وينقشه في صحيفة الفؤاد،

على نحو ما هو معروف في علم التربية والنفس من أن التطبيق يؤيد المعارف، والشواهد تثبت القواعد، ولا تطبيق أبلغ من العمل، ولا شاهد أهدى من الاتباع، لاسيما التعاليم الدينية، فإنها تزكو بالعمل وتزيد بالطاعة.

قال تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا﴾ أي: نورا من أنوار الهداية تفرقون به بين الحق والباطل، كما جاء في بعض وجوه التفاسير، وقال ﷺ: «مَنْ عَمِلَ بِمَا عَلِمَ أَوْرَثَهُ اللَّهُ عِلْمَ مَا لَمْ يَكُنْ يَعْلَمُ» رواه أبو نعيم في الحلية لكن بسند ضعيف.

وقال الغزالي في الإحياء: «أما الكتب والتعليم فلا تفي بذلك (أي بالحكمة تتفجر في القلب)، بل الحكمة الخارجة عن الحصر والعد إنما تتفتح بالمجاهدة ومراقبة الأعمال الظاهرة والباطنة، والجلوس مع الله تعالى في الخلوة، مع حضور القلب بصافي الفكرة، والانقطاع إلى الله عز وجل عما سواه، فذلك مفتاح الإلهام، ومنبع الكشف، فكم من متعلم طال تعلمه ولم يقدر على مجاوزة مسموعه بكلمة، وكم من مقتصر على المهم في التعليم ومتوفر على العمل ومراقبة القلب فتح الله له من لطائف الحكمة ما تحار فيه عقول ذوي الألباب، ولذلك قال ﷺ: مَنْ عَمِلَ بِمَا عَلِمَ وَرَّثَهُ اللَّهُ عِلْمَ مَا لَمْ يَكُنْ يَعْلَمُ». اهـ

– العامل الرابع عشر:

وجود الرسول بين ظهرائهم، يحفظهم ما لم يحفظوه، ويعلمهم ما جهلوه، ويجيبهم إذا سألوه ويريههم شاكلة الصواب فيما أخطئوه، ويقفهم على حقيقة الخبر إذا تشككوه، في صبر وأناة وسعة صدر وكرم نفس، ولا ريب أن ذلك كله مما ييسر الحفظ والاستظهار، كيف وهو ﷺ مرجع واضح ومنهل

عذب ومشرب سائغ لكل وارد، فمن جالسه أو فاضه في حاجة صابره حتى يكون هو المنصرف عنه، ومن سأله حاجة لم يرده إلا بها أو بميسور من القول، قد وسع الناس بسطه وخلقه، فصار لهم أبا، وصاروا عنده في الحق سواء، مجلسه مجلس علم وحياء وأمانة وصبر، وكان ﷺ دائم البشر، سهل الخلق، لين الجانب، ليس بفظ ولا غليظ ولا صخاب ولا فحاش ولا عياب.

أضف إلى ذلك كله أنه ﷺ كان يحرضهم على السؤال، ويتنزه كل فرصة لتزويدهم بأكبر قسط من العلم، لا يثنيه عن التعليم حضر ولا سفر، ولا يزهده فيه إن كان الطالب شيخا كبيرا أو صبيا صغيرا أو امرأة عجوزا.

هذا ابن عباس رضي الله عنه، يحدث عن نفسه وهو غلام ناشئ فيقول: كنت خلف النبي ﷺ يوما، فقال: «يَا غُلَامُ، أَوْ: يَا غُلَيْمُ (روايتان) إِنِّي أَعْلَمُكَ كَلِمَاتٍ يَنْفَعُكَ اللَّهُ بِهِنَّ: أَحْفَظِ اللَّهَ يَحْفَظْكَ، أَحْفَظِ اللَّهَ تَجِدْهُ تُجَاهَكَ، إِذَا سَأَلْتَ فَاسْأَلِ اللَّهَ، وَإِذَا اسْتَعَنْتَ فَاسْتَعِنْ بِاللَّهِ، وَاعْلَمْ أَنَّ مَا أَخْطَاكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ، وَمَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ، وَاعْلَمْ أَنَّ النَّصْرَ مَعَ الصَّبْرِ، وَأَنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا، وَاعْلَمْ أَنَّ الْأُمَّةَ لَوِ اجْتَمَعَتْ عَلَى أَنْ يَنْفَعُوكَ لَمْ يَنْفَعُوكَ إِلَّا بِشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللَّهُ لَكَ، وَإِنْ اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ يَضُرُّوكَ لَمْ يَضُرُّوكَ إِلَّا بِشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَيْكَ، رُفِعَتِ الْأَقْلَامُ، وَجَفَّتِ الصُّحُفُ» رواه مسلم والترمذي.

* عوامل خاصة:

تلك هي العوامل العامة الأربعة عشر التي تنتظم الصحابة جميعا -رضوان الله عليهم- وهناك بعدها عوامل خاصة توافرت في البعض دون البعض، وجعلت من توافرت فيه علما من أعلام الحديث، ومرجعا ممتازا من مراجع السنة.

- من تلك العوامل الخاصة بكتابة الحديث لغرض استظهاره وحفظه، ويظهر ذلك واضحاً في عبد الله بن عمرو بن العاص، وقد تقدم إذن الرسول له بكتابة السنة، ولا ريب أن الكتابة لغرض الحفظ والاستظهار أقوى معين عليهما، خصوصاً من سال ذهنه، وصدق عزمه، وكذلك كان عبد الله بن عمرو من أحفظ الصحابة للسنة إن لم يكن أحفظهم جميعاً، حتى لقد قال فيه أبو هريرة رضي الله عنه: «ما كان أحد أحفظ لحديث رسول الله ﷺ مني، إلا عبد الله بن عمرو، فإنه كان يكتب ولا أكتب».

- ومن تلك العوامل الخاصة التفرغ عن مشاغل الدنيا لتحصيل مسائل الدين، وملازمة الرسول ﷺ لتلقي علمه وهديه، وتحمل سنته وحكمته، مع تبريك الرسول إياه ودعائه له.

ويبدو هذا واضحاً في أبي هريرة - رضي الله عنه - إذ قال يدافع عن نفسه حين اتهم بالإكثار في الحديث: «إنكم ترعمون أن أبا هريرة يكثر الحديث عن رسول الله ﷺ، والله الموعود، إني كنت امرأ مسكيناً أصحاب رسول الله ﷺ على ملء بطني، وكان المهاجرون يشغلهم الصفق في الأسواق، وكان الأنصار يشغلهم القيام على أموالهم، فحضرت من النبي ﷺ مجلساً فقال: «مَنْ يَسْطُرْ رِدَاءَهُ حَتَّى أَقْضِيَ مَقَالَتي ثُمَّ يَقْبِضَهُ إِلَيْهِ فَلَنْ يَنْسَى شَيْئاً سَمِعَهُ مِنِّي؟ فبسطت بردة علي حتى قضى حديثه، ثم قبضتها إلي، فوالذي نفسي بيده ما نسيت شيئاً سمعته منه بعد» رواه الشيخان.

وفي رواية أنه جلس هو وزيد بن ثابت ورجل ثالث عند رسول الله ﷺ فقال لهم: «ادْعُوا»، فدعا زيد وصاحبه وأمن رسول الله ﷺ، ثم دعا أبو هريرة فقال: اللهم إني أسألك مثل ما سأل صاحبائي، وأسألك علماً لا ينسى، فأمن

النبي ﷺ فقالوا: ونحن يا رسول الله كذلك، فقال: «سَبَقَكُمْ الْغُلَامُ الدَّوْسِيُّ» (يريد أبا هريرة).

- ومن تلك العوامل الخاصة أيضا: معاشرة الرسول ﷺ معاشرة الزوجية مع توافر مواهب الذكاء ودواعي الإقبال على علمه وهديه، ويلوح هذا ظاهرا في أم المؤمنين عائشة الصديقة رضي الله عنها.

- ومنها الاتصال بالرسول ﷺ عن طريق القرابة، مع الذكاء النادر، والحفظ الخارق، والإقبال التام على اقتباس أنوار النبوة، ومع دعاء الرسول لصاحب هذه المواهب بالعلم والحكمة والتأويل، ويتوافر ذلك كله في حبر الأمة وترجمان القرآن عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما - وهو ابن عم الرسول، وخالته هي السيدة ميمونة بنت الحارث زوج الرسول.

- ومنها طول الاختلاط به ﷺ عن طريق الخدمة منذ حداثة السن، ومع امتداد العمر، ويعرف ذلك في أنس بن مالك وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما.

- ومنها المبالغة في اقتفاء آثار الرسول حتى في أموره الاتفاقية وشؤونه العادية، مع الاتصال به عن طريق المصاهرة التي تيسر الاجتماع والتردد على بيته، وتجد هذا ماثلا في عبد الله بن عمر صهر رسول الله ﷺ على أخته حفصة أم المؤمنين رضي عنهم أجمعين.

- ومنها قوة الحافظة وشدة الشغف بمعرفة السنة وكثرة التردد على مجالس الرسول ﷺ، مع صغر في السن وطول في العمر، ويجتمع هذا في أبي سعيد الخدري، وفي جابر بن عبد الله الانصاري رضي الله عنهما.

ولسنا هنا بسبيل أن نحدثك عن المحدثين من الصحابة بتحليل وتفصيل،

وإنما هي إلمامة عجلى قصدنا بها أن نضع يديك على أسباب خاصة جعلت بعض الصحابة أكثر إحاطة واستظهارا للحديث من غيرهم.

وإنك لتستطيع أن تتخذ من هذه العوامل الخاصة ومن تلك العوامل العامة أسلحة علمية مرهفة، تقطع بها السنة الخراصين في الصحابة وترد بها كيدهم في نحرهم، وتبين في وضوح أن تحمل الأصحاب لما رووه من السنة ليس مستحيلا عليهم ولا بدعا فيهم، بل هو المنظور منهم والمؤمل فيهم، ما دامت دواعي الحفظ متوافرة فيهم كما رأيت، وعوامل الاستظهار الخاصة والعامة قائمة بهم على ما درست.

والحمد لله الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

(٥) تثبت الصحابة في الحديث

إن الناظر في تاريخ الصحابة يروعه ما يعرفه عنهم في تثبتهم أكثر مما يروعه منهم في حفظهم، لأن التثبت فضيلة ترجع إلى الأمانة الكاملة والعقل الناضج من ناحية، ثم هو في الصحابة بلغ القمة من ناحية أخرى، إذ كان تثبتا بالغا وحذرا دقيقا، وحيطة نادرة، وتحريا عميقا لكتاب الله تعالى وهدى رسوله ﷺ في كل ما يتصل بهما عن قرب أو بعد.

ولهذا التثبت النادر في دقته واستقصائه بواعث ودواع، أو أسباب وعوامل، يجعل بنا أن نقدمها إليك كأسلحة ماضية تنافح بها عن الكتاب والسنة، وعن الصحابة في روايتهم وأدائهم للكتاب والسنة.

- العامل الأول:

أن الله تعالى أمر في محكم كتابه بالتثبت والتحري، وحذر من الطيش والتسرع في الأنباء والأخبار بله القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، فقال سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِمَهَلَةٍ فَتُصْحِرُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾.

وكذلك نهى الله عن اتباع ما لا دليل عليه إلا أن تسمع الأذن أو ترى العين أو يعتقد القلب عن برهان، فقال عز من قائل: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾.

وقد عاب القرآن على من يأخذون بالظن فيما لا يكفي فيه الظن، فقال جل شأنه: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾، وقال عز اسمه:

﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ﴾ وقال ﷺ: «إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ، فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ».

- العامل الثاني:

ما سمعوه من الترهيب الشديد، ومن التهديد والوعيد، لمن يكذب على الله، ويفتري على رسوله ومصطفاه، قال سبحانه: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُوَ يُدْعَىٰ إِلَى الْإِسْلَامِ﴾، وقال جل جلاله: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ﴾.

ونقرأ في السنة النبوية أنه ﷺ قال: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»، وهو حديث مشهور، بل هو متواتر، وورد أنه قد رواه اثنان وستون صحابيا منهم العشرة المبشرون بالجنة، ولا يعرف حديث اجتمع عليه العشرة المبشرون بالجنة إلا هذا، ولا حديث يروى عن أكثر من ستين صحابيا إلا هذا. لقد سمع الصحابة هذه الترهيبات وأمثالها، وما أمثالها في القرآن والسنة بقليل، بل لقد سمع الأصحاب نهي رسول الله ﷺ عما دون الكذب وما كان أقل من التزيد، إذ حذرهم رواية الضعفاء والمدخولين فقال: «سَيَكُونُ فِي آخِرِ أُمَّتِي أَنَاسٌ يُحَدِّثُونَكُمْ مَا لَمْ تَسْمَعُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ، فَإِيَّاكُمْ وَإِيَّاهُمْ» رواه مسلم، بل حذرهم ﷺ رواية المجاهولين فقال: «إِنَّ الشَّيْطَانَ لَيَتَمَثَّلُ فِي صُورَةِ الرَّجُلِ، فَيَأْتِي الْقَوْمَ فَيُحَدِّثُهُمُ الْكَذِبَ، فَيَتَفَرَّقُونَ فَيَقُولُ الرَّجُلُ مِنْهُمْ: سَمِعْتُ رَجُلًا أَعْرِفُ وَجْهَهُ وَلَا أَعْرِفُ اسْمَهُ يُحَدِّثُ كَذَا وَكَذَا» رواه مسلم.

فهل يستبيح عاقل منصف لنفسه أن يقول: إن الصحابة الذين سمعوا هذه النصائح وتلك الزواجر عن التزيد والافتراء يقدمون على كذب في الكتاب والسنة، أو يقصرون في الثبوت والتحري والاحتياط في رواية الذكر الحكيم والهدي النبوي الكريم؟

- العامل الثالث:

أن الإسلام أمرهم بالصدق ونهاهم عن الكذب إطلاقاً، فقال سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾، وأنت خير بأن هذا الخطاب بهذه الصيغة في هذا المقام مع تقديم الأمر بالتقوى فيه إشارة إلى أن الصدق المأمور به من مقتضيات الإيمان ومن دعائم التقوى، ويفهم من هذا أن مَنْ كذب وافتري فسبيله سبيل من كفر وطغى، كما صرح سبحانه بذلك في قوله: ﴿إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكَذِبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَذِبُونَ﴾.

ويقول النبي ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِالصِّدْقِ فَإِنَّهُ مَعَ الْبِرِّ، وَهُمَا فِي الْجَنَّةِ، وَإِيَّاكُمْ وَالْكَذِبَ فَإِنَّهُ مَعَ الْفُجُورِ، وَهُمَا فِي النَّارِ» رواه ابن ماجه.

وعن صفوان بن سليم -رضي الله عنه- قال: قلنا يا رسول الله أيكون المؤمن جباناً؟ قال: «نَعَمْ»، قلنا: أيكون بخيلاً؟ قال: «نَعَمْ»، قلنا: أيكون كذاباً؟ قال: «لَا» أخرجه مالك.

فانظر إلى الحديث الأول كيف جعل الصدق هادياً إلى البر وإلى الجنة، وجعل الكذب هادياً إلى الفجور وإلى النار؟ ثم انظر إلى الحديث الثاني كيف اعتبر الكذب أفحش من الجبن والبخل؟ وأخرجه في هذه الصورة الشنيعة التي لا تجتمع هي والإيمان في نفس واحدة أبداً.

وستقضي العجب حين تعلم أن الرسول ﷺ بالغ في تقييح الكذب حتى في توافه الأشياء ومحقرات الأمور، استمع إليه ﷺ وهو ينهى عن الكذب في المزاح بهذه الطريقة الرادعة فيقول: «وَيْلٌ لِلَّذِي يُحَدِّثُ لِيَضْحَكَ مِنْهُ الْقَوْمُ فَيَكْذِبُ، وَيْلٌ لَهُ، وَيْلٌ لَهُ!» رواه أبو داود والترمذي، ثم استمع إليه ﷺ وهو

يتوعد من يكذب في منامه ويقول: «مَنْ كَذَبَ فِي حُلْمٍ كُفَّ أَنْ يَعْقِدَ بَيْنَ شَعِيرَتَيْنِ، وَلَيْسَ بِعَاقِدٍ بَيْنَهُمَا أَبَدًا».

قل لي -بربك- هل تلك الطبقة الأولى الممتازة التي سمعت ذلك وأضعاف ذلك بأذائها من فم رسولها، والتي اعتنقت الإيمان بعد البحث والنظر، واعتقدته طريقاً إلى سعادتها وعزها، والتي باعت أنفسها وأموالها لله بأن لها الجنة في نعيمها وخلودها، نقول: هل تلك الطبقة الكريمة ترضى بعد ذلك كله أن تترك رأسها، وتنكص على أعقابها، فتكذب على الله ورسوله؟ أو لا تتحرى الصدق في كتاب الله وسنة رسوله؟ ذلك شطط بعيد لا يجوز إلا على عقول المغفلين!

- العامل الرابع:

أن الصحابة -رضوان الله عليهم- كانوا مغرمين بالتفقه والتعلم، مولعين بالبحث والدرس، مشغوفين بكلام الله وكلام رسوله ﷺ، أما شغفهم بالقرآن فغني عن البيان، وأما شغفهم بالسنة فقد سبق في عوامل حفظ الصحابة للسنة مدى عنايتهم بالإقبال عليها، والاهتمام بقاء رسول الله ﷺ للتعليم منه والأخذ عنه.

وروى مكحول عن عبد الرحمن بن غنم أنه قال: حدثني عشرة من أصحاب رسول الله ﷺ قالوا: كنا ندرس العلم في مسجد قباء، إذ خرج علينا رسول الله ﷺ فقال: «تَعَلَّمُوا مَا شِئْتُمْ أَنْ تَعَلَّمُوا، فَلَنْ يَأْجُرَكُمْ اللَّهُ حَتَّى تَعْمَلُوا» رواه الدارمي موقوفاً على معاذ بسند صحيح.

أليس هذا الولوع بالكتاب والسنة من دواعي تثبتهم فيهما، كما هو من دواعي حفظهم لهما؟ لأن اشتهار الشيء وذيوهه ولين الألسنة به يجعله من الوضوح والظهور بحيث لا يشوبه لبس، ولا يخالطه زيف، ولا يقبل فيه دخيل.

- العامل الخامس:

يسر الوسائل لدى الصحابة إلى أن يتثبتوا ويقفوا على جلية الأمر فيما استغلق عليهم من الكتاب والسنة، وذلك لمعاصرتهم رسول الله ﷺ، يتصلون به في حياته، فيشفي صدورهم من الريبة والشك، ويريح قلوبهم بما يفيض عليهم من نور العلم وبرد اليقين.

أما بعد غروب شمس النبوة وانتقاله ﷺ إلى جوار ربه فقد كان من السهل عليهم أيضا أن يتصلوا بمن سمعوا بأذانهم من رسول الله ﷺ، والسامعون يومئذ عدد كثير وجم غفير، يساكنونهم في بلدهم، ويجالسونهم في نواديهم، فإن شك أحدهم في آية من كتاب الله أو خبر عن رسول الله أمكنه التثبت في يسر من عشرات سواه.

- العامل السادس:

شجاعة الأصحاب شجاعة فطرية، وصراحتهم صراحة طبيعية، نشؤا عليهما منذ حداثتهم وطبعوا عليهما بفطرتهم وبيئتهم، كأمة متبدية لا تعرف ختل الحضارة الملوثة، ولا تألف نفاق المدينة المذبذبة.

ثم جاء الإسلام فعزز فيهم هذا الخلق الفاضل، وزادهم منه، وبنى حضارته الصحيحة ومدنيته الطاهرة عليه بمثل ما سمعت في أصدق الحديث وخير الهدي، حتى لقد كان الرجل منهم يقف في وسط الجمهور يرد على أمير المؤمنين وهو يلقي خطاب عرشه ردا قويا صريحا خشنا، بل كانت المرأة تقف في بُهرة المسجد الجامع فتقاطع خليفة المسلمين وهو يخطب، وتعارض رأيه برأيها وتقرع حجته بحجتها فيما تعتقد أنه أخطأ فيه شاكلة الصواب، وأمير المؤمنين في الحالين يغتبط بهاتيك الصراحة، ويُسرُّ بتلك الشجاعة، ويعلن

اغتياباه بموقف ذلك العربي الخشن الذي رد عليه، كما يعلن رجوعه عن رأيه إلى رأي هذه السيدة التي حجته بين يديه، وما أمر عمر ببعيد عنكم، ولا بمجهول لكم، لا عند ولايته الخلافة وهو قائم يلقي خطاب عرشه، ولا عندما وقف على منبره ينهى عن التغالي في مهور النساء.

فهل يرضى العقل والمنطق أن تجرح هذه الأمة الصريحة القوية، وتتهم بالكذب، أو بالسكوت على الكذب في كلام الله أو في سنة رسول الله؟ ثم ألا يحملهم ذلك الخلق المشرق فيهم، على كمال الثبوت ودقة التحري، في كتاب الله وسنة رسول الله؟ «لقد أسفر الصبح لذي عينين».

- العامل السابع:

تكافل الصحابة تكافلا اجتماعيا فرضه الإسلام عليهم، فجعل عيونهم مفتحة لكل من يكذب على الله، أو يفترى على رسول الله، أو يخوض في الشريعة بغير علم، أو يفترى في الدين بغير حجة!

أجل لقد كان كل واحد منهم يعتقد أنه عضو في جسم الأمة، عليه أن يعاون المجموع في المحافظة على الملة، ويعتقد أنه لبنة في بناء الجماعة، عليه أن يعمل على سلامتها من الدخول والزلزل والافتراء والكذب، خصوصا في أصلي التشريع: كتاب الله، وسنة رسوله ﷺ.

وبين يديك الكتاب والسنة فاقراً فيهما - إن شئت - أدلة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تجدها كثيرة متآخدة تقرر ذاك التكافل الاجتماعي الإسلامي بين آحاد الأمة، بما لا يدع مجالاً لمفتر على الله، ولا يترك حيلة لحاطب ليل في حديث رسول الله.

استمع إلى كلام الحق وهو يحض على دعوة الخير وفضيلة النصيح، إذ

يقول سبحانه في سورة آل عمران: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (١٠٤) وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ (١٠٥) يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ﴿إِلَى أَنْ قَالَ جَلْ ذَكَرَهُ: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾.

وهكذا قدم الله الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على الإيمان به تنويهاً بجلالتهما، وإشارة إلى أن الإيمان بالله لا يصاب ولا يكون إلا بهما.

وتدبر قول الله تعالى في سورة المائدة: ﴿لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾ (٧٨) كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴿٧٩﴾.

ثم تأمل حكم الله على بني الإنسان جميعاً بأنهم غريقون في الخسران، إلا من جمع عناصر السعادة الأربعة، وهي الإيمان والعمل الصالح والتواصي بالحق والتواصي بالصبر، إذ قال سبحانه: ﴿وَالْعَصْرُ (١) إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ (٢) إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَّصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَّصَوْا بِالصَّبْرِ﴾.

سمع أصحاب رسول الله ﷺ ذلك، وشوفهوا به من فم رسول الله عن جبريل عن الله، ثم سمعوا بعد ذلك من كلام رسول الله أمثال ما يأتي:

(١) يقول ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَتَأْمُرَنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ، أَوْ لَيُوشِكَنَّ أَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ عِقَابًا مِنْهُ، ثُمَّ تَدْعُونَهُ فَلَا يُسْتَجَابُ لَكُمْ». رواه الترمذي بسند حسن.

(٢) وعن عبادة بن الصامت -رضي الله عنه- قال: «بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة في العسر واليسر، والمنشط والمكره، وعلى أثرة علينا،

وعلى ألا ننازع الأمر أهله، إلا أن تروا كفرا بواحا (أي: ظاهرا) عندكم من الله تعالى فيه برهان، وعلى أن نقول الحق أينما كنا لا نخاف في الله لومة لائم» رواه الشيخان.

فهل بعد هذا كله يعقل أن يعيث الصحابة أو يقرون من يعيث بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ؟!

- العامل الثامن:

تعويدهم الصدق وترويضهم عليه عملا كما أرشدوا إليه وأدبوا به فيما سمعت علما، وأنت خير بأن التربية غير التعليم، وأن العلم غير العمل، وأن نجاح الفرد والأمة مرهون بما ينهلان من رحيق التربية، وما يقطفان من ثمرات الرياضة النفسية والقوانين الخلقية.

أما العلم وحده فقد يكون سلاح شقاء ونذير فناء كما نرى ونسمع، ويا لهول ما نرى ونسمع!

ولقد أدرك الإسلام هذه الناحية الجليلة في بناء الأمم فأعارها كل اهتمام، وعني بالتنفيذ والعمل أكثر مما عني بالعلم والكلام، ولعلك لم تنس أنه ﷺ قال لمن يدرسون العلم في مسجد قباء تلك النصيحة الذهبية الحكيمة: «تَعَلَّمُوا مَا شِئْتُمْ أَنْ تَعَلَّمُوا، فَلَنْ يَأْجُرَكُمُ اللَّهُ حَتَّى تَعْمَلُوا».

ولعلك لم تنس أيضا أن الإسلام شرع عقوبة من أشنع العقوبات لمن اقترف نوعا من الكذب وهو قذف الأعراض، تلك العقوبة هي حد القذف الذي يقول الحق جل شأنه فيه من سورة النور: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا يَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةٌ أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾.

فتأمل كيف عاقب هذا القاذف الكاذب بالجلد ثمانين، ورد شهادته،

وحكم بأنه من الفاسقين، بل قال: ﴿أُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ أي: لا فاسق سواهم، ولا خارج عن حدود الدين والأدب إلا هم.

ثم شنّف مسمعيك بما يرويه أبو داود في سننه من أن عبد الله بن عامر قال: جاء رسول الله إلى بيتنا وأنا صبي صغير، فذهبت لألعب، فقالت أمي: تعالى حتى أعطيك، فقال ﷺ: «وَمَا أَرَدْتُ أَنْ تُعْطِيَهُ»، فقالت: تمر، فقال: «أَمَّا إِنَّكَ لَوْ لَمْ تَفْعَلِي لَكُتِبَتْ عَلَيْكَ كَذِبَةٌ».

تصور في هذه التربية السامية كيف أنه لم يسمح الرسول ﷺ لأم أن تعد طفلها الصغير وعدا غير صادق؟ بل سألها: ما الذي كانت تعطيه لو جاء؟ ثم قرر أنها لو خاست بعهدا هذا لكتبها الله عليها كذبة، وهكذا يكتفي بذكر كلمة «كذبة» في هذا المقام ردعا لها وزجرا، ومنه تعلم أن لفظ الكذب كان سوط عذاب يخيف الصحابة رجالا ونساء، وذلك لما يسمعون عنه من شناعة، ولما يعرفون فيه من بشاعة، ولما تأصل في نفوسهم من فضيلة الصدق وشرف الحق.

أبعد هذه التربية العالية يصح أن يقال: إن الصحابة يكذبون على الله ورسوله ولا يتثبتون؟ ألا إن هؤلاء من إفكهم ليهرفون بما لا يعرفون، ويسرفون في تجريح الفضلاء واتهام الأبرياء ولا يستحون، فويل لهم من يومهم الذي يوعدون!

- العامل التاسع:

القدوة الصالحة والأسوة الحسنة التي كانوا يجدونها في رسول الله ﷺ ماثلة كاملة، جذابة أخاذة، ولا يَعْزُبَنَّ عن بالك أن القدوة الصالحة خير عامل من عوامل التربية والتأديب، خصوصا بين نبي ومتبعيه، وأستاذ ومتعلميه،

ورئيس ومرءوسيه، وراع ورعيته.

وها نحن أولاء نرى علماء النفس والاجتماع، وأقطاب التربية والتعليم، وبناء الأخلاق والأمم، نراهم لا يزالون يتحدثون في القدوة الصالحة، ويوصون بالقدوة الصالحة، ويبحثون عن القدوة الصالحة، وذلك لمكانتها من التأثير والإصلاح، والتقويم والنجاح، في الأفراد والأمم على سواء.

ولم يعرف التاريخ ولن يعرف قدوة أسمى، ولا أسوة أعلى، ولا إمامة أسنى، من محمد ﷺ في كافة مناحي الكمال البشري، خصوصاً خلقه الرضي، وأدبه السني، ولا سيما صدقه وأمانته، وتحريه ودقته.

أجل، فقد كان مشهوراً بالصدق، معروفاً بالأمانة، حتى من قبل بعثته ورسالته، فكان إذا سار أشاروا إليه بالبنان، وقالوا: هذا هو الصادق، وإذا حكم رضوا حكومته، وقالوا: هذا هو الأمين.

وكانت هذه الفضائل المشرقة فيه من بواعث إيمان المنصفين من أهل الجاهلية به، ولقد اضطر أن يشهد له بها أعداؤه الألداء، كما آمن بها أتباعه الأوفياء.

فهذا أبو سفيان زعيم حزب المعارضة له يقر بين يدي قيصر الروم بصدق محمد، وأنهم لم يحفظوا عليه كذبة واحدة قبل رسالته، ويكاد يؤمن القيصر متأثراً في جملة ما تأثر بهذه الشهادة التي انطلق بها لسان ألد خصوم محمد يومئذ، ثم يقول في التعليق على كلام أبي سفيان والتنويه بصدق محمد عليه الصلاة والسلام: «ما كان (أي: محمد) ليذر الكذب على الناس ثم يكذب على الله»، والحديث طويل مشهور يرويه البخاري في صحيحه.

وهذا قائل قريش يقول للنبي ﷺ في معرض من المعارض: «إنا لا

نكذبك، ولكن نكذب ما جئت به»، وبسبب ذلك أنزل الله تعالى: ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾.

ومما يذكر بالإعجاب والفخر لنبي الإسلام ﷺ أنه عرض الإسلام على بني عامر بن صعصعة، وذلك قبل الهجرة، وقبل أن تقوم للدين شوكة، فقال كبيرهم: أرايت إن نحن تابعنك على أمرك، ثم أظهرك الله على من خالفك، أكون لنا الأمر من بعدك؟ فأجابه ﷺ بتلك الكلمة الحكيمة الخالدة: «الْأَمْرُ لِلَّهِ يَضَعُهُ حَيْثُ يَشَاءُ»، فقال له كبيرهم: أفُتُهدَفُ^(١) نحورنا للعرب دونك، فإذا أظهرك الله كان الأمر لغيرنا؟ لا حاجة لنا بأمرك!!

وهنا تتجلى سياسة الإسلام، وأنها سياسة صريحة مكشوفة، ورشيدة شريفة، لا تعرف اللف والدوران، ولا تعتمد الكذب والتضليل، كما تتجلى صراحة نبي الإسلام وصدقه وشرفه عليه الصلاة والسلام!!

نعم، لقد كان محمد في ضيق، يحتاج إلى أقل معاونة من عدو أو صديق، وهذا حي من أحياء العرب يستطيع أن يكتسبه ويتقوى به، ولكنه -عليه الصلاة والسلام- لا يستطيع أن يعد فيخلف، ولا أن يحدث فيكذب، ولا أن يعاهد فيغدر.

يسألونه أن يكونوا الخلفاء من بعده إذا أسلموا فيقول بملء فيه: «الْأَمْرُ لِلَّهِ يَضَعُهُ حَيْثُ يَشَاءُ»، ولو أنه قال: «إن شاء الله» مثلاً لدانوا له أجمعين، وأصبحوا من حزبه وجنده المسلمين.

مرحى مرحى لسياسة الإسلام وأخلاق نبي الإسلام!

(١) تهدف -بضم التاء- مضارع أهدف، بمعنى استهدف، وهو فعل لازم وإن كان رباعياً. انظر القاموس ولسان العرب وأساس البلاغة.

وإذا كانت هذه الأخلاق العليا هي منار القدوة للصحابة في رسول الله، فكيف لا يقتبسون من هذه الأنوار، ولا يضربون في حياتهم على هذه الأوتار؟ فضلا عن أن يقال عنهم: إنهم يكذبون أو لا يتحرون في كتاب الله وسنة رسوله الله، ﴿سُبْحَنَكَ هَذَا بُهْتَنٌ عَظِيمٌ﴾.

- العامل العاشر:

سمو تربية الصحابة على فضائل الإسلام كلها، وكمال تأديبهم بآداب هذا الدين الحنيف، وشدة خوفهم من الله، وصفاء نفوسهم إلى حد لا يتفق والكذب خصوصا الكذب على الله تعالى، والتجني على أفضل الخليفة صلوات الله وسلامه عليه.

يقول علماء الأخلاق والمشتغلون بعلم النفس وعلوم الاجتماع: إن الكذب جنائية قبيحة، لا يمكن أن يصدر إلا عن نفس ساقطة لم تتأدب، ولا يتصور أن يفشو إلا من شعب شاذ لم يتهذب.

ونحن إذا استعرضنا تاريخ الصحابة -رضوان الله عليهم- نشاهد العجب في عظمة تأديب الإسلام لهم، وتربيته إياهم تربية سامية جعلتهم أشباه الملائكة يمشون على الأرض، لا سيما ناحية الصدق والأمانة، والتثبت والتحري والاحتياط، وذلك من كثرة ما قرر القرآن فيهم لهذه الفضائل، ومن عناية الرسول بهم علما وعملا ومراقبة، حتى أصبحوا بنعمة من الله وفضل منطبعة نفوسهم على هذه الجلائل، متشبعة قلوبهم بمبادئ الشرف والنبل، تأبى عليهم كرامتهم أن يقارفوا الكذب أو يقاربوا التهجم، لا سيما التهجم على مقام الكتاب العزيز، وكلام صاحب الرسالة ﷺ.

قالت عائشة رضي الله عنها: «ما كان خلق أشد على أصحاب رسول الله

ﷺ من الكذب، ولقد كان رسول الله ﷺ يطلع على الرجل من أصحابه على الكذب، فما ينجلي من صدره حتى يعلم أنه أحدث توبة لله عز وجل» رواه مسلم في مقدمة صحيحه.

* عوامل أخرى:

إذا استعرضت بعض العوامل السابقة في حفظ الصحابة للسنة تجد منها عوامل صالحة أيضا لأن تكون دواعي لتبثهم في الكتاب والسنة، ولهذا أكتفي بالإشارة إليها دون إعادتها:

(١) فذكاء العرب، وقوة حوافظهم، وصفاء طبعهم، إلى آخر ما ذكرنا في العامل الثاني هناك، لا شك أنه داعية من دواعي تبثهم أيضا، لأن الشأن فيمن نشأ على هذه الصفات أن يكون واثقا مما حفظ، فلا يحتاج إلى تزيد، ولا يقع في تهجم.

(٢) وحب الصحابة لله ولرسوله عامل كذلك من عوامل التثبت، لأن المحب الصادق لا يقنع إلا بما يثق أنه كلام حبيبه من غير لبس ولا شك، ولا يرضى أن يفترى الكذب على حبيبه، ولا يقبل أن يتقول عليه أو يتهجم في كلامه، خصوصا إذا عرف أنه يكره ذلك منه (انظر العامل الرابع من عوامل الحفظ).

(٣) وموقف الصحابة في محراب الفصاحة والبيان، وعلو كعبهم في نقد الكلام، وكمال ذوقهم في إدراك إعجاز القرآن وبلاغة النبي عليه الصلاة والسلام، كل أولئك ييسر عليهم التثبت، ويهون عليهم أن يردوا ما ليس من كلام الله وكلام رسوله، ضرورة أنهم يدركون الفوارق البعيدة بين الأساليب الفاضلة والمفضولة، ويزنون كلامهم بموازينهم البلاغية الصادقة (انظر العامل

الخامس من عوامل الحفظ).

(٤) وعلم الصحابة بمنزلة الكتاب والسنة من الدين يجعلهم بلا شك يهتمون بالتثبت منهما والحيطة لهما (انظر العامل السابع من عوامل الحفظ).

(٥) واقتران الكتاب بالإعجاز، واقتران السنة ببعض المعجزات والغرائب، ثم ارتباط كثير من آيات القرآن ومن أحاديث الرسول بالحوادث والوقائع، كل أولئك مما يجعل النفوس تتوثق منهما، ولا تشتبه فيهما، ولا تقبل التزويد والكذب عليهما (انظر العامل الثامن والتاسع من عوامل الحفظ).

إذا جمعت هذه العوامل وأمثالها إلى العشرة المسطورة بين يديك رأيت بضعة عشر عاملا من الدواعي المتوافرة والأدلة القائمة على أمانة الصحابة وتثبتهم من الكتاب والسنة.

(٦) مظاهر هذا الثبوت

وهكذا تتصفح تاريخ الصحابة، وتقتفي آثارهم، فإذا هي شواهد حق على تغلغل فضيلة الصدق فيهم، وشدة نفورهم ونقاء ساحتهم من الكذب ومما يشبه الكذب.

هذا عمر - رضي الله عنه - يقول: «أحبكم إلينا ما لم نركم أحسنكم اسما، فإذا رأيناكم فأحبكم إلينا أحسنكم خلقا، فإذا اخترناكم فأحبكم إلينا أصدقكم حديثا».

وهذا علي - كرم الله وجهه - يقول: «أعظم الخطايا عند الله - عز وجل - اللسان الكذوب»، ويقول مرة أخرى: «إذا حدثتكم عن رسول الله ﷺ، فلا أن أخر من السماء أحب إلي من أن أكذب عليه».

وإن شئتم فاعجبوا من سعيد بن المسيب وهو أحد من رباهم الصحابة، كانت عيناه ترمضان حتى يبلغ الرمص خارج عينيه، فيقال له: لو مسحت عينيك، فيقول: «وأين قول الطبيب: لا تمس عينيك، فأقول: لا أفعل؟» والرمص: وسخ أبيض في مجرى الدمع مع العين.

وتدبروا ما رواه مسلم بسنده عن مجاهد قال: جاء بشير العدوي إلى ابن عباس فجعل يحدث ويقول: قال رسول الله ﷺ فجعل ابن عباس لا يأذن له (أي لا يسمع له بأذنه) ولا ينظر إليه، فقال: يا ابن عباس ما لي لا أراك تسمع لحديثي؟ أحدثك عن رسول الله ﷺ ولا تسمع! فقال ابن عباس: «إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلا يقول: قال رسول الله ﷺ ابتدرته أبصارنا، وأصغينا إليه بآذاننا، فلما ركب الناس الصعب والذلول لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف».

ومن هذا الورع البالغ والحذر الدقيق تخرج كثير من أكابر الصحابة عن الرواية والتحديث، فلم يسمع منهم إلا النزر اليسير، مع أن لديهم من رسول الله العَمَرُ الكثير.

يحدث ابن الزبير - رضي الله عنه - فيقول: قلت لأبي: ما لي لا أسمعك تحدث عن رسول الله ﷺ كما يحدث فلان وفلان؟ فقال: أما إنني لم أفارقه منذ أسلمت، ولكنني سمعته يقول: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» رواه البخاري وأبو داود.

وإذا كان هذا مظهرا من مظاهر حذرهم واحتياطهم للسنة النبوية، فماذا نقدر من مظاهر حذرهم واحتياطهم لكتاب الله العزيز؟ إنني أعتقد أنك إذا رجعت في علوم القرآن إلى أدلة نزول القرآن على سبعة أحرف، وإلى دستور أبي بكر وعثمان في جمع القرآن، تشاهد العجب العجيب في هذا الباب!

ومن مظاهر ثبت الصحابة في السنة، هذا الدستور الرشيد الذي وضعه أبو بكر - رضي الله عنه - لحمايتها، إذ جمع أصحاب رسول الله ﷺ وشاورهم في الأمر، فقرروا ما يأتي: أن ينظروا في الخبر، فإن كان متواترا أو مشهورا مستفيضا قبلوه، وإن كان خبر آحاد فحصوه، فإن خالف ما هو أوثق منه من متواتر أو مشهور زيفوه وردوه، وإن لم يخالف نظروا فيمن جاء به، فلا يقبلونه إلا ممن عرف بالعدالة والضبط، وإلا طالبوه بالتزكية من طريق آخر يشهد معه ويروي ما رواه، وبرغم هذا وذاك فقد التزموا التقليل من الرواية، لأن الإكثار مظنة الخطأ ومثار الاشتباه.

كذلك حداهم ورعهم وشدة خوفهم من الله أن يحصنوا حديث رسول الله بهذا الدستور الدقيق الرشيد، القائم على رعاية هذه القواعد الثلاث: النظر في الخبر، والنظر في المخبر، والإقلال من الرواية.

ورحم الله ابن الخطاب، فقد أخذ بالأسس التي وضعها أبو بكر لحياطة السنة، ثم بنى عليها وشمخ بها وزاد فيها، حتى تشدد مع الأمناء الموثقين، وضيق الخناق على الصحابة المكثرين، وحتى روي أنه حبس ثلاثة من مشاهير الصحابة سنة كاملة، وما نقم منهم إلا أنهم أكثروا الرواية.

وإذا صح هذا فهو درس قاس من الفاروق لعامة الشعب، في الاحتياط لأصول التشريع، والتبصر والتدقيق في الرواية تحملاً وأداءً، على حد قول الشاعر:

إِنِّي وَقَتْلِي سُلَيْكًا ثُمَّ أَعْقَلَهُ كَالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتِ الْبَقْرُ

ثم جاء دور عثمان وعلي، فخذوا حذو أبي بكر وعمر، إذ أوى الكتاب في كنفهما إلى ركن ركين وظل ظليل، وبقيت السنة في عهدهما رفيعة العماد قوية السناد.

حتى تلقاها بنو أمية على ما تركها الخلفاء، بيضاء مشرقة ليلها كنهارها، لولا ما جَدَّ من أحداث كبار خيف منها على حديث رسول الله أن يذهب بجلاله الدساسون والوضاعون، على نحو ما شرحنا في نشأة علم الحديث، مما دعا عمر بن عبد العزيز أن يعيد إلى السنة اعتبارها، وأن يعمل على ما يصونها ويضمن عزتها ومنعتها، فردد صدى جده عمر بن الخطاب في ضرورة حراستها وحمايتها، ولكن رأى أن يكون ذلك عن طريق الكتابة والنقش في السطور، بعد أن كان في العهد الماضي عن طريق الحفظ في القلوب والصدور. وبذلك انتقل الحديث النبوي إلى دور جديد سعيد، هو دور التأليف والكتابة والتقييد، مما كان له أبلغ الأثر في وصوله إلينا موزوناً بأدق موازين العلم والبحث الدقيق، والحمد لله على هذا الإلهام والتوفيق.

(٧) تحقيق في الموضوع

من المقرر في علم الأصول أن الله تعالى تعبدنا بقبول خبر الواحد الثقة والعمل به.

هذا هو الرأي الصحيح الذي كان عليه جمهور سلفنا الصالح من الصحابة والتابعين والفقهاء والمتكلمين، ولم يخالف إلا القدرية ومن تبعهم من أهل الظاهر.

هذا هو ما حققه علماؤنا مستدلين بدليلين اثنين:

الدليل الأول: ما تواتر واشتهر من عمل الصحابة بخبر الواحد في وقائع شتى لا تعد ولا تحدد.

منها ما تظاهر من الأخبار عن عمر -رضي الله عنه- في قصة المجوس أنه قال: ما أدري ما الذي أصنع في أمرهم؟ وقال: أنشد الله أمرئ سمع فيهم شيئاً إلا رفعه إلينا، فقال عبدالرحمن بن عوف: أشهد لقد سمعت رسول الله ﷺ يقول: «سُنُّوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ»، فأخذ الجزية منهم وأقرهم على دينهم. ومنها ما ورد من أن عمر -رضي الله عنه- رجع من سرغ لما بلغ أن الوباء تفشى في الشام، لحديث رواه عبدالرحمن بن عوف أن النبي ﷺ قال: «إِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ (أي بالوباء) فِي أَرْضٍ فَلَا تَقْرُبُوا عَلَيْهِ، وَإِذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ وَأَنْتُمْ بِهَا فَلَا تَخْرُجُوا فِرَارًا مِنْهُ»^(١).

(١) هذا الحديث من معجزات الإسلام، لأنه نوه بالحجر الصحي قبل أن تعرفه المدينة الحديثة ببضعة عشر قرناً.

ومنها ما صح عن عثمان -رضي الله عنه- أنه قضى في السكنى بخبر فريعة بنت مالك بعد أن أرسل إليها وسألها.

ومنها ما روي عن علي -رضي الله عنه- أنه قبل خبر الواحد مستظهما فيه باليمين، وقال قالته المشهورة: «كنت إذا سمعت من رسول الله ﷺ حديثا نفعتني الله بما شاء منه، وإذا حدثني غيره أحلفته، فإذا حلف صدقته، وحدثني أبو بكر وصدق أبو بكر قال: قال رسول الله ﷺ «مَا مِنْ عَبْدٍ يُصِيبُ ذَنْبًا...» الحديث.

قال الغزالي في المستصفى: «فكان (أي: علي) يحلف المخبر لا لتهمة بالكذب، ولكن للاحتياط في سياق الحديث على وجهه، والتحرز من تغيير لفظه نقلا بالمعنى، ولئلا يقدم على الرواية بالظن، بل بالسماع المحقق».

ومنها: ما اشتهر عن الصحابة في أخبار لا تحصي من الرجوع إلى عائشة، وأم سلمة، وميمونة، وحفصة، وزيد، وأسامة بن زيد، وغيرهم من الأصحاب رضوان الله عليهم أجمعين.

وعلى ذلك جرت سنة التابعين بعدهم، حتى قال الشافعي رحمه الله: «وجدنا علي بن الحسين -رضي الله عنه- يقول على أخبار الآحاد، وكذلك محمد بن علي، وجبير بن مطعم، ونافع بن جبير، وخارجة بن زيد، وسلمة بن عبد الرحمن، وسليمان وعطاء ابنا يسار، وطاوس، وعطاء، ومجاهد، وغيرهم رضي الله عنهم أجمعين».

وعلى ذلك جرى أيضا الفقهاء من غير نكير، إذ لو أنكر أحد لنقل واشتهر، لأنه مما تتوافر الدواعي على نقله واشتهاره، فثبت أن ذلك مجمع عليه من السلف.

الدليل الثاني: ما تواتر من إنفاذ رسول الله ﷺ أمراءه وقضاته وسعاته إلى الأطراف وهم آحاد، وكان يرسلهم لقبض الصدقات، وحل العهود وتقديرها، وتبليغ أحكام الشرع.

من ذلك تأميره أبا بكر سنة تسع على موسم الحج، وإنفاذه سورة براءة مع علي، وتحمله فسخ العهود والعقود التي كانت بينهم وبين النبي ﷺ. ومن ذلك توليته عمر على الصدقات، وتوليته معاذاً على اليمن في حكمها وقبض صدقاتها.

ومنه إنفاذ عثمان إلى أهل مكة في صلح الحديبية يتحمل من الرسول ويؤدي عنه، حتى إنه لما بلغه ﷺ أن قريشا قتلته قلق لذلك، وباع أصحابه بيعة الرضوان المذكورة في القرآن، وقال: «وَاللَّهِ لَئِنْ قَتَلُوهُ لَأُضْرِمَنَّهَا عَلَيْهِمْ نَارًا».

(٨) سؤال وجوابه

قد يقال بعد ما تقدم: كيف نوفق بين ما حققناه هنا من التعبد بقبول خبر الواحد والعمل به، وبين ما قررناه آنفا في دستور الخلفاء لحياطة السنة من عدم قبول خبر الواحد وحده كما جاءت بذلك أخبار تؤيده؟

منها: أن الجدة لما جاءت إلى أبي بكر تلتمس أن تورث قال: ما أجد لك من كتاب الله شيئا، وما علمت أن رسول الله ﷺ ذكر لك شيئا، ثم سأل الناس، فقام المغيرة وقال: «سمعت رسول الله ﷺ يعطيها السدس»، فقال: هل معك أحد؟ فشهد محمد بن مسلمة بذلك، فأنفذه لها أبو بكر وقبل الحديث، ولكن بعد تزكية محمد بن مسلمة للمغيرة، ولم يقبله من غير تزكية.

ومنها أن عمر رد حديث فاطمة بنت قيس أن النبي ﷺ لم يجعل لها نفقة ولا سكنى وقد طلقها زوجها ثلاثا.

ومنها ما روي عن أبي سعيد أن أبا موسى سلم على عمر من وراء الباب ثلاث مرات فلم يؤذن له، فرجع فأرسل عمر في أثره، وسأله: لم رجعت؟، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إِذَا سَلَّمَ أَحَدُكُمْ ثَلَاثًا فَلَمْ يُجِبْ فَلْيَرْجِعْ»، قال عمر: لتأتيني على ذلك بيينة، أو لأفعلن بك، فجاء أبو موسى منتقعا لونه ونحن جلوس، فقلنا: ما شأنك؟ فأخبرنا، وقال: فهل سمع منكم أحد؟ فقلنا نعم، كلنا سمعنا، فأرسلوا معه رجلا منهم، حتى أتى عمر فأخبره.

ومنها ما روي عن المغيرة بن شعبة أن عمر استشارهم في إملاص المرأة (يعني السقط) فقال المغيرة: «قضى فيه رسول الله ﷺ بغرة» (أي عتق رقبة،

عبد أو أمة) فقال له عمر: إن كنت صادقا فأت واحدًا يعلم ذلك، فشهد محمد ابن مسلمة أن رسول الله ﷺ قضى به، فقبله عمر وحكم به.

ومنها ما روي عن عثمان أنه توقف في بعض أحاديث الصدقات.

ومنها ما روي عن علي أنه قمع الناس عن رواية الغرائب وقال: حدثوا الناس بما يعرفون، ودعوا ما ينكرون، أتحبون أن يُكذَّبَ الله ورسوله؟

والجواب: أنه لا تعارض بين ما حققناه هنا وما قررناه هناك، بل إن هذه الروايات التي ردها الصحابة أو توقفوا فيها من أخبار الآحاد لم يكن سبب ردها والتوقف فيها كونها أخبار آحاد، إنما يرجع السبب إلى أحد أمرين:

أولهما: المبالغة في التحري والتثبت، تعليماً للناشئين الجدد في الإسلام أن يتحروا في الأخبار ويتثبتوا في السنة.

ثانيهما: عدم توافر بعض الشروط التي لا بد منها في قبول خبر الواحد، وهي العدالة والضبط والاتصال وعدم الشذوذ والعلة.

أما تلك الأنباء التي قبل فيها الصحابة خبر الواحد فقد توافرت فيها لديهم شروط القبول المذكورة، ولم يكن ثمة حاجة إلى التشدد والمبالغة تعليماً للناشئين في الإسلام، فلا تعارض إذن ولا تناقض.

وبما أننا نتكلم في الصحابة، وهم جميعاً عدول، فإن سبب الرد أو التوقف هنا لا يجوز أن يعلل بكذبهم وانتفاء عدالتهم، إنما يعلل بشيء آخر يرجع غالباً إما إلى مبالغة في التثبت والتحري لتعليم الناشئين في الإسلام، وحملهم من طريق القدوة الصالحة على رعاية هذا الواجب في السنة تحملاً وأداءً، وإما إلى مخالفة الخبر ما هو أوثق منه، وإما إلى الشك في ضبط الراوي.

ومعنى الضبط تيقظ الراوي وعدم غفلته في أكثر أوقاته، حتى يغلب على

الظن إصابته فيما يرويه، وإلا فلا تقبل روايته وإن كان عدلا، لعدم حصول الثقة بالخبر وقتئذ، ومعلوم أن ضبط الراوي لا يعرف إلا بالشهرة والاستفاضة، أو بموافقة الضابطين المعروفين باليقظة والإتقان.

على هذه المحامل يجب أن توجه تلك الأخبار التي طلب فيها أبو بكر وعمر شاهدا، والتي رد فيها عمر حديث فاطمة بنت قيس، والتي نهى عليُّ الناس فيها عن رواية الغرائب، والتي توقف فيها عثمان من أحاديث الصدقات، جمعاً بين الأدلة في ذلك كله، وسيأتيك قريباً ما يرفع النقاب عن تفاصيل بعض تلك الأخبار وظروفها المحيطة بها.

والخلاصة: أن الصحابة جميعاً عدول، وأن فضيلة الصدق والأمانة كانت متوافرة فيهم، معروفة لكل واحد منهم، وأن تثبتهم في رواية الحديث لم يكن ليجمع بهم إلى رفض خبر الواحد ورده مطلقاً، بل كانوا يقفون منه موقفاً حازماً، فإن توافرت فيه شروط الثقة من الاتصال والعدالة والضبط وعدم الشذوذ والعلة قبلوه وعملوا به، وإن انتفت هذه الشروط كلاً أو بعضاً رفضوه وردوه، وإن جهلوا حاله توقفوا فيه، وقد تتوافر شروط القبول ثم يتشددون مبالغة منهم في الاحتياط للسنة، وأخذاً للناشئين في الإسلام بهذه الحيلة.

أما جنوحهم إلى الإقلال من الرواية، فإنما كان لعدم حاجتهم أيامئذ إلى الإكثار، نظراً إلى قرب عهدهم بالنبي ﷺ ومعرفة سنته القولية والفعلية والتقريرية والوصفية.

يضاف إلى ذلك وفاء الكتاب والسنة المتواترة والمشهورة بحاجاتهم غالباً، ثم الحرص على تضيق دائرة الخلاف بين المسلمين بقدر الإمكان، كما يفهم هذا من قول الصديق - رضي الله عنه - حين استشار أصحابه في وضع

دستور للرواية بعد وفاة المصطفى ﷺ : «إنكم تحدثون عن رسول الله ﷺ أحاديث تختلفون فيها، والناس بعدكم أشد اختلافاً، فلا تحدثوا عن رسول الله ﷺ شيئاً، فمن سألكم فقولوا: بيننا وبينكم كتاب الله، فاستحلوا حلاله، وحرّموا حرامه».

أما إذا احتيج إلى خبر الواحد فإن الصحابة وعلى رأسهم الخلفاء الراشدون كانوا يأخذون به مع الحيطة، بل كانوا يتساءلون عنه ليهتدوا به فيما أشكل عليهم كما مر بين يديك عن كذب.

والله تعالى أعلم، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

(٩) دفع الشبهات الواردة في هذا المقام

للإسلام أعداء كثيرون، منهم المستشرقون ومن حطب في حبلهم من الملاحدة والمخدوعين، ولهؤلاء المستشرقين ولوع بكل ما يهدم الإسلام وأصوله وتعاليمه، ولهم مقدرة ساحرة في قلب الحقائق وتشويه الوقائع واستمالة القراء، وذلك بما يبذلون من جهود جبارة في البحث والاطلاع وحسن العرض والإخراج، يعاونهم على ذلك حكومات وشعوب تدر عليهم المال من غير حساب، واستعداد خاص لخدمة دولهم وأديانهم بالنيل من الإسلام ومقدساته في زعمهم.

ولو أن عدوانهم هذا جاء سافرا ظاهرا كعدوان المبشرين لأخذ الناس منهم حذرهم، ولم ينخدع جمهرة قرائنا بمؤلفاتهم وبحوثهم، لكنهم أحكموا الكيد فدخلوا لهذا العدوان من باب العلم، وتكلموا بلسان العلم، وألفوا ونشروا بعنوان خدمة العلم، وضاعف هذا المصاب أمران:

أولهما: أنهم نظموا الجيوش والفيالق التي جردوها لهذه الحرب، فوزعوا الأعمال على قاعدة التخصص، هذا يبحث في القرآن، وهذا في السنة، والثالث في تاريخ الإسلام، والرابع في فقه الحنفية، والخامس في فقه الشافعية، والسادس في التصوف، والسابع في ناحية واحدة من مثل هذه النواحي، وهلم. بذلك توافروا على الدرس والبحث، وعلى الإحاطة والتفنن، فإذا أراد أحدهم أن يعلن رأيا جمع له من هنا وهناك، وربط بين هذه المتفرقات بما يحب، وفهمها كما يشاء، راکبا متن الحذف والزيادة مرة، ومتن الاختصار والاقتصار

أخرى، ليستنتج من وراء هذه المقدمات المصنوعة ما شاء له الهوى والعدوان، فإذا جاء دور العرض على القراء لبس ملابس النساك والعباد، وأظهر أنه أمين العلم في الأرض والسماء، وخيل إلى قرائه أنه يطلب الحقيقة من حيث بدأت وإلى حيث انتهت، وأنه تجرد عن علومه ومعارفه وعقيدته، وتوسل بالشك لإدراك اليقين، ولو شاء لأعلن أنه تجرد عن نفسه أيضا.

ولكن مهما تبطن تظهره الأيام، لهذا ظهرت خيانة هؤلاء للعلم وعداوتهم للإسلام في مناسبات كثيرة، كشف عنها بعض المحققين المنصفين في الدراسة والبحث والحكم، وقلما تجد منهم مخلصا في بحثه أو معذورا في خطئه.

الأمر الثاني: أن الكثرة الغامرة من المفتونين بالمستشرقين لم يدرسوا الإسلام دراسة واسعة صحيحة، وقد حملوا هوى مضنيا لكل جديد وكل مجدد، ووجدوا من المستشرقين تفكيرا جديدا وأسلوبا جديدا وإخراجا جديدا، ثم رأوا أن المستشرقين يشيرون دائما إلى المصادر التي يستقون منها، ويتغنون دائما بحرية البحث ونزاهة النقد وسمو الغرض، فانخدعوا واثقين بهم، ولم يكلفوا أنفسهم البحث من ورائهم، بل ردّدوا صداهم وحملوا جراثيمهم، ثم نشروها بين تلاميذهم المسلمين وقرائهم، لأن المكيدة كما رأيت محكمة، وهؤلاء قومنا لم تكن فيهم مناعة إسلامية حتى يقفوا من أولئك موقف الدفاع والنضال، بل ولا موقف المحافظة والاستمسك وعدم الانخداع.

فمن واجبنا أن نكشف النقاب عن هذه الدسائس الرخيصة، ولو بنماذج صغيرة نذكرها على سبيل التمثيل، منها ما نقصه عليك:

الشبهة الأولى: يقولون: لو كان الصحابة عدولا، ما طلب بعض الصحابة من بعض دليلا على صدقه فيما يُحدّث، ولما كنا نجدهم بل نجد كبارهم لا

يعولون فيما يسمعون إلا على البينة، فهذا أبو بكر يطالب المغيرة بمن يشهد معه أن رسول الله ﷺ كان يعطي الجدة السدس، وهذا عمر يطالب المغيرة أيضا أن يأتي بشاهد على أن رسول الله ﷺ قضى في إملاص (أي إسقاط) الجنين بغرة: عبد أو أمة، ويطالب أبا موسى الأشعري ببينة على أن رسول الله ﷺ قال: «إِذَا سَلَّمَ أَحَدُكُمْ ثَلَاثًا فَلَمْ يُجَبْ فَلْيَرْجِعْ»، وهذا عثمان توقف في بعض أحاديث الصدقات، وهذا علي يستحلف من حدثه عن رسول الله ويقمع الناس قمعا عن رواية الغرائب، ونحو ذلك كثير مما يدل على أن الصحابة أنفسهم كان يضع بعضهم بعضا موضع النقد، ويشك بعضهم في بعض.

ونجيب عن هذه الشبهة بأن هذا الذي حدث من الصحابة وكبارهم لا يدل على الشك في عدالة الصحابة ولا على الريب في صدقهم، بقرينة ما سبق من الأدلة على تقرير عدالتهم وصدقهم وتثبتهم في مبحث حفظ الصحابة للسنة وتثبتهم منها، وبقرينة تلك الأخبار التي رويناها آنفا عن الخلفاء الراشدين وقبولهم خبر الواحد دون بينة ولا يمين، وبقرينة ما سجله التاريخ عنهم من توافر الثقة بينهم، فكان الصحابي إذا سمع من آخر حديثا لم يخالجه الشك في صدقه، وإذا تنازعوا كفى أن يقول قائلهم سمعت رسول الله ﷺ يقول في مثل هذا النزاع كذا أو يقضي فيه بكذا، وكان أحدهم يرفع إلى الرسول ما لم يسمعه من الرسول وإنما سمعه من أخيه الصحابي.

أخرج ابن سعد والطبراني بسند رجاله رجال الصحيح أن أنس بن مالك -رضي الله عنه- حدث بحديث، ف قيل له: أهذا سمعته من رسول الله ﷺ؟ فغضب وقال: «ما كل ما نحدثكم عن رسول الله ﷺ سمعناه منه، ولكن لم يكن يكذب بعضنا بعضا»، وروى أحمد بسند صحيح أن البراء بن عازب قال:

«ما كل الحديث سمعناه من رسول الله ﷺ، كان يحدث أصحابه عنه، وكانت تشغلنا رعية الأبل»، فهذا نضان صريحان في تصديق الصحابة بعضهم لبعض تصديقا لا ريب فيه ولا شك.

إذن فما حدث من كبار الصحابة هنا في التشدد والتوقف والرد لبعض الأخبار لا بد أن يكون مبنيًا على شيء آخر سوى تجريح الصحابة في عدالتهم، واتهامهم بالكذب، ووصمهم بفقدان الثقة فيما بينهم، وذلك للجمع بين الأدلة. وفي هذه الكلمات ننبئك بتأويل هذه الحوادث، لتقيس عليها الأشباه والنظائر، ولتخرج منها بتعليل عام، فأما طلب أبي بكر وعمر للشاهد في الأخبار السابقة، فيكشف سره ما صرحت به إحدى الروايات ونصها فيما رواه البخاري ومسلم أن أبا موسى استأذن على عمر ثلاثا فلم يؤذن له فرجع، فسأله عمر: ما منعك أن تأتيانا؟، فقال: إني أتيت فسلمت على بابك ثلاثا فلم ترد علي فرجعت، وقد قال رسول الله ﷺ: «إِذَا اسْتَأْذَنَ أَحَدُكُمْ ثَلَاثًا فَلَمْ يُؤْذَنَ لَهُ فَلْيَرْجِعْ»، فقال عمر: لتأتيني على هذا بالينة، فرجع أبو موسى إلى قومه مذعورا فأخبرهم الخبر، فقام معه أبو سعيد الخدري وشهد عند عمر بأنه سمع الحديث أيضا من رسول الله ﷺ، فقال عمر حينئذ: أما إني لم أتهمك ولكنه الحديث عن رسول الله ﷺ، وفي رواية: ولكنني أردت ألا يتجرأ الناس على الحديث عن رسول الله ﷺ، وفي رواية لمسلم: أن أبي بن كعب عاتب عمر على ذلك وقال له: لا تكن عذابا على أصحاب رسول الله ﷺ، فاعتذر عمر بأنه أراد أن يتثبت، وفي رواية أن عمر قال لأبي موسى: والله إن كنت لأمينًا على رسول الله ﷺ، ولكنني أحببت أن أتثبت.

فأنت ترى في هذه الرواية بوجوها شواهد مهمة:

أولها: تصريح عمر لأبي موسى بأنه أمين، وتأكيد هذا المعنى بمؤكدات يعرفها البلاغيون، ومعنى هذا أنه لم يطالبه بالبينه لتهمة ولا لريبة.

ثانيها: تصريح عمر بأن غرضه المبالغة في التثبت بدليل قوله: «ولكني أحببت أن أستثبت»، وهذه المبالغة حملة عليها جلالة شأن المحدث عنه بدليل قوله: «ولكنه الحديث عن رسول الله ﷺ»، فهذا من غلبة حال إجلاله لمقام الرسول وكل ما يتصل بالرسول.

ثالثها: سياسة هذه الأمة الفتية سياسة حازمة رشيدة فيما يرتبط بوجوب التحري والتثبت في أصل التشريع الثاني وهو السنة النبوية، وإعطاء درس عملي عن طريق القدوة الصالحة للناشئة الجديدة في الإسلام إزاء حديث خير الأنام، حتى إذا رأوا بأعينهم أن الحديث النبوي لا يقبل من الصحابة الذين توفي الرسول وهو عنهم راض إلا إذا أيده الدليل وزكاه الزميل أو عززته اليمين، هنالك يأخذون حذرهم في الرواية، ويبدلون وسعهم في دقة التحمل والأداء للسنة المطهرة، وذلك معنى قول عمر: «ولكني أردت ألا يتجرأ الناس على الحديث عن رسول الله ﷺ».

قال ابن حجر نقلاً عن ابن عبد البر ما نصه: «يحتمل أن يكون عنده (أي: عند عمر) من قرب عهده بالإسلام فخشي أن أحدهم يختلق الحديث عن رسول الله ﷺ عند الرغبة والرغبة طلباً للمخرج مما يدخل فيه، فأراد أن يعلمهم أن من فعل من ذلك شيئاً ينكر عليه حتى يأتي بالمخرج» اهـ.

ويحتمل أن يكون تثبت عمر بطلب الشاهد لا يقصد به المبالغة في التثبت كما أسلفنا، بل يقصد به أصل التثبت، لكن في اليقظة والضبط لا في العدالة والصدق، فأبو موسى كان معروفاً عند عمر وسائر الصحابة بعدالته وصدقه،

ولعله لم يكن معروفاً بيقظته وضبطه، وإن كان هو يقظاً ضابطاً في الواقع ونفس الأمر، وهذا لا يقدح في أبي موسى خصوصاً إذا لاحظنا أن الرواية كانت نادرة، وأن حاجتهم إليها كانت قليلة، وأن الرواة قليلون وقتئذ فأراد الشيخان أن يثبتا من ضبط الصحابي حين حدث كما هما مثبتان من صدقه وصلاحه وعدالته، لذلك طلبا منه الشاهد الذي يزيه.

ومثل هذا يقال في الإمام علي وطلبه اليمين من راويه، ولعلك لم تنس كلمة الغزالي آنفاً في المستصفى توجيهها لتحليف الإمام علي للمخبر الذي أخبره، إذ قال: «فكان يحلف المخبر لا لتهمة بالكذب، ولكن للاحتياط في سياق الحديث على وجهه، والتحرز من تغيير لفظه نقلاً بالمعنى، ولئلا يقدم على الرواية بالظن بل بالسمع المحقق» اهـ كلام الغزالي.

وأما توقف عثمان في بعض أحاديث فيحتمل أن يكون لمثل الاعتبارات السابقة، ويترجح أن يكون لأمر آخر هو مخالفة تلك الأحاديث لما هو أوثق منها عنده، عملاً بقانون الترجيح عند التعارض.

وأما قمع علي للناس عن رواية الغرائب، فيحتمل أن يكون مراده بالناس الناشئون في الإسلام ممن لم يتشرفوا بشرف الصحبة، ويحتمل أن يكون مراده النهي عن رواية ما يصادم القاطع من كتاب أو سنة أو دليل عقلي، وكأنه يلفت النظر بذلك إلى أنه لا بد من فحص المتن وعدم معارضته لما هو أوثق منه، ذلك الدستور الرشيد الذي وضعه الصحابة وانتهى إليه العلماء حتى اشترطوا في قبول الخبر عدم الشذوذ والعلة.

وهذا الوجه الثاني هو الأقرب المفهوم منه -كرم الله وجهه- حين نهى عن رواية الغرائب وقال: «حدثوا الناس بما يعرفون، ودعوا ما ينكرون أتحبون

أن يكذب الله ورسوله؟».

الشبهة الثانية: يقولون: مما يدل على أن بعض الصحابة كان مشكوكا في صدقه مغموزا في أمانته، ما روي عن فاطمة بنت قيس أن زوجها طلقها فبت طلاقها، فلم يجعل رسول الله ﷺ لها نفقة ولا سكنى، وقال لها: «اعْتَدِي فِي بَيْتِ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ فَإِنَّهُ رَجُلٌ أَعْمَى»، فردها أمير المؤمنين عمر قائلا: لا نترك كتاب ربنا وسنة نبينا بقول امرأة لا ندري أصدقت أم كذبت، حفظت أم نسيت، وقالت لها عائشة: «ألا تتقين الله...» إلخ.

ونجيب عن هذه الشبهة:

أولا: بأن ما نسب إلى عمر من قوله في هذه الرواية: «لا ندري أصدقت أم كذبت» لم يرد في كتاب من كتب السنة، إنما جاء في بعض كتب الأصول والفقه، ومثلك يعلم أن كتب الفقه والأصول ليست مرجعا يعول عليه في تحرير الروايات والأحاديث، ولقد أخطأ صاحب «مسلم الثبوت» في عزوه ذلك إلى الامام مسلم، فرواية مسلم ليس فيها هذه الكلمة، إنما اقتصرت كغيرها من روايات المحدثين على كلمة: «لا ندري أحفظت أم نسيت؟»، وأنت خير بأن الشك في حفظها ونسيانها لا يقدر في عدالتها وصدقها وإن قدح في قياسها واستنباطها كما يأتي، وشتان بين الاثنين.

ثانيا: أنه على فرض صحة رواية هذه الكلمة، فإنه يجب حمل الصدق فيها على الإصابة وحمل الكذب على الخطأ، فكأنه قال: لا ندري أأصابت أم أخطأت؟ واستعمال هذين اللفظين في هذين المعنيين سائغ إن لم يكن حقيقيا فمجازيا، بل لقد قال ابن حجر: إن أهل المدينة يطلقون الكذب على الخطأ، وروى الشافعي في كتابه الرسالة أن زيد بن ثابت قال لابن عباس: أتفتي أن

تصدر الحائض قبل أن يكون آخر عهدها بالبيت؟ فقال له ابن عباس: إما لا فسل فلانة الأنصارية: هل أمرها النبي ﷺ بذلك؟ فرجع زيد بن ثابت يضحك ويقول: ما أراك إلا قد صدقت.

ومعلوم أن زيدا ما كان يريد تكذيب ابن عباس، وما كان يشك في صدقه، فابن عباس علم من أعلام الفضل والطهر والنبل، أضف إلى ذلك أن زيدا ما كان يناقشه في رواية ولكن في فتوى، إذن فقول زيد: «ما أراك إلا قد صدقت»، يريد به: ما أراك إلا قد أصبت، أي: في الفتوى التي سألتك عنها.

وبمثل هذا التأويل تفسر الروايات التي جاء فيها لفظ الكذب منسوبا من بعض الصحابة لبعض، وهو تأويل متعين لا يجوز غيره بقرينة النصوص والأدلة الكثيرة القائمة على عدالة الصحابة وطهرهم ونقاء ساحتهم من الكذب وما يشبهه.

ثالثا: أن رد عمر لخبر فاطمة لم يكن مبنيًا على تكذيبها، إنما كان مبنيًا على معارضته لما هو أقوى منه من نصوص الكتاب والسنة، وهذا لا يجرح فاطمة في عدالتها وصدقها، بل يوجه بأنها حفظت في هذا الخبر أشياء وغاب عنها أشياء، حفظت ما ذكرت من أن الرسول لم يجعل لها نفقة ولا سكني وهي مطلقة طلاقا بائنا، ونسيت أن ذلك كان رخصة لها وحدها رعاية لظروفها المحيطة بها، والرخص لا يقاس عليها.

يحدثنا البخاري أن عائشة - رضي الله عنها - قالت: «أما إنه ليس لها (أي: لفاطمة) خير في ذكر هذا الحديث، إن فاطمة كانت في مكانٍ وحشٍ، فخيف على ناحيتها، فلذلك أرخص لها النبي ﷺ»، ومعنى هذا أن حكم الرسول لها بما حكم كان مبنيًا على رعاية ظروف وخصوصيات لفاطمة، فما كان ينبغي لها

ان تحدث به على أنه حكم عام، وذلك هو معنى قولها لها: «ألا تتقين الله»، أي: في سحب حكم الخاص على أفراد العام، ومعلوم أيضا أن هذه واقعة حال يتطرق إليها الاحتمال، ويسقط بها الاستدلال.

الشبهة الثالثة: يقولون: لو كان الصحابة عدولا ما رويوا تلك الأحاديث التي أثبت النقد العلمي الحديث بطلانها، وذلك مثل حديث البخاري ومسلم عن ابن عمر مرفوعا: «لَا يَبْقَى عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ بَعْدَ مِائَةِ سَنَةٍ نَفْسٌ مَنفُوسَةٌ»، فإنه يفهم منه الإخبار بانتهاء الدنيا بعد مائة سنة، ولم يحصل ذلك بشهادة التاريخ والحس والمشاهدة.

ونجيب على هذا:

أولا: بأن نقد متون الأحاديث من الناحية العلمية الصحيحة ليس كشفا ولا اختراعا انفرد به العصر الحديث أو العلم الحديث، بل هو أمر مقرر في دستور علماء الإسلام لوزن الأخبار وفحص الروايات من عهد الصدر الأول إلى يوم الناس هذا، فالفخر للإسلام وعلمائه الذين سبقوا إلى هذه المأثرة، بدليل أنهم حكموا برفض أحاديث كثيرة لا لضعف في أسانيدها ولكن لمخالفتها حكم العقل، أو لمصادمتها روح التشريع، بل ذهبوا إلى أبعد من هذا فحكموا بالوضع على أحاديث لمجرد أن في متونها ركاقة.

قال الحافظ ابن حجر: والمدار في الركاقة على المعنى، فحيثما وجدت دلت على الوضع وإن لم تضم إليها ركاقة اللفظ، لأن هذا الدين كله محاسن، والركعة ترجع إلى الرداءة، وقال أبو بكر بن الطيب: إن من جملة دلائل الوضع أن يكون الحديث مخالفا للعقل بحيث لا يقبل التأويل، ويلتحق به ما يدفعه الحس والمشاهدة، أو يكون منافيا لدلالة الكتاب القطعية والسنة المتواترة

والإجماع القطعي، أما المعارضة مع إمكان الجمع فلا، ومنها ما يصرح بتكذيب جمع المتواتر، أو يكون خبراً عن أمر جسيم تتوافر الدواعي على نقله بمحض الجمع ثم لا ينقله إلا واحد، ومنها الإفراط بالوعد الشديد على الأمر الصغير، أو الوعد العظيم على الفعل الحقيق. اهـ.

ومن أمثلة ما حكم العلماء بوضعه لهذا السبب ما رواه ابن الجوزي من طريق عبدالرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن جده مرفوعاً: «أن سفينة نوح طافت بالبيت سبعة، وصلت عند المقام ركعتين»، ومنها ما رواه محمد بن شجاع الثلجي مرفوعاً: «إن الله خلق الفرس فأجراها فعرقت، فخلق نفسه منها»، قال السيوطي في التدريب: هذا لا يضعه مسلم.

ولقد بلغت الدقة بعلمائنا مبلغاً كانت لهم فيه حاسة حدیثية يميزون بها الصحيح من الموضوع حتى قال ابن الجوزي: الحديث المنكر يقشعر منه جلد طالب العلم، وينفر قلبه.

ومن مفاخر الإسلام أن نصوص الكتاب والسنة تؤول وتصرف عن ظواهرها إذا خالفت هذه الظواهر الأدلة القطعية، وأن غير القاطع يرد إذا خالف القاطع ولا جامع، ولا ريب أنه ليس بعد هذا مطمع في تقديس العلم واحترام الدليل.

ولكن الذي نلفت النظر إليه هو ضلال كثير من أهل هذا العصر وأصحاب النقد الحديث في تفسيرهم العلم، وفي خلطهم ما هو علم بما ليس بعلم، وفي اشتباه المقررات اليقينية العلمية عليهم بالنظريات الظنية والفروض النظرية، ونشأ من هذا الهوى الذي أسموه علماً أن طعنوا في مقدسات الإسلام ومقرراته بغير استحياء، وحاولوا أن يبطلوا آيات القرآن وأحاديث الرسول بدون تريث

ولا تعقل، حتى أظهر الله آياته في الآفاق وفي أنفسهم، فصدّمهم العلم نفسه صدمة عنيفة غيرت رأيهم في كثير مما أنكروه، ومن ذلك حديث الذباب، وحديث تطهير ما ولغ فيه الكلب بالتراب، ﴿سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾ وقد يأتي لهذا مزيد بيان، ﴿وَأَصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِاللَّهِ﴾.

ثانياً: نقول لهؤلاء المفتونين: لقد تجنيتم على العلم نفسه حين حاولتم طعن الصحابة والمحدثين والمسلمين عامة بهذا الحديث، لأنكم حرفتم فيه الكلم عن مواضعه، وحذفت من الرواية شواهد صحتها، وكنتم كالذي زعم أن الله حرم الصلاة مستدلاً بقوله سبحانه: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ﴾ ساكتاً عن قوله عقبها: ﴿وَأَنْتُمْ سُكْرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾!

أجل، فإن هذه الرواية بنصها الكامل ما كانت لتسمح لأحد أن يشبهه في صحتها وصوابها، بل وإعجازها، وها هي ذي كما يرويه البخاري بسنده في كتاب الصلاة في باب السمر في الفقه والخير بعد العشاء: عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «أَرَأَيْتَكُمْ لَيْتَكُمْ هَذِهِ؟ فَإِنَّ عَلَىٰ رَأْسِ مِائَةِ سَنَةٍ لَا يَبْقَىٰ مِمَّنْ هُوَ الْيَوْمَ عَلَىٰ ظَهْرِ الْأَرْضِ أَحَدٌ»، فوهل الناس في مقالة رسول الله ﷺ إلى ما تحدثون من هذه الأحاديث عن مائة سنة، وإنما قال النبي ﷺ: «لَا يَبْقَىٰ مِمَّنْ هُوَ الْيَوْمَ عَلَىٰ ظَهْرِ الْأَرْضِ» يريد بذلك أنها تخرم ذلك القرن.

فهذا الحديث نص قاطع في أن من كان من صحابة رسول الله ﷺ على ظهر الأرض حين قال مقالته لا يعمر بعدها أكثر من مائة سنة، فلفظ «اليوم» في الحديث المذكور ثم تعليق ابن عمر عليه بالشرح الظاهر لم يشأ أولئك المشتهون الطاعنون أن يفتنوا له.

ولكن على رغم أنفهم صدق الحديث، وصدق الله ورسوله، فقد ثبت تاريخيا أن آخر الصحابة هو أبو الطفيل عامر بن واثلة، وقد مات سنة عشر ومائة، وهي رأس مائة سنة من مبدأ الوقت الذي حدث فيه الصادق المصدوق بهذا الحديث الشريف، الذي هو معجزة من معجزاته عليه الصلاة والسلام، وعلم من أعلام نبوته العالية المقام، والحمد لله في البدء وفي الختام.

المبحث السادس: في المتصدرين من الصحابة في الرواية

أصحاب رسول الله ﷺ كانوا - كما علمنا - أنشط الناس وأحرصهم على الهدى النبوي، يتعلمونه ثم يعلمونه، أو يتحملونه ثم يؤدونه.

ولكنهم كانوا يتفاوتون في هذا وذاك تفاوتاً كبيراً، تبعاً لاستعدادهم ومواهبهم، وطوعاً لظروفهم المحيطة بهم، فليس الذي عاش طويلاً مع الرسول كالذي عاش قليلاً، ولا من صاهره أو خدمه وقرب منه كالذي لم يتصل به عن طريق المصاهرة والخدمة والقرب، ولا من انقطع للتعلم والثقافة كالذي شغله الصفاق في الأسواق والسعي على الأرزاق، ولا من باركه الرسول ودعا له بالحفظ وعدم النسيان كالذي حرم هذا التبريك والدعاء، ولا من أوتي قوة الحافظة وموهبة الذكاء كالذي كان دون هذا وذاك، ولا من عمر واحتيج إلى ما عنده كالذي لم يعمر ولم يحتج إلى ما عنده.

أضف إلى ما ذكرنا أن الصحابي في العرف السائد هو من لقي النبي ﷺ مؤمناً به ومات على الإسلام، ولا ريب أن هذا التعريف ينظم في سلك الصحابة صبيان المسلمين الذين رأوا النبي صغاراً ولم يكونوا أهلاً للتحمل، كما ينظم فيهم آخرين رأوه ولم يجالسوه، أو لم يتحملوا منه ولم يرووا عنه.

لمثل هذه المفارقات اختلف الصحابة - رضوان الله عليهم - في رواية الحديث اختلافاً بعيداً، فمنهم من لم يرو له ولا حديث واحد، ومنهم من روي له الحديث والحديثان والثلاثة، ومنهم من زاد إلى العشرة والعشرين، ومنهم من تخطى هذا العدد إلى المائة والمائتين، وقليل منهم من بلغ الألف والألفين،

وأقل منهم من وصل إلى الآلاف.

وأنت خير بأن الصحابة كانوا جما غفيرا، لا يجمعهم كتاب حافظ، ولا يضبطهم سجل جامع، لتفرقهم في البلدان، وانتشارهم في كل مكان، روى البخاري في صحيحه أن سعد بن مالك قال في قصة تخلفه عن غزوة تبوك: «وأصحاب رسول الله ﷺ كثير، لا يجمعهم كتاب حافظ»، ذلك ما ترتاح إليه النفس ويسكن له الضمير، أما حصرهم في عدد معين فلا يخلو من حدس وتخمين.

ولهذا أبعد الحاصرون بعدا شاسعا، فأبو زرعة يقول: «قبض رسول الله ﷺ عن مائة ألف وأربعة عشر ألفا من الصحابة ممن روى عنه وسمع منه»، والرافعي يقول: «قبض رسول ﷺ والصحابة ستون ألف، ثلاثون ألفا بالمدينة، وثلاثون في قبائل العرب»، وبعضهم يقول: إن عدد الصحابة يبلغ اثني عشر ألفا أو يزيدون.

وأيا ما يكن عدد الصحابة فإن المترجم له منهم لا يزيد على أحد عشر ألفا إلا قليلا، كما جاء في كتاب «الإصابة» لابن حجر، بيد أن منهم من تكرر لسبب تعدد كناه، ومن تعدد اسمه واتحد مسماه.

وأنت خير بأن هذه الكثرة الغامرة والآلاف المؤلفة من شأنها أن تجعل المروي عن مجموعهم بحارا زاخرة، كما تجعل المروي عن الواحد منهم قلة في الغالب محدودة، لأن توزع المسؤولية في النشر والدعوة على عدد كبير يقلل نصيب الواحد على قدر تلك الكثرة، وذلك على حد القاعدة المعروفة في المواريث من أنه كلما كثر العدد قلت الأنصباء، يضاف إلى هذا قرب عهدهم من النبوة، وعدم حاجتهم إلى كثرة الرواية، ثم دستور الخلفاء القائم على

الإقلال منها ما دام الإكثار مظنة الخطأ.

لمثل هذه الاعتبارات تنظر إلى كبار الصحابة، فإذا الصديق أقل رواية وتحديثاً من ابن مسعود، لأن الصديق شغلته مهام الخلافة والدولة حتى إنه لم يرو له على جلالة شأنه إلا اثنان وأربعون ومائة حديث، أما ابن مسعود فلم يشغله شاغل الصديق، ولهذا روي عنه ما ينيف على سبعمائة حديث، والفاروق قد انفسح عهد خلافته أكثر مما انفسح لأبي بكر، لهذا روي له قريب من خمسمائة حديث، وعثمان قد ثقل عبء الخلافة عليه، واستقبل ما استقبل من الفتن والأحداث، لهذا لم يرو له إلا ستة وأربعون ومائة حديث، والإمام علي قد امتاز بخصوبة عقله، وبصلته الماسة بالرسول الأعظم، فلهذا كان ما روي له ستة وثمانين وخمسمائة حديث، على رغم ما صادف عهده من مشاكل لولاها لكان أكثر الأصحاب رواية وثروة في أداء السنة.

ولمثل تلك الاعتبارات أيضاً تنظر إلى صغار الصحابة وأحداثهم، فإذا المكثرون والمتصدرون في رواية السنة منهم وحدهم، ذلك لأن مشيختهم لم يعمرها بعد الرسول طويلاً حتى يحتاج الناس إلى ما عندهم، ولأن مهمات الدولة وشؤون الحكم كانت معقودة بهم دون صغارهم، أما الأحداث فقد عاشوا حتى اتسعت رقعة الإسلام، ودخل في دين الله أفواج من العرب والأعجم، وأصبح هؤلاء جميعاً في حاجة إلى معرفة سنة خير الأنام، فلا جرم أنه توجه إلى هؤلاء الأحداث من الصحابة ما لم يتجه إلى شيوخهم من وجوب النشاط في بث الحديث ونشره، ورواية السنة وأدائها، ولا جرم أنهم أدوا هذا الواجب حق أدائه، فكان منهم الرواة المبرزون والمحدثون المتصدرون.

وإنك لتستطيع أن تحكم بكثرة التحمل والأداء أو قلتها لأي صحابي

جليل على نسبة ما يتوافر له من عوامل هذا وذاك قلة وكثرة.

وتستطيع أن تجمل عوامل كثرة التحمل في: طول العمر، وعشرة الرسول ﷺ عن طريق الصحبة الخاصة أو الخدمة، وقرب الدار من منهل السنة، والتفرغ للتلقي والتعلم، وقوة الحافظة، وتوقد الذكاء، وحب الاطلاع، والظفر بتبريك الرسول ودعائه.

كما تستطيع أن تجمل عوامل كثرة الأداء في: طول العمر بعد الرسول، والتفرغ للنشر والدعوة، وعدم المشاغل والقواطع، وحاجة الناس إلى معرفة الحديث وهدى الرسول، وكثرة القاصدين للصحابي الراوي يأخذون عنه ويتلقون منه.

وفي ضوء هذه القاعدة يمكنك أن تحكم بأن من الصحابة من كثر تحمله وأداؤه، وهم جمهرة كبارهم وشيوخهم، ومنهم من قل تحمله وقل أدائه، وهم أحداثهم وصغارهم، ومنهم من كثر تحمله وكثر أدائه، وهم ثلة من هذا الشباب الطاهر توافر فيهم من عوامل التحمل والأداء شيء كثير.

وهذه الثلة الكريمة التي تبوأ مكان الصدارة في التحديث، وعقد لها لواء الزعامة في الرواية عددها سبعة: أبو هريرة، وعبد الله بن عمر، وأنس ابن مالك، وعائشة أم المؤمنين، وابن عباس، وجابر بن عبد الله، وأبو سعيد الخدري، رضي الله عنهم أجمعين.

وأعلم أننا نريد من المكثر والمتصدر من روي له أكثر من ألف حديث، لهذا لم نذكر ابن مسعود بينهم، فإن المروي له ثمانية وأربعون وثمانمائة حديث كما تقدم، ولا عبد الله بن عمرو، فإن المروي له اثنان وعشرون وسبعمائة حديث.

ولقد تابعنا في هذا الاصطلاح بعض المحققين حتى لقد أنشدوا في هذا شعرا يقول:

سَبْعُ مِنَ الصَّحْبِ فَوْقَ الْأَلْفِ قَدْ نَقَلُوا مِنْ الْحَدِيثِ عَنِ الْمُخْتَارِ خَيْرٌ مُضَرُّ
أَبُو هُرَيْرَةَ سَعْدُ جَابِرٌ أَنَسٌ صَدِيقَةُ وَابْنُ عَبَّاسٍ كَذَا ابْنُ عُمَرَ

وسنذكرهم بين يديك - إن شاء الله - لكن على ترتيب إكثارهم في رواية الحديث، والله وحده هو المستعان، ومنه الهداية وعليه التكلان.

(١) أبو هريرة رضي الله عنه

* اسمه وكنيته:

اشتهر - رضي الله عنه - بهذه الكنية شهرة واسعة، أسدلت الستار على اسمه، حتى اختلف في تعيين هذا الاسم على أربعة وأربعين قولاً، من أشهرها أنه كان في الجاهلية يدعى عبد شمس، ولما أسلم سماه الرسول عبد الرحمن. وكما اختلفوا في اسمه اختلفوا في اسم أبيه، أهو صخر أم غنم أم عائذ أم الأسود؟ أما أمه فهي أميمة بنت الحارث، وهو من دوس إحدى قبائل اليمن. وسبب تكنيته بأبي هريرة أنه كانت له هرة يحملها أو يحمل أولادها، كما حكى الترمذي عنه أنه قال: «كنت أرعى غنم أهلي، وكانت لي هرة صغيرة، فكنت أضعها بالليل في شجرة، وإذا كان النهار ذهبت بها معي فلعبت بها، فكنوني أبا هريرة».

* إسلامه وهجرته وتزعمه أهل الصفة:

أسلم وهو شاب في الثلاثين من عمره عام خير سنة سبع من الهجرة، فترك أهله وبلده وقدم المدينة مع النبي ﷺ حين رجوعه من خيبر، فسكن الصُّفَّةَ، وهي سقيفة في مؤخرة المسجد النبوي مع طائفة من أمثاله تزعمهم وكان هو عريفهم، وكان عددهم يزيد مرة وينقص أخرى، على حسب اختلاف الظروف والأحوال، فإذا كثر عدد الوافدين من الغرباء الذين ليس لهم مضيفون في المدينة زادوا، وإذا رحل الوافدون قلوا ونقصوا، وهذا هو سر تقدير بعضهم لهم بسبعين، وتقدير بعض آخر لهم بأربعمائة.

وكانت تغلب عليهم رقة الحال وقلة المال وقشف العيش، فلم يحضرهم من الأطعمة لوان، ولم يجتمع لأحدهم ثوبان، بل قال أبو هريرة عريفهم: «رأيت سبعين من أهل الصفة يصلون في ثوب واحد، فمنهم من يبلغ ركبتيه، ومنهم من يبلغ أسفل من ذلك، فإذا ركع أحدهم قبض عليه مخافة أن تبدو عورته».

ولا تظن أن هؤلاء كانوا قوما استحبوا التعطل والبطالة، وفضلوا أن يعيشوا عالة، كما يذهب إلى ذلك بعض المأفونين والمفتونين، فإن الإسلام يكره التعطل والبطالة، ولا يحب من أتباعه أن يعيشوا عالة، وما كان رسول الله ﷺ ليقر مثل هذا خصوصا في طائفة كبيرة كانت تقيم في مسجده الشريف، بل إن هؤلاء الأكرمين كانوا جيشا رابضا من جيوش الإسلام ينفرون مع أول داع للجهاد، وكانوا طلابا للعلم يشهدون كل درس من دروس رسول الله وكل عظة من عظاته، ثم كان منهم العاجز الضعيف والبائس المسكين والغريب المهاجر النازح الذي لا يستطيع ضربا في الأرض ولا سعيًا وراء الرزق، فكانت الصفة بالنسبة إلى أهلها أشبه بثكنة الجنود، ومدرسة الطلاب، وملجأ العجزة والبائسين.

وما عرف عنهم أنهم كانوا شحاذين يسألون الناس إلحافًا، بل كان الجاهل بحالهم يحسبهم أغنياء بسبب تعففهم، ولهذا استحقوا مدح الله تعالى بقوله: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا﴾.

* همة أبي هريرة في طلب العلم:

كان أبو هريرة كبير الهمة في طلب العلم، ودراسة الكتاب والسنة ووعي هدي الرسول ﷺ، ترك من أجل هذا الغرض النبيل أهله ومسكنه وبلده، بل ترك الدنيا كلها وفرغ نفسه من مشاغلها، وقاسى في هذا السبيل شدائد تنقطع دونها أعناق الرجال، حتى لقد روى البخاري عنه أنه قال: «والله الذي لا إله إلا هو، إن كنت لأعتمد على الأرض بكبدي من الجوع، وأشد الحجر على بطني»، وقال: «ولقد رأيتني أصرع بين منبر رسول الله ﷺ وحجرة عائشة، فيقال: مجنون، وما بي جنون، وما بي إلا الجوع».

كذلك يحدث عن نفسه أبو هريرة فيكشف لنا عن نفس حرة متفانية في الله والدين والعلم، ولكن يأبى المستشرقون والمفتنون بهم إلا أن يقلبوا لأبي هريرة ظهر المجن، ويحملوا كلامه على غير محمل، فيتهموه بأنه كان مصابا بداء الصرع، ليصلوا من وراء ذلك إلى زعزعة الثقة به وبتحديثه، غافلين في هذا الاتهام عن كل اعتبار كريم فيه حتى عن قوله الصريح: «وما بي جنون، وما بي إلا الجوع».

على أن هذا الجوع الجائح كان محنة شاملة اشترك فيها سائر أهل الصفة، روى أبو نعيم في الحلية عن فضالة بن عبيد قال: «كان رسول الله ﷺ إذا صلى بالناس يخر رجال من قامتهم في صلاتهم لما بهم من الخصاصة، وهم أصحاب الصفة، حتى يقول الأعراب: إن هؤلاء مجانين».

لم يقنع أبو هريرة بما أخذ عن رسول الله ﷺ أخذا مباشرا، بل كان منهوما لا يشبع، فروى عن كثير من أجلاء الصحابة، منهم أبو بكر وعمر، والفضل بن العباس، وأبي بن كعب، وأسامة بن زيد، وعائشة أم المؤمنين، رضوان الله عليهم أجمعين.

* عبادته:

ولقد ضم أبو هريرة إلى همته في الدرس والبحث همة أخرى في العبادة، وتهذيب النفس، والإقبال على الله، والعمل بالكتاب والسنة.

أخرج ابن سعد عن عكرمة أن أبا هريرة كان يسبح كل يوم اثني عشر ألف تسبيحة، ويقول: «أسبح بقدر ذنبي»، وأخرج أحمد عن أبي عثمان النهدي قال: «تضيفت أبا هريرة سبعا، فكان هو وامراته وخادمه يقتسمون الليل أثلاثا، يصلي هذا ثم يوقظ هذا»، ونقل ابن حجر عن الجريري عن أبي نضرة عن رجل من الطفاوة قال: «نزلت على أبي هريرة، فلم أدرك من الصحابة رجلا أشد تشميرا، ولا أقوم على ضيف منه».

* أخلاقه:

ولقد كان -رضي الله عنه- نزيها عيوفا عن الدنيا عزيز النفس، روى عبد الرزاق وأبو نعيم عن ابن سيرين أن عمر استعمل أبا هريرة على البحرين فقدم بعشرة آلاف، فقال له عمر: استأثرت بهذه الأموال فمن أين لك؟ قال: خيل نتجت، وأعطية تتابعت، وخراج رقيق لي، فنظر عمر فوجدها كما قال أبو هريرة، ثم دعاه ليستعمله فأبى، فقال عمر: لقد طلب العمل من هو خير منك، فقال: من؟ قال: يوسف بن يعقوب عليهما السلام، فقال أبو هريرة: إنه يوسف نبي الله ابن نبي الله، وأنا أبو هريرة بن أميمة، فأخشى ثلاثا واثنين، فقال عمر: أفلا قلت: خمسا؟ قال: أخشى أن أقول بغير علم، أو أقضي بغير حكم، وأن يضرب ظهري، ويشتم عرضي، وينزع مالي.

* فتوح الله عليه:

ولقد فتح الله على أبي هريرة فتوحا كان مضرب المثل ومثار الإعجاب،

بل كان مبعث شكوك لبعض الناس في صدق أبي هريرة وتحريره وتثبته مما يرويه، ولكن من نظر بإنصاف إلى تاريخه لم يكن للشك عليه من سبيل.

فها هو ذا يبيع الدنيا وحظوظها ومتعها في طلب العلوم الدينية والسنة المحمدية بالمباشرة وبالواسطة، ولا ريب أن العلم بالتعلم، ثم ها هو ذا يجاهد نفسه في الله، ويروضها على فضائل الإسلام والإقبال على مرضي الله، وأنت تعلم أن العمل بالعلم يزيكه، «وَمَنْ عَمِلَ بِمَا عَلِمَ أَوْرَثَهُ اللَّهُ عِلْمَ مَا لَمْ يَكُنْ يَعْلَمُ».

ثم ها هو ذا يتحرق شوقاً إلى المزيد من فتوح الله عليه بسعة العلم وقوة الحفظ، فيسأل الله ويضرع إليه أن يهبه علماً لا ينسى والرسول ﷺ يؤمن على دعائه، ثم لم يكفه ذلك بل شكا إلى الرسول فعاونه وأظهر الله فيه آيته.

روى البخاري ومسلم والنسائي عن أبي هريرة قال: إنكم تزعمون أن أبا هريرة يكثر الحديث عن النبي ﷺ، إني كنت أمراً مسكيناً صحبت رسول الله ﷺ على ملء بطني، وكان المهاجرون يشغلهم الصفق في الأسواق، وكانت الأنصار يشغلهم القيام على أموالهم، فحضرت من الرسول ﷺ مجلساً فقال: «مَنْ يَسْطُرْ رِدَاءَهُ حَتَّى أَقْضِيَ مَقَالَتِي ثُمَّ يَقْبِضَهُ إِلَيْهِ فَلَنْ يَنْسَى شَيْئاً سَمِعَهُ مِنِّي»، فبسطت بردة عليّ حتى قضى حديثه ثم قبضتها إليّ، فوالذي نفسي بيده ما نسيت منه شيئاً بعد.

بهذا يحدث أبو هريرة ويرد على من اتهمه بالإكثار، ويذكر أن هناك سرا خفياً وعاملاً إلهياً في حفظه ووعيه، وأن هذا علم من أعلام النبوة، ولكن أعداء الإسلام وأذialهم يأبون إلا أن يطعنوا هذا الحديث بالوضع، كأن بينهم وبين أبي هريرة ثأراً، وكأن بينهم وبين الصحابة ترة، ﴿وَمَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِنْ

يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا ﴿١٠﴾

وروى النسائي أن رجلا جاء إلى زيد بن ثابت فسأله عن شيء، فقال: عليك أبا هريرة، قال: بينما أنا جالس وأبو هريرة وفلان في المسجد ذات يوم ندعو الله ونذكره، إذ خرج علينا النبي ﷺ حتى جلس إلينا فسكتنا، فقال: «عُودُوا لِلَّذِي كُنتُمْ فِيهِ»، قال زيد: فدعوت الله أنا وصاحبي قبل أبي هريرة، وجعل رسول الله ﷺ يؤمن على دعائنا، ثم دعا أبو هريرة فقال: اللهم أني أسألك ما سألك صاحبائي، وأسألك علما لا ينسى، فقال رسول الله ﷺ: «آمين»، فقلنا: يا رسول الله ونحن نسأل الله تعالى علما لا ينسى، فقال: «سَبَقَكُمْ بِهَا الْغُلَامُ الدَّوْسِيُّ».

وصدق رسول الله، فقد سبق الغلام الدوسي، وصار سجلا جامعا وكتابا حافظا للكثير الطيب من السنة، حتى كان أكثر الصحابة تحديثا ورواية على رغم قصر المدة التي قضاها بعد إسلامه مع النبي ﷺ، إذ أسلم سنة سبع من الهجرة والرسول توفي على رأس السنة الحادية عشرة كما هو معلوم، ولكن الفتوحات العلمية لا يصح أن تقاس أبدا بمقياس الأيام والسنين، إنما تقاس بالجد والشغف والإقبال والتوفيق، ورُبَّ شهر واحد، بل رُبَّ يوم واحد، مليء بالجد والعمل والتوفيق، يكون أجدى على الإنسان والإنسانية وعلى العلم والدين من آلاف الأيام والسنين المجردة من عوامل الجد والعمل والتوفيق.

ومن كان في شك من هذا فليقارن مقارنة قريبة بين اثنين أحدهما يافع صغير انقطع سنة واحدة لحفظ القرآن الكريم، وثانيهما شيخ عجوز كبير لم ينقطع هذا الانقطاع لهذا الغرض العظيم، لا ريب أن الثاني لا يكون شيئا مذكورا في حفظه للقرآن بجانب الأول، وإن كان يكبره بعشرات السنين.

* جلالة قدره والثقة به وشهادة الأئمة له:

ومما يدل على جلالة قدر أبي هريرة - رضي الله عنه - أن جمعا كبيرا من الصحابة والتابعين رووا عنه، وأخذوا السنة منه.

فمن الصحابة: ابن عمر، وابن عباس، وجابر، وأنس، وواثلة بن الأسقع، ومن التابعين: سعيد بن المسيب، وعبد الله بن ثعلبة، وعروة بن الزبير، وقبيصة بن ذؤيب، وسليمان الأغر، وسليمان بن يسار، وعراك بن مالك، وسالم بن عبد الله بن عمر، وأبو سلمة وحميد ابنا عبد الرحمن بن عوف، ومحمد بن سيرين، وعبد الرحمن بن هرمز، وعبد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، وعطاء بن أبي رباح، وعطاء بن يسار.

ولقد بلغ من وثوق الصحابة به وبتحديته أن بعض أعلامهم كان يحيل السائلين عليه، ودونك الحديث الأنف عن زيد بن ثابت كيف أحال فيه السائل، وعلل فضل أبي هريرة ذاك التعليل الظاهر.

وروي عن عمر أنه قال لأبي هريرة: «إن كنت لألزمنا لرسول الله ﷺ، وأحفظنا لحديثه»، وحسبك هذه الشهادة من فاروق هذه الأمة.

وقال أبي بن كعب: «إن أبا هريرة كان جريئا على أن يسأل رسول الله ﷺ عن أشياء لا يسأله عنها غيره».

وقال الشافعي: «أبو هريرة أحفظ من روى الحديث في دهره».

وقال أبو نعيم: «كان أبو هريرة أحفظ الصحابة لأخبار رسول الله ﷺ، ودعا بأن يحبه إلى المؤمنين، فكل مؤمن محب لأبي هريرة».

وقال ابن حجر: «أجمع أهل الحديث على أنه أكثر الصحابة حديثا»، وقال بعد أن ساق قصة الثوب السابقة: «والحديث من علامات النبوة، فإن أبا

هريرة كان أحفظ للأحاديث النبوية في عصره».

*** ما روي عنه:**

بلغ مجموع ما روي عنه أربعة وسبعين وثلثمائة وخمسة آلاف حديث، اتفق الشيخان على خمسة وعشرين وثلثمائة منها، وانفرد البخاري بتسعة وسبعين، وانفرد مسلم بثلاثة وتسعين، والباقي رواه غير الشيخين على خلاف في هذه الأعداد.

ومع هذه الكثرة فيما روي عنه فإنه لم يحدث بكل ما سمع، بل حدث بما احتج إليه فقط خروجاً من عهد كتمان العلم، كما قال: «ولولا آيتان في كتاب الله ما حدثت: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ﴾...» إلى آخر الآيتين.

ثم بقي لدى أبي هريرة علم مخزون لم يحتج الناس إليه، وقال هو فيه: «حفظت من رسول الله ﷺ خمسة أجرب، فأخرجت منها جرابين، ولو أخرجت الثالث لرجموني بالحجارة» رواه أبو نعيم في الحلية.

*** مرضه ووفاته:**

أخرج ابن أبي الدنيا بسند صحيح عن أبي سلمة بن عبد الرحمن قال: دخلت على أبي هريرة، وهو شديد الوجع فاحتضته وقلت: «اللهم اشفِ أبا هريرة»، فقال: «اللهم لا ترجعها»، قالها مرتين، ثم قال: «إن استطعت أن تموت فمت، فوالذي نفسي بيده ليأتين على الناس زمان يمر الرجل على قبر أخيه فيتمنى أنه صاحبه».

وأخرج أبو القاسم بن الجراح في أماليه عن أبي هريرة قال: «إذا مت فلا تنوحوا علي، ولا تتبعوني بمجمرة، وأسرعوا بي».

وأخرج أحمد والنسائي بسند صحيح عن عبدالرحمن بن مهران عن أبي هريرة أنه قال حين حضره الموت: «لا تضربوا علي فسطاطا، ولا تتبعوني بمجمرة، وأسرعوا بي».

ثم توفي -رحمه الله- سنة سبع وخمسين للهجرة على معتمد الأقوال، وعمره يومئذ سبع وسبعون سنة، بعد أن مكث سبعة وأربعين عاما من إسلامه يأخذ من السنة ويعطي، ويتلقى ويروي، ويتعلم ويعلم، في نشاط تنقطع دونه الرقاب، ومثابرة تصل به إلى أن يقع على الأرض من الجوع والإعياء، وتضحيات بأهله ووطنه وماله وحظوظه ومتع حياته، وبركات من الرسول تجلت له في قصة ثوبه وتأمينه على دعائه، رضي الله عنه وأرضاه، وجعل الجنة منقلبه ومثواه، آمين.

* دفع الشبهات الواردة على أبي هريرة رضي الله عنه:

نتقل بك بعد ما تقدم من هذه الترجمة الغنية الحافلة بالجلال إلى دفع شبهات لفقها أعداء الإسلام على هذا الرجل العظيم والصحابي الجليل، لتعرف كيف تصول وتجول في مثل هذه الميادين، ولترى إلى أي حد بلغ المستشرقون وأذئابهم في تعصبهم وعنادهم، وعداوتهم للإسلام، وخيانتهم للعلم، وتجنيتهم على الحقائق التاريخية.

- الشبهة الأولى: يقولون: إن أبا هريرة كان مداعبا مازحا، يريدون بذلك أن يزعموا الثقة بكلامه، ويطعنوا في صدق حديثه.

والجواب أن المزمع على نوعين: نوع ساقط سخيף ماجن، يجرح صاحبه في عدالته وشرفه وصدقه، ونوع آخر شريف عفيف، ليس فيه كذب ولا إسفاف، وصاحبنا العظيم أبو هريرة كان مزاحه من هذا النوع العالي الذي صدر

ويصدر مثله من عظماء العالم قديما وحديثا، فيدل على رقة الشعور، وخفة الروح، وبراعة الترفيه، ونبيل الغرض، وحسبك أن تعرف أن أفضل الخليفة صلوات الله وسلامه عليه كان يمزح ولا يقول إلا حقا.

وهاك مثالين من تطرف أبي هريرة وسموه في مزاحه:

المثال الأول: روى أبو نعيم بسنده عن أبي عثمان النهدي أن أبا هريرة كان في سفر، فلما نزلوا وضعوا السفرة وبعثوا إليه وهو يصلي، فقال: إني صائم، فلما كادوا يفرغون جاء فجعل يأكل الطعام، فنظر القوم إلى رسولهم فقال: ما تنظرون؟ قد والله أخبرني أنه صائم، فقال أبو هريرة: صدق، إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «صَوْمُ شَهْرٍ رَمَضَانَ وَصَوْمُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ صَوْمُ الدَّهْرِ»، وقد صمت ثلاثة أيام من أول الشهر، فأنا مفطر في تخفيف الله، صائم في تضعيف الله.

انظر مليا في هذا المثال تجد أبا هريرة لم يكذب فيه كذبة، وإنما جنح إلى المعارض، «وَأَنَّ لَكُمْ فِي الْمَعَارِضِ لَمَنْدُوحَةً عَنِ الْكَذِبِ» فهو لم يرد بقوله: «إني صائم» إلا معنى أن له ثواب الصائم، كما يدل عليه قوله بعد سوقه الحديث الآنف: «فأنا مفطر في تخفيف الله، صائم في تضعيف الله».

ثم إن هذا المزح العالي وصل به إلى غرضين شريفيين: أحدهما: أن يتركوه يتم ما يريد من الصلاة، ثانيهما: إفهامهم حكما من أحكام الإسلام، وتحريضهم على هداية من هدايات الرسول بتلك الطريقة المشوقة البارعة.

المثال الثاني: يحدث ثعلبة بن أبي مالك القرظي أن أبا هريرة أقبل في السوق يحمل حزمة حطب، وهو يومئذ خليفة لمروان، فقال: أوسع الطريق للأمير يا ابن أبي مالك، فقلت له: يكفي هذا؟، فقال: أوسع الطريق للأمير

والحزمة عليه، أفلا ترى في هذا الحادث الظريف أنه عظة بالغة، وقدوة صالحة، يرسمها أبو هريرة للأمرء والحكام، فيعلمهم كيف يسعون على المعاش ولا يترفعون؟ وكيف يعملون ولا يتبطلون؟ وكيف ينتزلون إلى مستوى الرعية ولا يتكبرون؟ هكذا يعلن أبو هريرة في أسلوبه الفكاهة وعرضه المرح، ﴿وَلَكِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾.

- الشبهة الثانية: يقولون: إن أبا هريرة روى حديث: «مَنْ حَمَلَ جَنَازَةً فَلْيَتَوَضَّأْ»، فلم يأخذ ابن عباس بخبره، وقال: لا يلزمنا الوضوء في حمل عيdan يابسة، يريدون بذلك أن أبا هريرة لم يكن موضع ثقة عند أمثال ابن عباس من الصحابة.

ونجيب على هذه الشبهة:

أولاً: بأن هذا الحديث لا يوجد بنصه المذكور في كتاب من كتب الأحاديث المعول عليها، نعم يوجد في كتاب «مسلم الثبوت»، لكنه كتاب أصول لا يصح أن يعتبر مرجعاً في علم الحديث، فقد يتساهل الأصوليون وأشباههم في ذكر أحاديث لا أصل لها أو يكون لها أصل ضعيف، لأن نقد الأحاديث لا يدخل في دائرة صناعته.

ثانياً: أن الموجود في بعض كتب الحديث غير هذا، فقد رواه الترمذي عن أبي هريرة بإسناد حسن موقوفاً ومرفوعاً، لكن بلفظ: «مَنْ غُسِّلَ الْغُسْلُ، وَمَنْ حَمَلَ الْوُضُوءَ»، وحكى أنه لم يتفرد أبو هريرة بروايته، بل رواه علي وعائشة أيضاً، ولم يذكر أثراً لرد ابن عباس عليه، ولو ثبت لنقل الترمذي هذا الرد كما نقل غيره.

ثالثاً: على فرض صحة رد ابن عباس عليه، فليس هذا بتكذيب لأبي

هريرة ولا بتشكك في خبره بل هو مخالفة له في أمر اجتهادي نظري، هو فهم الحديث وفقهه والاستنباط منه، فأبو هريرة يذهب إلى وجوب الوضوء من حمل الميت، وابن عباس يرى أن الدليل لا يدل على الوجوب، بدليل قوله: «لا يلزمنا الوضوء» المفيد بأن محل النزاع بينهما إنما هو اللزوم وعدمه.

على أن الخلاف في مثل هذا الحكم قد نقل عن غير أبي هريرة وما جرحوا به أحدا من المختلفين، فلماذا التحامل على صاحبنا العظيم؟ قال الترمذي: «وقد اختلف أهل العلم في الذي يغسل الميت، فقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم: إذا غسل ميتا فعليه الغسل، وقال بعضهم: عليه الوضوء، وقال مالك بن أنس: أستحب الغسل من غسل الميت ولا أرى ذلك واجبا، وهكذا قال الشافعي، وقال أحمد بن حنبل: من غسل ميتا أرجو ألا يجب عليه الغسل، وأما الوضوء فأقل ما قيل فيه، وقال إسحاق لا بد من الوضوء، وروي عن عبد الله بن المبارك أنه قال: لا يغتسل ولا يتوضأ من غسل الميت». انتهى كلام الترمذي.

- الشبهة الثالثة: يقولون: إن أبا هريرة حدث بحديث في الصحيحين هو: «إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلْيَغْسِلْ يَدَهُ قَبْلَ أَنْ يَضَعَهَا فِي الْإِنَاءِ، فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ؟» فلم تأخذ عائشة بهذا الحديث، بل قالت: كيف نصنع بالمِهْرَاسِ؟ (وهو حجر ضخيم منقور يملأ ويتوضأ منه)، يشيرون بهذا النقل الذي عزوه كذبا إلى شرح مسلم الثبوت أن يوهنوا أبا هريرة وروايته في نظر الصحابة.

والجواب على هذا من وجوه:

أولها: أن هذا الحديث لم يتفرد بروايته أبو هريرة، بل رواه ابن عمر،

وروته عائشة نفسها، كما نقل ذلك الترمذي وغيره، فلا يعقل كذب أبي هريرة فيه، ولا رد عائشة لروايته إياه بينما هي من رواته.

ثانيها: أن المعترض على أبي هريرة هو قين الأشجعي، لا عائشة ولا ابن عباس، وقين هذا تابعي من أصحاب ابن مسعود، قال ابن حجر في الإصابة: «وهذا الحديث معروف من رواية محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ مِنَ النَّوْمِ... إلخ، فقال له قين الأشجعي: فإذا جننا مَهْرَاسِكُمْ هذا فكيف نصنع؟ وروى الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة الحديث المعروف، قال الأعمش: فذكرته لإبراهيم فقال: قال صاحب عبد الله بن مسعود فكيف يصنع أبو هريرة بالمهراس؟».

ثالثها: أن شارح مسلم الثبوت لم ينقل رد عائشة على أبي هريرة كما زعموا، بل إنه على عكس هذا خطأ صاحب المسلم في هذا النقل، وقرر أنه لا صحة له عن عائشة إذ يقول ما نصه: «قال في التيسير: لم يثبت هذا منهما (أي: عائشة، وابن عباس)، وإنما ثبت من رجل يقال له قين الأشجعي» اهـ، فانظر هذا الافتراء الفاضح جريا وراء شهوتهم في النيل من هذا الصحابي الجليل.

رابعها: أنه على فرض صحة هذا النقل فإنه نقاش علمي محض يرجع إلى الفهم والاستدلال، لا إلى الهمز في الأخبار ولا اللمز في الرواية، فأبو هريرة يرى وجوب غسل الأيدي، وبه قال أحمد وداود والطبري، أما عائشة وابن عباس فيريان عدم الوجوب، وبه قال جمهور أهل العلم.

خامسها: أن كلمة «فكيف نصنع بالمهراس؟» يمكن حملها بسهولة على الاستفهام لا على الاستشكال ونقد الكلام، ويكون منشأ هذا الاستفهام حسابان المستفهم أن المهراس كغيره من الأواني، مع أن النهي مخصوص بالأواني

دون البرك والحياض التي لا يخاف فساد مائها بغمس اليد فيها على تقدير نجاستها، بدليل تنصيصه ﷺ في الحديث المذكور بكلمة «الإناء»، ولا يقال للبركة ولا للحوض ولا للمهراس إنه إناء في عرف اللغة.

- الشبهة الرابعة: يقولون: إن ابن عمر حدث أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ صَيْدٍ أَوْ مَاشِيَةً انْتَقَصَ مِنْ أَجْرِهِ فِي كُلِّ يَوْمٍ قِيرَاطَانٍ»، ثم يقولون: كان أبو هريرة يروي هذا الحديث هكذا: «إِلَّا كَلْبَ صَيْدٍ أَوْ مَاشِيَةً أَوْ كَلْبَ زَرْعٍ» فيزيد: «كَلْبَ زَرْعٍ»، فقيل لابن عمر: إن أبا هريرة يقول: أو كلب زرع، فقال ابن عمر: إن لأبي هريرة زرعاً، ثم يقولون في الفذلكة على ذلك: وهذا نقد من ابن عمر لطيف في الباعث النفسي.

ونجيب على هذا بوجوه:

أولها: أن هذا ليس نقداً من ابن عمر لأبي هريرة ولا تجريحا له بذكر باعث نفسي يحمله على التزيد والوضع في حديث رسول الله ﷺ، إنما هو على العكس تقدير من ابن عمر لأبي هريرة، وتأييد لزيادته المذكورة ببيان باعث نفسي وعامل توافر فيه حتى جعله يحرص على هذه الزيادة دونه، وهو أنه كان صاحب زرع وحرث فاعتنى بحفظ ما يتصل بعمله.

ثانيها: أن هذه الزيادة لم يتفرد بها أبو هريرة، بل رواها غيره ممن سمعها من النبي ﷺ منهم سفيان بن أبي زهير وعبد الله بن مغفل، بل رواها ابن عمر نفسه بعد أن سمعها من أبي هريرة وتحققها، وربما كان ناسيا إياها ثم ذكرها، قال ابن حجر في فتح الباري: «وقد وافق أبا هريرة على ذكر الزرع سفيان بن أبي زهير كما تراه في هذا الباب (أي: عند البخاري)، وعبد الله بن مغفل وهو عند مسلم».

وقال النووي عند قول ابن عمر: إن لأبي هريرة زرعاً: «ليس هذا توهيناً لرواية أبي هريرة ولا شكاً فيها، بل معناه أنه لما كان صاحب زرع وحرث اعتنى بذلك وحفظه وأتقنه، والعادة أن المبتلى بشيء يتقنه ما لا يتقنه غيره، ويتعرف من أحكامه ما لا يعرفه غيره، وقد ذكر مسلم هذه الزيادة - وهي اتخاذ للزرع - من رواية ابن مغفل ومن رواية سفيان بن أبي زهير عن النبي ﷺ، وذكرها أيضاً مسلم من رواية ابن الحكم - واسمه عبدالرحمن بن أبي نعيم البجلي - عن ابن عمر، فيحتمل أن ابن عمر لما سمعها من أبي هريرة وتحققها عن النبي ﷺ رواها عنه بعد ذلك وزادها في حديثه الذي كان يرويه بدونها، ويحتمل أنه تذكر في وقت أنه سمعها من النبي ﷺ فرواها، ونسيها في وقت فتركها، والحاصل أن أبا هريرة لم يكن منفرداً بهذه الزيادة، بل وافقه جماعة من الصحابة في روايتها عن النبي ﷺ ولو انفرد بها لكانت مقبولة مرضية مكرمة» اهـ.

ثالثها: أن ابن عمر ممن روى الأحاديث عن أبي هريرة، ولا يعقل أن يرضى صحابي ورع جليل كابن عمر بالأخذ والرواية عمن يتشكك في صدقه، ولا عمن يتردد في ضبطه، وتلك قرينة تمنع أن نحمل كلمة ابن عمر هنا على التوهين والتشكيك، وتضطرننا اضطراراً أن نحملها على الإطراء والتقدير.

- **الشبهة الخامسة:** يقولون: إن أبا هريرة لم يكن يقتصر على ما سمع من رسول الله ﷺ، بل يحدث عنه بما أخبره به غيره، فقد روى أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ أَصْبَحَ جُنْبًا فَلَا صَوْمَ لَهُ»، فأنكرت ذلك عائشة عليه، وقالت: كان رسول الله ﷺ يدركه الفجر في رمضان وهو جنب من غير احتلام فيغتسل ويصوم، فلما علم بذلك أبو هريرة قال: إنها أعلم مني، وأنا لم أسمع من النبي ﷺ، وسمعت من الفضل بن العباس.

ونجيب على هذه الشبهة:

أولاً: بأن إسناد أبي هريرة إلى الرسول ﷺ ما لم يسمعه ليس مطعنا فيه ولا جارحاً له ولا أمراً خاصاً به، بل شاركه فيه كثير من الصحابة خصوصاً صغارهم ومن تأخر إسلامه منهم، مثل عائشة وأنس والبراء وابن عباس وابن عمر، وذلك لما ثبت عندهم من عدالة الصحابة وضبطهم وصدقهم كما قدمنا في المبحث السابق.

ثانياً: أن العلماء قد أجمعوا على الاحتجاج بمثل هذا الذي يطلق عليه المحدثون أنه مرسل الصحابي، وقالوا: إن حكمه حكم المرفوع، ولم يشذ عن هذا الرأي إلا الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني.

قال الإمام النووي: «ما تقدم من الخلاف في المرسل، كله في غير مرسل الصحابي، أما مرسل الصحابي كإخباره عن شيء فعله النبي ﷺ أو نحوه، مما يعلم أنه لم يحضره لصغر سنه أو لتأخر إسلامه أو غير ذلك، فالمذهب الصحيح المشهور الذي قطع به جمهور أصحابنا وجماهير أهل العلم أنه حجة، وأطبق المحدثون المشترطون للصحيح القائلون بأن المرسل ليس بحجة على الاحتجاج به وإدخاله في الصحيح، وفي صحيح البخاري ومسلم من ذلك ما لا يحصى، وقال أبو إسحاق الإسفراييني: لا يحتج به، بل حكمه حكم مرسل غيره، إلا أن يبين أنه لا يرسل إلا ما سمعه من النبي ﷺ أو صحابي، قال: لأنهم قد يروون عن غير صحابي، قال النووي: والصواب الأول، وأنه يحتج به مطلقاً لأن روايتهم عن غير الصحابي نادرة، وإذا رويها بينها، فإذا أطلقوا ذلك فالظاهر أنه عن الصحابي، والصحابة كلهم عدول». اهـ.

ثالثاً: أن أكثر الروايات ساقطت هذه القصة على أنها فتوى من أبي هريرة،

لم يرفعها إلى النبي ﷺ، وأنت خير بأن مقام الإفتاء مقام اجتهاد لا مقام رواية، وشتان بين المقامين.

رابعاً: أن الروايات التي جاء فيها هذا الحديث مرفوعاً إلى النبي ﷺ ورد في بعض طرقه أن أبا هريرة نسب ذلك إلى الفضل، وورد في بعضها الآخر نسبته إلى أسامة، وفي رواية أخبرني فلان وفلان، فدل ذلك على أنه سمعه من الفضل وأسامة، وما كان حاطب ليل، وكفاه هذا تثبتاً.

خامساً: أن أبا هريرة لما بلغه خبر أم المؤمنين عائشة رجحه وأخذ به ورد ما سواه أو رجع عن فتواه، وهذا دليل على يقظته ونصافته واجتهاده ودورانه مع الحق حيثما دار، بل دورانه مع الراجح عند تعارض الأدلة، ومن العار الجارح لكرامة الباحث أن يغمز مثل هذا في تثبته وروايته، وأن يغمز مثل أسامة والفضل فيما حدثاه به، بل الواجب أن يحمل خبرهما على أنه مما نسخ ولم يعلمنا نسخه، كما ذهب إلى ذلك أكثر العلماء، على أنه قد بقي على مقالة أبي هريرة بعض التابعين كما نقله الترمذي، ثم ارتفع ذلك الخلاف واستقر الإجماع على خلافه كما جزم به النووي.

سادساً: أن شارح مسلم الثبوت الذي يزعمون أنهم ينقلون عنه قد صرح بنفي إنكار عائشة على أبي هريرة، إذ بحث عبارة المصنف وما تعلق بها من الكلام المنقول عن سفر السعادة والحاشية، وانتهى من بحثه إلى أن عائشة لم تنكر على أبي هريرة ولم ترد عليه، وإنما روت فعله ﷺ.

الشبهة السادسة يقولون: إن أبا هريرة لم يكن يكتب الحديث، بل كان يعتمد في روايته على ذاكرته ويقصدون بهذا الطعن المستور في أبي هريرة أن ذاكرته قد تخطئه وتخونه.

والجواب: أن أبا هريرة لم يكن بدعا في هذا من الصحابة، بل هم جميعا أميون لا يقرءون ولا يكتبون إلا النزر القليل، ومن كان يكتب منهم نهى عن كتابة السنة حيناً من الدهر، والذين أبيح لهم أن يكتبوها كانوا عدداً أقل من القليل كما بينا ذلك من قبل.

وهذه الأمية لا تضر الصحابة شيئاً، ولا تقدر في حفظهم وتثبتهم في السنة أبداً، وحسبك تلك العوامل العامة التي فصلناها تفصيلاً تأييداً لحفظهم وتثبتهم على رغم أميتهم، ثم حسبك تلك العوامل التي ذكرناها بجانب أبي هريرة خاصة، وبها امتاز عن الجميع، وبرز في ميدان الرواية، وظفر بالثقة العظيمة والشهادات العليا من الصحابة والتابعين والأئمة والمحدثين، على نحو ما قرأته بين يديك قريباً.

ولكن ماذا نصنع في هذا المستشرق اليهودي الذي غلبت عليه شقوته وهواه، وخدع قراءه وتلاميذه حتى وجد -بالأسف- بين أساتيد المسلمين من يفتح لهذيانه قلبه وعينه وأذناه، ثم ينشر هذه الأوبئة الخبيثة في دراساته ومؤلفاته بين أبناء الإسلام والعروبة، فيسمم به أفكارهم ويقطع الصلة المقدسة بينهم وبين سلفهم الصالح، ويزرع ثقتهم في خير القرون، ويزلزل عقيدتهم في هدي السنة النبوية الشريفة.

نحن نعلم أن هذا الضغن وهذه الحفيظة التي حملها الأجانب للحديث ورواياته وروواته إنما نشأ في الحقيقة عن حقدهم على الإسلام أن يقوم له هذا البناء الضخم والمجد الشامخ، الذي لا يوجد مثله ولا قريب منه لأي دين من الأديان عن أي رسول من الرسل، حتى لقد انقطعت سلسلة الرواة بينهم وبين أنبيائهم ورسولهم انقطاعاً ذريعاً، جعل اليهود يقفون في روايتهم عن موسى

بحيث يكون بينهم وبينه أكثر من ثلاثين عصرا.

ولكن إذا جاز أن يعتبر هذا عذرا للمتعصبين وذوي الغايات من المستشرقين، فما عذر إخواننا الأساتذة المسلمين الذين يحطبون في حبل هؤلاء الموتورين، ثم يضلون بهذه الأباطيل أبناءنا وناشئتنا وقراءنا عن سواء السبيل، ويحرمونهم الاعتزاز والاعتداد بمفاخر ديننا الحنيف ومآثر آبائنا الأولين وأسلافنا الصالحين؟!

إن أعظم ما يتشبثون به هو أن السنة بحار زاخرة، ورواتها من الصحابة كانوا أميين، وأعظم رواة الصحابة وهو أبو هريرة كان كذلك أميا، وكان وكان، على نمط ما خيل لهم الوهم والخيال في تلك الشبهات التي فندناها بالدليل والبرهان.

ولقد أقمنا لك جبهة منيعة للدفاع عن هذا الحمى العزيز فيما جليناه بالمبحث السالف من العوامل النفسية والاجتماعية والتاريخية والدينية، التي توافرت في تلك الطبقة الأولى التي حملت إلينا هذا الدين الحنيف وأدت إلينا الأمانة كاملة في الكتاب والسنة.

وعجيب هذا التنطع والجمود أمام موهبة معروفة من مواهب العرب، وهي قوة حوافظهم وسيلان أذهانهم، حتى لقد حكي عن الأصمعي أنه كان يحفظ خمسة عشر ألف أرجوزة من أراجيز العرب، وما سمعنا أن أحدا طعن عليه في ذلك.

بل هذا عَجَمي من الأعجام هو البخاري عليه سحائب الرضوان، سجل له التاريخ أنه كان يحفظ ثلثمائة ألف حديث بمتونها وأسانيدها حفظا جيدا، بحيث إن منافسيه عقدوا له امتحانا دقيقا حرصوا فيه على أن يفحموه ويسكتوه،

فغالطوه وناضلوه، وقلبوا له المتون والأسانيد، وعلى رغم ذلك كله فاز بالفلج والصواب في هذا الامتحان، ورد الأمور إلى نصابها، والمتون إلى أسانيدها. فكيف يستبعد إذن على أبي هريرة وعلى الصحابة أن يرووا ما رَوَوْا؟ مع أن رواية الواحد منهم قُلٌّ مِنْ كُثْرٍ وقطرة من بحر بالنسبة إلى هذه الموسوعات الكبيرة التي استظهرها البخاري وحده.

بل إن في عصرنا هذا أشخاصا يعتبرون آيات خارقة في حفظهم واستظهارهم، قال صاحب مجلة الفتح الغراء: «نحن نعرف معرفة شخصية الأستاذ العلامة الشيخ أحمد بن الأمين الشنقيطي رحمه الله، وكان يحفظ الشعر الجاهلي كله، ويحفظ شعر أبي العلاء كله، ولو رحنا نعد ما يحفظه لكان شيئا عظيما، وكتابه «الوسيط في تراجم علماء وأدباء شنقيط» كتبه من أوله إلى آخره من حفظه إجابة لاقتراح شيخنا الشيخ طاهر الجزائري، وفي هذا الكتاب أنساب أهل شنقيط رجالا ونساء، وذكر قبائلهم وما نظموا من شعر وما يؤثر عنهم من مؤلفات وأخبار، ولم يكن لذلك مرجع يرجع إليه قبل كتاب الوسيط الذي ألفه الشيخ أحمد بن الأمين من حفظه على ما نعرفه نحن شخصا» اهـ.

فإذا كان هذا قيمة ما يحفظه رجل واحد كان معاصرا لنا في هذا العصر المليء بالفساد والطغيان، فكيف يستبعد على أبي هريرة روايته لبعضه آلاف حديث؟ وهو من هو في إشراق سريره، ونور بصيرته، وصراحة عروبه، في أفضل القرون وخير العصور.

أما بعد، فإننا قد أطلنا الكلام هنا، دفاعا عن حمى السنة، وعن عرين الصحابة، وعن فضل أبي هريرة، معتقدين أن الأمر أعظم من هذه الإطالة، مؤملين أن تأخذ منها أسلحة مرهفة تنقض بها ما يرد عليك من أمثال هذه

الضلالات، فإنها شبهات متشابهة، والدفاع عن بعضها نموذج للدفاع عن سائرهما، ويشكر الله للأستاذ السيد مصطفى حسني السباعي فطنته لكثير من هذه الشبهات وتفنيدها.

وإذن فلنتقل إلى التراجم الباقية مسرعين، ما دمنّا قد دعمنا الأساس لهذا البناء المتين، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

(٢) عبد الله بن عمر رضي الله عنه

* نسبه ونشأته:

اسمه عبد الله بن عمر بن الخطاب بن نوفل القرشي العدوي، وقد اشتهر بكنيته: ابن عمر، ويكنى أيضا أبا عبد الرحمن، أسلم صغيرا، وهاجر قبل أبيه، ورده الرسول في أحد لحداثه سنه، ثم شهد الخندق وما بعدها من المشاهد.

* صلاحه وعبادته:

ولقد كان مثالا في صلاحه وورعه وتقاه، حتى لقد قال فيه النبي ﷺ: «إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ رَجُلٌ صَالِحٌ»، وكان من شدة ورعه يتحرى السنة تحريا دقيقا، ويبالغ في اتباع رسول الله حتى في الأمور الاتفاقية، فكان يصلي في كل مكان صلى فيه رسول الله، وينزل في كل مكان نزل فيه، وكان يحج كل عام، وإذا وقف بعرفات وقف في الموضع الذي وقف به رسول الله ﷺ، وكان يتوضأ لكل صلاة، ويكثر قراءة القرآن في مصحفه بين صلواته.

ولقد روى الطبراني بسند جيد أن ابن عمر كان يحيي الليل صلاة ثم يقول: يا نافع (هو مولاه) أسحرنا؟ (أي: صرنا في السحر؟)، فيقول: لا، فيعاود فإذا قال: نعم، قعد يستغفر حتى يصبح.

* تحمله للحديث:

روى عن النبي ﷺ، وعن الأربعة الخلفاء الراشدين، وعن أخته حفصة، وعمه زيد، وعن سعد، وبلال، وزيد بن ثابت، وصهيب، وابن مسعود، وعائشة، ورافع بن خديج.

وكان لا يخفى عليه شيء من أمر النبي ﷺ ولا أصحابه، وكان يتحفظ ما سمع منه عليه الصلاة والسلام، ويسأل إذا غاب من حضر عن قوله وفعله.

* روايته للحديث:

وقد مكث بعد وفاة النبي ستين سنة أو أكثر وهو ينشر السنة ويؤديها حتى روى عنه خلق كثير، منهم من الصحابة: ابن عباس، وجابر، والأغر بن يسار المزني.

ومن التابعين: أولاده، ومولاه نافع، وأسلم مولى أبيه، وزيد وخالد ابنا أسلم، وعروة بن الزبير، وسعيد بن المسيب، وطاوس، وعطاء، وعكرمة، ومجاهد، وسعيد بن جبير، وغير هؤلاء جم غفير لا يحصون كثرة، وكيف يحصون مع طول تلك المدة؟

أخرج البغوي عن مالك قال: «أقام ابن عمر بعد وفاة رسول الله ﷺ ستين سنة يفد عليه وفود الناس» (أي: للفتوى والرواية)، وقال مالك: «كان إمام الناس عندنا بعد عمر زيد بن ثابت، وكان إمام الناس بعد زيد ابن عمر».

* ما روي عنه:

ولقد بلغ مجموع ما روي عنه ثلاثين وستمائة ألفي حديث، اتفق البخاري ومسلم على سبعة عشر منها، وانفرد البخاري بواحد وثمانين، ومسلم بواحد وثلاثين، والباقي رواه غير الشيخين.

* عوامل إكثاره:

والسر في إكثاره هذا يرجع إلى طول عمره وإسلامه منذ صغره، وعنايته البالغة بالسنة علما وعملا، ومصاهرته للرسول على أخته حفصة، وحاجة الناس إليه للأخذ عنه عشرات السنين.

* مرضه ووفاته:

الروايات مجمعة على أن هذا الرجل الصالح والصحابي الجليل مات مسموما بإيعاز من الحجاج، غير أنهم اختلفوا في سبب ذلك، فقيل إن الحجاج قام يخطب يوما فأطال حتى آخر الصلاة أو كاد، فقال له ابن عمر: إن الصلاة لا تنتظرك، فقال له الحجاج: لقد هممت أن آخذ الذي فيه عينك، فقال له ابن عمر: إنك سفيه مسلط، فاحتقدها عليه وأمر رجلا أن يسم زج رمحه، فسمها وزحم ابن عمر في الطريق ووضع الزج في ظاهر قدمه.

وقيل إن الحجاج خرج حاجا تابعا لابن عمر بأمر من عبد الملك بن مروان، فكان ابن عمر يتقدم الحجاج في المواقف حتى نفس عليه ذلك، فأمر رجلا معه حربة مسمومة فلصق بابن عمر عند دفع الناس، فوضع الحربة في ظهر قدمه، فمرض منها أياما، فأتاه الحجاج يعوده، فقال: من فعل هذا بك؟، فقال: وما تصنع به؟، قال: قتلني الله إن لم أقتله، قال: ما أراك فاعلا، أنت الذي أمرت الذي نخسني بالحربة، فلم يحر الحجاج جوابا، وخرج عنه، وبقي عبدالله مريضا حتى مات بمكة بعد مقتل ابن الزبير بثلاثة أشهر، ودفن بالمحصب، وصلى عليه الحجاج سنة ثلاث وسبعين للهجرة، وعمره بضع وثمانون سنة، رحمه الله رحمة واسعة، آمين.

(٣) أنس بن مالك رضي الله عنه

* نسبه ونشأته:

هو أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم بن زيد بن حرام الأنصاري الخزرجي، وكنيته أبو حمزة، وأمه أم سليم زوج أبي طلحة الأنصاري. نشأ يتيما فرأت أمه أن يتربى في أكرم بيت وأشرفه، فذهبت به إلى رسول الله ﷺ وقالت: «يا رسول الله، هذا ابني وهو غلام كاتب»، وفي رواية أن أمه انطلقت به هي وزوجها أبو طلحة، فقال أبو طلحة: «يا رسول الله، إن أنسا غلام كيس فليخدمك»، وقالت أمه: «يا رسول الله، هذا ابني أنيس، أتيتك به يخدمك، فادع الله له»، فدعا له النبي بثلاث: بكثرة المال والولد، وطول العمر، والمغفرة.

وقد استجاب الله دعاء رسوله، فطال عمر أنس حتى جاوز المائة بثلاث، وكثر ماله حتى كان له بستان في البصرة يثمر في السنة مرتين، وكان فيه ريحان يجيء منه ريح المسك، وكثر ولده حتى روى مسلم عنه: «إن ولدي وولد ولدي ليتعادون الآن على نحو المائة»، وحتى روى البخاري أن إحدى بناته أخبرت أنه دفن من صلبه مائة وعشرين قبل مقدم الحجاج البصرة.

أما المغفرة التي دعا له بها الرسول فنحن نتظرها له كما انتظرها هو لنفسه، إذ قال: «وأنا انتظر الثالثة» غفر الله لنا وله بمنه وكرمه، آمين.

* فضله:

ظهر فضله منذ صغره حتى حذق الكتابة في زمن سادت فيه الأمية، وحتى

عرف بالكياسة والفتنة والعقل، ومن مظاهر كياسته منذ حادثته أنه أبطأ على أمه يوما، فقالت له: ما حبسك؟ قال: بعثني رسول الله ﷺ لحاجة، قالت: وما حاجته؟ قال: إنها سر، فقالت: لا تحدثن بسر رسول الله ﷺ أحدا. رواه مسلم.

ومن مظاهر كياسته أيضا قيامه بواجب الخدمة السنية في البيت النبوي على خير الوجوه حتى إنه لم يتوجه إليه نقد قط، يقول أنس: «خدمته ﷺ عشر سنين، فما قال في شيء قط صنعته: لم صنعته؟ أو بئس ما صنعت، ولا لشيء تركته: لم تركته؟ بل كان يقول: مَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ».

ولقد عرف أنس بالفضل والحق حتى إن أبا بكر لما استخلف بعث إلى أنس ليوجهه إلى البحرين على السعاية، فدخل عمر عليه، فقال أبو بكر: إني أردت أن أبعث هذا إلى البحرين على السعاية، وهو فتى شاب، فقال عمر: ابعثه فإنه لبيب كاتب.

ثم استقر بالبصرة بعد، ونشر بها حديثه ولمع نجمه في سماء المحدثين، وعلا قدره وذاع صيته، حتى نفس عليه الحجاج ذلك، فاحتال باسم السياسة والبيعة على الحط من شأنه في آخرين من الصحابة، ختم الطاغية في أعناقهم وأيديهم، يريد إذلالهم والتشويش عليهم وصرف الناس عنهم.

* روايته:

روى عن النبي ﷺ، وعن أبي بكر وعمر وعثمان، وعبد الله بن رواحة، وفاطمة الزهراء، وعبدالرحمن بن عوف، وأبي ذر، وأبي بن كعب، ومعاذ بن جبل، وعبادة بن الصامت، وغيرهم.

وروى عنه: الحسن، وسليمان التيمي، وأبو قلابة، وأبو مجلز، وقتادة، وثابت البناني، وحميد الطويل، وابن سيرين، وابن شهاب الزهري.

* ما روي له:

وبلغ مجموع ما روي له ستة وثمانين ومائة حديث وألفي حديث، اتفق البخاري ومسلم على ثمانية وستين ومائة حديث منها، وانفرد البخاري بثلاثة وثمانين، وانفرد مسلم بواحد وسبعين، وقيل بواحد وتسعين، والباقي مروى في غير هذين الصحيحين.

* عوامل إكثاره:

وإذا تأملت في ترجمته هذه لاح لك أن إكثاره في روايته يرجع إلى طول عمره، حتى لقد مكث بعد الرسول ثلاثة وثمانين عاما ينشر السنة ويؤديها، ثم إلى حاجة الناس إليه بعد عصر النبوة الزاهر، يضاف إلى ذلك اتصاله الكريم بالرسول ﷺ عن طريق الخدمة السنوية عشر سنين، مع كياسته وفطنته وعقله.

* وفاته:

توفي سنة ثلاث وتسعين للهجرة، وعمره ثلاث سنين ومائة سنة على أصح الأقوال، رضي الله عنه، وبلل مضجعه وثرأه، آمين.

(٤) أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها

* نسبها ونشأتها:

هي السيدة الجليلة أم المؤمنين عائشة الصديقة بنت أبي بكر الصديق، وأمها هي أم رومان بنت عامر بن عويمر الكناني. ولدت في مكة بعد البعثة بأربع سنين أو خمس، وبنى بها الرسول بالمدينة في السنة الثانية من الهجرة، وفي الصحيح أنها قالت: «تزوجني رسول الله ﷺ وأنا بنت ست ستين، وبنى بي وأنا بنت تسع، وقبض وأنا بنت ثمانين عشرة سنة».

* اتصالها برسول الله:

ولقد جاء في معرض خطبتها وزواجها، أن خولة بنت حكيم امرأة عثمان بن مظعون قالت بعد وفاة خديجة أم المؤمنين: يا رسول الله، ألا تتزوج؟ قال: «مَنْ؟»، قالت: «إِنْ شِئْتَ بِكَرًا وَإِنْ شِئْتَ ثِيًّا، قال: «مَنْ الْبِكْرُ؟»، قالت: بنت أحب خلق الله إليك عائشة بنت أبي بكر، قال: «وَمَنْ الثَّيْبُ؟»، قالت: سودة بنت زمعة آمنت بك واتبعتك، قال: «اذْهَبِي فَادْزُكْرِيهِمَا عَلَيَّ»، فجاءت فدخلت بيت أبي بكر، فوجدت أم رومان، فقالت: ما أدخل الله عليكم من الخير والبركة، قالت: وما ذاك؟ قالت: أرسلني رسول الله ﷺ أخطب عليه عائشة، قالت: وددت لو تنتظرين أبا بكر، فجاء أبو بكر فذكرت ذلك له، فقال: وهل تصلح له وهي بنت أخيه؟، فرجعت فذكرت ذلك للنبي ﷺ قال: «قُولِي لَهُ: أَنْتَ أَخِي فِي الْإِسْلَامِ، وَأَبْنَتُكَ تَحِلُّ لِي»، فوافق أبو بكر وتم هذا القران السعيد.

ولم يتزوج ﷺ بكرا غيرها، والصحيح أنه لم يعقب منها وأنها لم تلد، أما كنيته بأم عبد الله فهي تكنية لها بابن أختها أسماء، وهو عبد الله بن الزبير رضي الله عنه.

* علمها وفضلها:

كانت رضوان الله عليها عالية الاستعداد، صافية الذهن، سامية المواهب، حتى إنها لفلجها بالصواب في حجاجها وإصابتها الأهداف في مناقشات لقبتها الرسول وقال لها: «يَا مَوْقَّةُ».

ولقد كان لها باع طويل في علوم كثيرة، وفنون متنوعة حتى لقد قال أبو موسى: «ما أشكل علينا أمر فسألنا عنه عائشة إلا وجدنا عندها فيه علماً»، وقال الزهري: «لو جمع علم عائشة إلى علم أمهات المؤمنين وعلم جميع النساء لكان علم عائشة أفضل»، وقال عطاء: «كانت عائشة أفقه الناس وأعلم الناس وأحسن الناس رأياً في العامة»، وقال مسروق: «رأيت مشيخة أصحاب رسول الله ﷺ الأكابر يسألونها عن الفرائض».

وكان مسروق هذا إذا حدث عنها يقول: «حدثني الصديقة ابنة الصديق، حبيبة حبيب الله، المبرأة من فوق سبع سماوات».

* روايتها:

روت عن رسول الله ﷺ وعن أبيها وعن عمر، وفاطمة، وسعد بن أبي وقاص، وأسيد بن حضير، وغيرهم.

وروى عنها من الصحابة: عمر، وابنه عبد الله، وأبو هريرة، وأبو موسى، وابن عباس، وأختها أم كلثوم، وابن أخيها القاسم، وابنا أختها عروة وعبد الله ولدا الزبير، وغيرهم.

وروى عنها من كبار التابعين: سعيد بن المسيب، وعلقمة، ومسروق، وأبو وائل، وكثيرون.

* ما روي لها:

روي لها عشرة أحاديث ومائتان وألفان، اتفق البخاري على أربعة وسبعين ومائة منها، وانفرد البخاري في صحيحه بأربعة وخمسين، وانفرد مسلم بثمانية وستين، والباقي رواه غير الشيخين.

* سبب إكثارها:

ويرجع إكثارها في الرواية إلى ما عرفناه في هذه الترجمة من نشأتها الإسلامية العالية بين بيت الصديق وبيت أفضل الخليفة، وعشرتها الكريمة للمصطفى منذ حداثتها، وذكائها المتوقد النادر، وأخذها عن كثير وأخذ كثير عنها، وحياتها بعد الرسول زمنا طويلا يقرب من نصف قرن وهي مثابة الطلاب وكعبة القصاد في علوم الدين والعربية.

* وفاتها:

توفيت رضي الله عنها سنة ثمان وخمسين للهجرة، وعمرها ثلاث وستون سنة، ودفنت بالبقيع ليلا بوصية منها، بعد أن صلى عليها بطل رواة الصحابة أبو هريرة رضي الله عنه، وصب الله على قبرها شآبيب رحمته ورضوانه، آمين.

(٥) عبد الله بن عباس رضي الله عنه

* من هو؟

هو عبد الله بن العباس بن عبد المطلب بن هاشم الجد الثاني لرسول الله ﷺ، ولد قبل الهجرة بثلاث سنين، وقبض رسول الله ﷺ وهو ابن ثلاث عشرة أو خمس عشرة سنة.

وكان أبيض طويلاً بادنًا جسيمًا، وسيم الطلعة صبيح الوجه، له وفرة يخضب بالحناء، وقد عمي في آخر عمره كما عمي من قبله أبوه وجده في آخر عمرهما كذلك.

* فضله وعوامل إكثاره:

لقد كان لفضائل ابن عباس وعوامل إكثاره مظاهر كثيرة:

- منها صلته الماسة برسول الله ﷺ عن طريق القرابة والمصاهرة، فهو ابن عمه ثم هو صهره على خالته السيدة ميمونة بنت الحارث أخت لبابة الكبرى أم عبد الله بن عباس، فكان يتردد على منزل النبوة، وقد يبيت عند خالته أم المؤمنين هذه بحكم سنه الصغير وصلته المزدوجة بالقرابة والمصاهرة.

- ومنها حذقه واتجاهه إلى الاستزادة من تعاليم الإسلام، حتى لفت ذلك الرسول إليه، فضمه إلى صدره ودعا له: «اللَّهُمَّ عَلِّمُهُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ، اللَّهُمَّ عَلِّمُهُ الْحِكْمَةَ وَتَأْوِيلَ الْكِتَابِ»، وقد ظهرت لهذه الدعوة آثارها المباركة حتى لقب بحبر الأمة وترجمان القرآن.

- ومنها همته في طلب العلم، يتلقى عن الرسول في حياته وعن أصحابه

بعد وفاته، ويأتي في سبيل تعلمه وتحصيله أبواب العلماء، ويصبر على الحر والقر، ويصل الليل بالنهار.

أخرج الدرامي في مسنده عن ابن عباس قال: لما قبض رسول الله ﷺ قلت لرجل من الأنصار: هلم فلنسأل أصحاب النبي ﷺ فإنهم اليوم كثير، فقال: واعجبا لك! أترى الناس يفتقرون إليك؟ قال: فتركت ذلك الرجل، فأقبلت أسأل، فإن كان ليبلغني الحديث عن رجل فأتي بابه وهو قائل (أي: نائم وقت القيلولة) فأتوسد ردائي على بابه يسفي الريح عليه التراب، فيخرج فيراني، فيقول: يا ابن عم رسول الله ما جاء بك؟ هلا أرسلت إليّ فأتيك، فأقول: لا، أنا أحق أن آتيك، فعاش ذلك الرجل الأنصاري حتى رأيته وقد اجتمع الناس حولي يسألونني، فقال: هذا الفتى كان أعقل مني.

وقال محمد بن هارون الروياني في مسنده: كان ابن عباس يأتي أبا رافع فيقول: ما صنع النبي ﷺ يوم كذا؟ ومع ابن عباس كاتب يكتب ما يقول.

- ومنها ذكأؤه وحفظه ومواهبه النادرة، روى عبيد الله بن عبد الله بن عتبة فيما يرويه ابن الأثير: كان ابن عباس قد فات الناس بخصال: بعلم ما سبقه، وفقه ما احتيج إليه من رأيه، وحلم ونسب وتأويل، وما رأيت أحدا كان أعلم بما سبقه من حديث رسول الله ﷺ منه، ولا بقضاء أبي بكر وعمر وعثمان منه، ولا أفقه في رأي منه، ولا أعلم بشعر ولا عربية ولا تفسير قرآن ولا بحساب ولا بفريضة منه، ولا أثبت رأيا فيما احتيج إليه منه، ولقد كان يجلس يوما للفقهاء، ويوما للتأويل، ويوما للمغازي، ويوما لأيام العرب، ولا رأيت عالما جلس إليه إلا خضع له، وما رأيت سائلا قط سألته إلا وجد عنده علما.

وقال طاوس: إنني رأيت سبعين رجلا من أصحاب رسول الله ﷺ إذا

تدارعوا (أي: اختلفوا) في أمر صاروا إلى قول ابن عباس.

وكذلك ظهر فضل ابن عباس بين الصحابة فكان موضع إجلالهم وتقديرهم، حتى لقد كان عمر وعثمان يأخذان برأيه، وكان عمر يقدمه في مجلسه على مشيخة الصحابة إلى أن لامه بعضهم فقالوا: كيف تأخذ برأيه وفي أولادنا مثله؟، فدعاه عمر ودعاهم يوما، فسألهم عن معنى قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾... إلى آخر السورة، فقالوا: أمر الله نبيه إذا فتح الله عليه أن يستغفره ويسبحه، فقال عمر: ما تقول أنت يا ابن عباس؟، فقال: إن هذا إعلام من الله بدنو أجله ﷺ فقال: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ وانتشر الدين بدخول الناس جماعات في الإسلام، فاستعد للقائنا بالتسبيح والاستغفار، فإن الفتوح وتمام الدين هو ما أرسلناك له، فقال عمر: كيف تلومونني فيه بعد ما ترون؟!!

أما علي -رضي الله عنه- فقد زاد في تقدير ابن عباس، حتى لقد استعمله على البصرة أميرا، ثم فارقها قبل أن يقتل، وعاد إلى الحجاز، وشهد معه صفين، وكان أحد الأمراء فيها.

*** روايته:**

روى عن النبي ﷺ، وعمر وعلي، ومعاذ بن جبل، وأبي ذر. وروى عنه: عبد الله بن عمر، وأنس بن مالك، وأبو الطفيل، وولده، ومواليه: عكرمة وكريب ونافذ، وعطاء، ومجاهد، وسعيد بن المسيب، وغيرهم.

*** ما روي له:**

بلغ مجموع ما روى له ستين وتسعمائة وألف حديث، اتفق الشيخان

منها على خمسة وتسعين، وانفرد البخاري بعشرين ومائة، وانفرد مسلم بتسعة وأربعين، والباقي رواه غير الشيخين.

* وفاته:

توفي سنة ثمان وستين للهجرة بالطائف، وصلى عليه محمد بن الحنفية، ولما سوى عليه التراب قال: مات اليوم حبر هذه الأمة.

وعن سعيد بن جبير قال: شهدت جنازة ابن عباس، فلما دفن سمعت هذه

الآية: ﴿يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ۖ ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً ۖ فَادْخُلِي فِي عِبَادِي ۖ﴾ (٢٧) وادخلي جنتي ﴿﴾ (٢٨).

(٦) جابر بن عبد الله رضي الله عنه

* من هو؟

هو جابر بن عبد الله بن حرام بن كعب الأنصاري الخزرجي، وأبوه عبد الله صحابي جليل، وكنيته أبو عبد الله وأبو عبد الرحمن.

* فضله:

شهد العقبة وهو صبي صغير مع أبيه فكان أصغر من شهدها، واشترك مع رسول الله ﷺ في تسع عشرة غزوة، لكنه لم يشهد بدرا ولا أحدا لحدثة سنه. ولقد كان حفيا بأخواته اليتيمات اللاتي تركهن أبوه من ورائه بعد أن استشهد في أحد، فقام عليهن خير قيام وهو لا يزال فتى في مقتبل عمره، ثم وجد أن أباه مات وعليه ديون فادحة، فرأى من البر بأبيه أن يسعى في سداد دينه، وكلفه هذا وذاك أن يتجشم عناء العيش ونصب الحياة وهو ما برح في إهابه الغض.

ولقد هزت نخوته هذه أريحية رسول الله ﷺ فعاونته معاونات لها قيمتها تحت ستار البيع والشراء تارة، وفي مظهر من مظاهر الإعجاز تارة أخرى، انظر قصة البعير الذي اشتراه منه النبي ﷺ واشترط ظهره إلى المدينة، وفيه يقول جابر: «استغفر لي رسول الله ﷺ ليلة البعير خمسا وعشرين مرة»، ثم انظر فضل الله العظيم على جابر وأبيه في تلك المعجزة الباهرة التي بها تم سداد هذا الدين الكبير من ذاك الثمر القليل.

* عوامل إكثاره:

لم يكن جابر من مشيخة قريش ولا من أكابر الصحابة، فطبعي أنه لم يدرك
 زمننا واسعا يتحمل فيه كثيرا من هدي الرسول، وكذلك استقبل بعد وفاة أبيه ما
 شغله عن الانقطاع للدرس والبحث والتحصيل، ولكن امتداد عمره مع صدقه
 في الطلب وهمته في التلقي وقوة حافظته مكن له ما لم يمكن لغيره من الأخذ
 عن الصحابة الذين سبقوه في ميدان السنة كبارا وصغارا.

وناهيك بأربعة وستين عاما عاشها بعد نبي الإسلام أن تكون مضمارا
 فسيحا يستطيع أن يصول فيه ويجول، ويحظى بزيادة عظيم من أحاديث الرسول،
 فكان يلقي هذا ويسأل ذاك ويسافر إلى ذلك وهلم، حتى ظفر أخيرا بمحصول
 هياؤه لأن يعقد حلقة للعلم في مسجد النبي ﷺ، ينهل فيها أبناء الأمة من علوم
 الكتاب والسنة، وكان مركزه هذا وحاجة الناس إلى ما عنده سببا إلى كثرة
 روايته وصدارته في التحديث بين الصحابة.

* روايته:

ولقد روى عن النبي ﷺ، وعن أبي بكر وعمر وعلي، وأبي عبيدة، وطلحة،
 ومعاذ، وعمار، وخالد بن الوليد، وأبي قتادة، وأبي هريرة، وأبي سعيد، وأم
 شريك، وأم مالك.

وروى عنه أولاده: عبدالرحمن، وعقيل، ومحمد، كما روى عنه سعيد بن
 المسيب، وعمر بن دينار، والحسن البصري، وكثيرون.

* مجموع ما روي عنه:

بلغ مجموع ما روى عنه أربعين وخمسمائة وألف حديث، اتفق الشيخان
 منها على ثمانية وخمسين، وانفرد البخاري بستة وعشرين، وانفرد مسلم بستة
 وعشرين أيضا، والباقي مروى في غير الصحيحين.

ولولا مشاغل جابر هذا في معاشه، وقيامه على أخواته، وسعيه في وفاء دين أبيه، لحدث أكثر مما حدث.

* وفاته:

توفي -رضوان الله عليه- سنة ثمان وسبعين للهجرة، وعمره أربع وتسعون سنة على قيل، وشهد الحجاج جنازته، غير أن جابرا كان أوصى ألا يصلي عليه، ضاعف الله أجره، وأحسن ذخره، آمين.

* دفع وهم من الأوهام عن جابر:

ربما يتوهم واهم أن صدق جابر وهمته في طلب السنة والعلم ونشرهما مع قوة حافظته لم يكن كافيا في مجرى العادة لأن يرفعه إلى مصاف المتصدرين من الصحابة في الرواية حتى يروي هذه الكثرة الكثيرة من الحديث الشريف، خصوصا مع تلك الظروف القاسية التي استقبلها في شرح شبابه بعد استشهاد أبيه.

والجواب الذي ندفع به هذا الوهم هو أن صدق الطالب وكبر همته في طلب العلم ونشره مع قوة حفظه أعود بالفائدة والتحصيل والنفع في مجرى العادة من طول العمر ووفرة الزمن وكثرة المراجع.

ولقد ألمعنا إلى ذلك عند الكلام على أبي هريرة، ونزيدك هنا حادثا واحدا يصور لك هذا المجهود الجبار الذي بذله جابر في سبيل إدراك ما فاتته، وإحراز ما عز على سواه من هدي النبوة، حتى لا يكون لشیطان الأوهام والشبهات عليك في هذا الصحابي الجليل سبيل.

يذكر الامام النووي في كتابه «بستان العارفين» أن جابر بن عبد الله الأنصاري خرج على بعير له يجوب الآفاق في البحث عن صحابي بلغه أنه

سمع من النبي ﷺ حديث: «مَنْ سَتَرَ عَلَى أَخِيهِ الْمُؤْمِنِ فَكَأَنَّمَا أَحْيَاهُ»، ولما دخل البلد الذي قيل له إن ذلك الصحابي مقيم فيه أرشده بعضهم إلى أحد الصحابة، فلما سألته عن الحديث قال له: لست أنا ذاك، ولكن ذاك رجل يقال له شهاب، فخطر على بال جابر أن يسأل حاكم البلد - واسمه مسلمة - عن شهاب هذا، لأن الحاكم أعرف بأهل بلده، وأقدر على الاتصال بهم، فأتى جابر باب بيت الوالي وقال للبواب: قل للأمير ينزل إليّ، فدخل البواب على الأمير وهو يبتسم، فقال الأمير: ما شأنك؟، قال: رجل على بعير قال: قل للأمير ينزل إليّ، فقال الأمير: ألا سألته من هو؟ فرجع البواب فسأله، فقال له: أنا جابر بن عبد الله الأنصاري، فرجع إلى الأمير وأخبره فوثب الأمير عن مجلسه فأشرف عليه، وقال: اصعد، فقال جابر: ما أريد أن أصعد، ولكن حدثني: أين منزل شهاب؟ قال: اصعد، فأرسل إليه فيقضي حاجتك، فقال: لا أريد أن يأتيه رسولك، فإن رسول الأمير إذا جاء رجلا راعه ذلك، وأنا أكره أن يروع رجل من المسلمين بسببي، فنزل الأمير يمشي معه حتى أتى شهابا، فأشرف عليهم شهاب، فقال: إما أن تصعدوا، وإما أن أنزل إليكم، قال جابر: ما أريد أن تنزل إلينا، وما نريد أن نصعد إليك، ولكن حدثنا بحديث سمعته من رسول الله ﷺ يقول: «مَنْ سَتَرَ عَلَى أَخِيهِ الْمُؤْمِنِ فَكَأَنَّمَا أَحْيَاهُ...» إلخ.

فهل يستكثر على مثل صاحب هذه الهمة العلية، والتضحيات العظيمة في التوثق من حديث واحد، أن يحيط بهذا المقدار الذي حدث به؟

ألا إن العزم هو كل شيء، وإن عزمة واحدة من عزمات الرجال، كفيلة بنقل الشامخات من الجبال!

رَائِدُ الْمَرْءِ عَزْمُهُ فِي اللَّيَالِي فَاْمْتِطِ الْعَزْمَ تُدْرِكِ الْأَمَالَ
وَإِذَا اسْتَثْقَلَ الْحَمَائِلَ وَإِنْ فَأَخُو الْعَزْمِ يَسْتَخِفُّ الْجِبَالَ

(٧) أبو سعيد الخدري رضي الله عنه

* نسبه ونشأته:

هو سعد بن مالك بن سنان الخدري الأنصاري الخزرجي، اشتهر بكنيته المذكورة حتى كاد اسمه ينسى، كان يحفي شاربه ويصفر لحيته، استشهد أبوه مالك يوم أحد ولم يترك مالا، فحمله ذلك على أن يتحمل شظف العيش وقشف الحياة وهو في مستهل شبابه.

* فضله:

ولكن نفسه الكبيرة وهمته العالية أبت عليه إلا أن يتحلل ما استطاع من قيود العيشة المرهقة ويولي وجه عنايته شطر الدين يتفقه فيه والسنة ينهل ويعل منها.

وكان شهما قوي القلب، بايع الرسول وهو خامس خمسة على ألا يخشى في الله لومة لائم، روى عبد المهيمن بن عباس بن سهل بن سعد عن أبيه عن جده قال: بايعت النبي ﷺ أنا وأبو ذر وعبادة بن الصامت ومحمد بن سلمة وأبو سعيد وسادس على ألا تأخذنا في الله لومة لائم، فاستقال السادس فأقاله، وعن أبي سعيد أن النبي ﷺ قال: «لَا يَمْنَعَنَّ أَحَدَكُمْ مَخَافَةُ النَّاسِ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِالْحَقِّ إِذَا رَأَاهُ أَوْ عَلِمَهُ»، قال أبو سعيد: فحملني ذلك على أن ركبت إلى معاوية فمالات أذنيه ثم رجعت.

ولقد شهد الخندق وإحدى عشرة غزاة بعدها مع رسول الله ﷺ.

* روايته:

ولقد روى عنه من الصحابة: جابر، وزيد بن ثابت، وابن عباس، وأنس، وابن عمر، وابن الزبير.

ومن التابعين: سعيد، وعطاء، وأبو سلمة، وغيرهم.

* ما روي عنه:

ومجموع ما روي عنه سبعون ومائة وألف حديث، اتفق الشيخان على ستة وأربعين منها، وانفرد البخاري بستة عشر حديثاً، وانفرد مسلم باثنين وخمسين حديثاً، والباقي مروي في غير الصحيحين.

* عوامل إكثاره:

ومن تأمله وجده كثير الشبه بجابر بن عبد الله في ترجمته، فكلاهما قُتل أبوه في أحد وهو صغير، وكلاهما قاسى مضض العيش في سن مبكرة، وكلاهما كان قوي الحافظة عالي الهمة في طلب العلم وتحصيل السنة، وكلاهما امتد عمره بعد الرسول أربعاً وستين سنة حتى احتيج إلى علمه، وبسبب هذا التشابه الكثير لا نطيل في صاحبنا أبي سعيد ما أطلنا في جابر، ونكتفي بدفع الوهم هناك عن معاناة دفع مثل هذا الوهم هنا.

* وفاته:

توفي عام أربع وسبعين من الهجرة، عن بضع وثمانين سنة قدس الله روحه، ونور ضريحه، ورضى الله تبارك وتعالى عن جميع الصحابة والتابعين، وصلى الله وسلم على أفضل الخلق أجمعين، صلاة وسلاماً تامين أكملين بهما تتم النعمة في العاجلة والآجلة، وتكمل السعادة في الدنيا والآخرة، والحمد لله رب العالمين.

وكان الفراغ من كتابة هذه الكلمات الطيبة في سحر ليلة الجمعة المباركة ليلة الثاني والعشرين من ربيع الثاني، سنة إحدى وستين وثلثمائة وألف من الهجرة المحمدية، على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية.

تنبيه

وقعت بعض أخطاء نتركها لفطنة القارئ اللبيب، والكمال لله وحده.

إلى الجزء الثاني إن شاء الله تعالى

ولكن في ظروف سعيدة ينقذ الله فيها البلاد والعباد بمنه وكرمه آمين

الفهرس

الموضوع	صفحة
خطبة الكتاب.....	٥
مقدمة في مكانة الحديث الشريف وعلومه ومنهج التأليف.....	٦
المبحث الأول: في معنى علوم الحديث.....	١٢
معنى العلم في الاصطلاحات المختلفة.....	١٢
معنى الحديث لغة واصطلاحاً.....	١٢
علوم الحديث بالمعنى الإضافي.....	١٣
علوم الحديث بالمعنى المدون، ولماذا أسموه علوم الحديث	
(بالجمع) وهو فن واحد.....	١٧
تعريفه وتحقيق أنه ينتظم التصورات والتصديقات.....	١٨
موضوعه.....	٢٣
فائدته ووجه الحاجة إليه.....	٢٣
أخطار الأحاديث المزيفة في الماضي والحاضر.....	٢٥
سبب هذا الداء.....	٢٦
مصباح الباحث وواجبه الفردي حيال ذلك.....	٢٦
الحاسة الحديثية.....	٢٨
فتوى لابن حجر الهيتمي.....	٢٩
كلمة للعارف الشعراني وأخرى للغزالي.....	٣٠
أمنية عزيزة يتجلى بها واجبنا الجماعي في ذلك.....	٣١

المبحث الثاني: في تاريخ ظهور هذا الاصطلاح والمؤلفات فيه ...	٣٢
طور التمهيد والتفكير	٣٢
طور التلقيح والتحضير	٣٣
طور الوجود والظهور	٣٤
طور النمو والمزيد	٣٤
طور التهذيب والتقريب	٣٥
طور الوقوف والركود	٣٨
طور الانتعاش الحاضر	٣٩
المبحث الثالث: في علم الحديث رواية ودراية وتاريخ الحديث ...	٤١
نشأة علم الحديث	٤١
انفصال الحديث عن مباحثه	٤١
تعريف علم الحديث على إطلاقه	٤٢
تعريف علم الحديث رواية	٤٣
موضوع هذا العلم	٤٥
فائدته	٤٦
تاريخ الحديث	٤٦
المبحث الرابع: في ألفاظ تدور على السنة المحدثين	٥٠
الحديث	٥٠
السنة	٥١
الخبر	٥٢
الأثر	٥٢
ملاحظتان	٥٣

الأحاديث القدسية	٥٤
وجه تسميتها	٥٤
خلاف العلماء في نسبة ألفاظها	٥٦
حكمة وجودها	٥٧
النسبة بينها وبين القرآن الكريم والحديث النبوي	٥٨
كلمة في أنواع الأحاديث النبوية	٦٠
حكمة الله في أن يأذن لرسوله بالاجتهاد ثم يعاتبه على أخطائه	
الاجتهادية	٦٤
المبحث الخامس: في الحديث الشريف على عهده ﷺ	٦٦
أداؤه ﷺ للحديث الشريف	٦٧
تلقي الحديث في عهده ﷺ	٦٨
حفظ الحديث في صدور الصحابة	٧١
أربعة عشر عاملاً من العوامل العامة في حفظ الصحابة للسنة	٧٤
عوامل خاصة في ذلك	٩٢
ثبتت الصحابة في الحديث	٩٦
عشرة عوامل في هذا التثبيت	٩٦
عوامل أخرى مشتركة	١٠٨
مظاهر هذا التثبيت	١١٠
تحقيق في الموضوع	١١٣
سؤال وجوابه	١١٦
دفع الشبهات التي أثارها المستشرقون والمفتنون بهم في	
هذا المقام	١٢٠

- المبحث السادس: في المتصدرين من الصحابة في الرواية ١٣٢
- الاختلاف بين الصحابة في تحمل الحديث وروايته وتعليل
- ذلك تعليلا عاما ١٣٢
- أبو هريرة - رضي الله عنه - ١٣٧
- اسمه وكنيته ١٣٧
- إسلامه وهجرته وتزعمه أهل الصفة ١٣٧
- همته في طلب العلم والسنة ١٣٨
- عبادته ١٤٠
- أخلاقه ١٤٠
- فتوح الله عليه ١٤٠
- جلالة قدره والثقة به وشهادة الأئمة له ١٤٣
- ما روي عنه ١٤٤
- مرضه ووفاته ١٤٤
- دفع الشبهات التي أثارها عليه أعداء الإسلام والمنخدعون بهم ... ١٤٥
- عبد الله بن عمر - رضي الله عنه - ١٥٨
- نسبته ونشأته ١٥٨
- صلاحه وعبادته ١٥٨
- تحمله للحديث ١٥٨
- روايته للحديث ١٥٩
- ما روي عنه ١٥٩
- عوامل إكثاره ١٥٩
- مرضه ووفاته ١٦٠

- أنس بن مالك - رضي الله عنه - ١٦١
- نسبه ونشأته ١٦١
- فضله ١٦١
- روايته ١٦٢
- ما روي له ١٦٣
- عوامل إكثاره ١٦٣
- وفاته ١٦٣
- عائشة أم المؤمنين - رضي الله عنها - ١٦٤
- نسبها ونشأتها ١٦٤
- اتصالها بالرسول ﷺ ١٦٤
- علمها وفضلها ١٦٥
- روايتها ١٦٥
- ما روي لها ١٦٦
- سبب إكثارها ١٦٦
- وفاتها ١٦٦
- عبد الله بن عباس - رضي الله عنه - ١٦٧
- من هو؟ ١٦٧
- فضله وعوامل إكثاره ١٦٧
- روايته ١٦٩
- ما روي له ١٦٩
- وفاته ١٧٠

- جابر بن عبد الله - رضي الله عنه - ١٧١
- من هو؟ ١٧١
- فضله ١٧١
- عوامل إكثاره ١٧٢
- روايته ١٧٢
- ما روي له ١٧٢
- وفاته ١٧٣
- دفع وهم من الأوهام عنه ١٧٣
- أبو سعيد الخدري - رضي الله عنه - ١٧٥
- نسبه ونشأته ١٧٥
- فضله ١٧٥
- روايته ١٧٦
- ما روي له ١٧٦
- عوامل إكثاره ١٧٦
- وفاته رضي الله عنهم وعنا بهم أجمعين، أمين ١٧٦
- الفهرس ١٧٩

